جـــامعة محمد خيضـر -بسكـرة-

كلية الحقوق والعلـوم السياسية

قسـم العلوم السياسية

السياسة الأمنية في الجزائر

الشرطة كجهاز تنفيذي

إعداد الطالب:

بن عافيه مراد

إشراف الأستاذة الدكتورة:

حدار جمال

السنة الجامعية: 2013 - 2014

مقدمـــــــــــة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: مفهوم الأمن 9

المطلب الأول: تعريف الأمن 9

المطلب الثاني: مقومات وأهداف الأمن.....15

المطلب الثالث: مستويات الأمن 19

المطلب الرابع : العناصر المرتبطة بالأمن.....27

المبحث الثاني : مفهوم السياسة الأمنية الأمن.....32

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.....32

المطلب الثاني: تعريف السياسة الأمنية.....37

المطلب الثالث: خصائص السياسة الأمنية.....41

المطلب الرابع: مراحل صنع السياسة الأمنية.....44

الفصل الثاني : محددات السياسة الأمنية في الجزائر

المبحث الأول : فواعل صناعة العقيدة الأمنية الجزائرية.....54

المطلب الأول : الفواعل الرسمية.....54

المطلب الثاني : الفواعل غير الرسمية.....62

المطلب الثالث : سياسة العقيدة الأمنية للجزائر.....78

المبحث الثاني : محددات السياسة الأمنية في الجزائر.....81

المطلب الأول : المحددات السياسية.....81

المطلب الثاني : المحددات الاجتماعية.....83

المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية.....84

المطلب الرابع: المحددات الثقافية.....86

المطلب الخامس: المحددات البيئية.....88

المبحث الثالث : تحديات السياسة الأمنية في الجزائر.....89

المطلب ألأول : التهديدات الأمنية.....89

المطلب الثاني : التهديدات السياسية.....91

المطلب الثالث:التهديدات الاجتماعية.....92

المطلب الرابع: التهديدات التكنولوجية و المعلوماتية.....94

المطلب الخامس : التهديدات البيئية.....96

الفصل الثالث : دور الشرطة الجزائرية في السياسة الأمنية للجزائر

المبحث الأول : هيكلة جهاز الأمن الوطني، التخطيط والأداء.....99

المطلب الأول : تنظيم و هيكلة المصالح النشطة.....100

المطلب الثاني : كيفية مشاركة جهاز ألأمن الوطني في رسم السياسة الأمنية..102

المطلب الثالث : آليات عمل جهاز الأمن الوطني.....107

المبحث الثاني: صعوبات أداء جهاز الشرطة لمهامه.....112

المطلب الأول : تسييس أداء الأجهزة الأمنية.....113

المطلب الثاني : غياب التشريعات وآليات الضبط الاجتماعي.....115

المطلب الثالث: صعوبة التمكن من التكنولوجيات الحديثة.....117

المطلب الرابع: الانعكاسات السلبية للعولمة على الأمن الوطني.....119

المبحث الثالث : تحديات العمل الشرطي بالجزائر في ظل السياسة الأمنية.....122

المطلب الأول : عصرنة تسيير الموارد البشرية.....123

المطلب الثاني : الظروف والمتغيرات الطارئة.....124

المطلب الثالث : درجة الإستقرار في المجتمع والتنبؤ بالمستقبل.....126

المطلب الرابع : تزايد الجرائم ونوعيتها.....128

خاتمـــــــــــــة

مقدمـــــــة :

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام و العلاقات الدولية بشكل خاص و قد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين ، بفعل التحولات الهامة التي عرفتها معظم الدول ، سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض[1].

لقد شهدت مدركات الأمن تحولات منذ نهاية الحرب الباردة ، تتمثل في التوسع من المفهوم التقليدي للأمن، الذي يعنى أكثر بالجانب العسكري ، إلى المفهوم الحديث للأمن ، الذي يركز أكثر على الأمن الإنساني بمعناه الأوسع ، والذي يتعلق بأمن الإنسان ككائن حي وتحقيق رغباته والحفاظ على كرامته .

فالتحولات الأمنية الجديدة التي يشهدها العالم ، والتي أفرزتها العولمة بشكل عام ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور ما اصطلح عليه بالأحادية القطبية في تسيير العالم ، وما يمثله ذلك من تهديد واستقرار لأمن الدول - نعني الأمن بتوسعه أفقيا وعموديا- خاصة المتخلفة أو الرافضة لسياسة الهيمنة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد حتم على الدول بمختلف انتماءاتها أن تعمل جاهدة على تقوية سياساتها الأمنية و جعلها تتماشى و تطور الأحداث الدولية ، خاصة مع ظهور الأزمات المالية و الاقتصادية ، التي أصبحت تعصف بأكبر الاقتصاديات العالمية مثل : و م أ ، اليابان ، الاتحاد الأوربي ، و كذا انتشار الإرهاب الذي أضحى ظاهرة عالمية ، ممثلا في مختلف التنظيمات المتشددة ، خاصة تنظيم "القاعدة " الذي أضحى إخطبوط عالمي يهدد الأمن والسلم العالميين ، وكذا تطور الإجرام العابر للحدود بمختلف أنواعه ، خاصة تهريب الأسلحة و المخدرات وجرائم الصرف و جرائم المساس بالمعالجة الآلية للمعطيات ، وجرائم المعلوماتية ، أضف إلى ذلك المتاجرة بالبشر.

إن زيادة الترابط بين مجتمعات العالم وزيادة الاعتمادية بين المؤسسات المالية والأعمال ، والمنظمات والدول ، والشعوب والأفراد ، قد ولدت أنواعا جديدة من التهديدات الأمنية والاجتماعية ، وجعلت من المستبعد أن تسفر الحرب على فائزين ، فالاعتمادية المتبادلة تقف حاجزا دون ذلك ، لأن في ذلك تهديدا لمصالح الكثير من الأطراف واللاعبين الحكوميين . فمع زيادة العولمة والاتصالات واختراق الحدود ، فقد تكونت بنية تحتية افتراضية كونية جعلت مسؤولية حماية الأمن مسؤولية دولية ما عزز عولمة الأمن وعالمية القوانين وحماية البنى

[1] - صالح زياتي ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، الجزائر: دار الفكر ، 2010، ص 286.

التحتية الكونية ، وجعل الأمن مسؤولية مشتركة ليس على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الواحد وإنما على مستوى المجتمع الدولي "[1].

إن تحقيق الأمن للبشر والكوكب أمر حتمي و ضروري وفعال حفاظا على الجنس البشري وضمانا لاستمرار يته بعيدا عن كل التهديدات ، فالحروب الأهلية و الأزمات الاقتصادية والانفجار السكاني والهجرة غير الشرعية ، والاتجار بالبشر ، والقضايا البيئة وأسلحة الدمار الشامل والفقر والإرهاب والجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها ، وحتى الكوارث الطبيعية ، كلها مجتمعة أو منفصلة ، مهددات عالمية واسعة الانتشار وكبيرة التأثير على الأمن والسلم وطنيا وإقليميا وعالميا .

فزيادة على تحول التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد فإن وضع مقاربة لتحقيق هذا الأمن الإنساني بات يتطلب هو الآخر إجراءات جديدة وتكاتف الدول مجتمعة لمنع ظهور وانتشار اسباب وإفرازات عدم تحقيقه ، حيث أصبح مقبولا في كل مرة تدخل المجتمع الدولي ، في الحالات التي يتعرض فيها أمن الأفراد والأشخاص أو الناس عموما للخطر داخل الدولة الواحدة ، خاصة إذا كان النظام يتعمد سياسة التمييز العنصري أو اضطهاد الأقليات ، أو في حال وقوع جرائم الإبادة على أساس العرق أو الدين ، كما حدث في روندا وكذا البوسنة والهرسك و كوسوفو ، وهذا كسياسة أمنية دولية هادفة إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وحماية الجنس البشري بمختلف أطيافه وأعراقه في أي دولة من أي إبادة أو اعتداء خارجي أو داخلي والذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن والسلم العالميين.

فالسياسات الأمنية المتبعة في بعض الدول ، خاصة ذات الأنظمة التسلطية غير الديمقراطية منها ، أضحت مهددة ليس فقط لمواطنيها، بل للجنس البشري ككل ، خاصة إذا كانت هذه السياسات الأمنية تمس بالعرق و المعتقدات الفكرية والدينية لمجموعة بشرية معينة ، ذات امتداد إقليمي ، ما يثير بطبيعة الحال نزاعات طائفية وردود فعل إقليمية مناوئة لهكذا سياسات ، مثل ما حدث في أوكرانيا وكيف أدى ذلك إلى انفصال إقليم القرم عنها ، وإعلانه إقليما مستقلا منضويا تحد لواء روسيا الاتحادية .

فلم تعد السيادة الوطنية مقبولة في ظل تهديد الدولة لأمن مواطنيها ، وانتهاكها لحقوق الإنسان ، إن المبرر الدولي الكبير للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة واحتلالها ، وبمباركة أممية هو انتهاك حقوق الإنسان في تلك الدولة ، ناهيك أن السيادة الوطنية المادية (الطبيعية) قد انتهكت بالتحاق الدولة بالمجتمع الكوني الافتراضي ، بالإضافة إلى المنظمات المدنية ذات الصبغة العابرة للحدود الوطنية (مثل أطباء بلا حدود) ، والتي أضعفت السيادة المحلية[2].

---

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، العربية السعودية : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011 ، ص21.

[2] - مرجع نفسه، ص36 .

إن توسيع مفهوم الأمن لينتقل من التركيز على أمن الدولة والأمن العسكري التقليدي إلى أمن البشر والعالم والكوكب ، يتطلب ترسيخ المبادئ السبعة لإقامة الأمن في عالم الغد ، الواردة في تقرير لجنة شؤون المجتمع العالمي سنة 1995 وهي[1] :

1- حق جميع الناس بالوجود الآمن مثلهم مثل الدولة ، وضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق.

2- ضرورة منع الصراع والحروب كأهداف أساسية للأمن العالمي ، وتعزيز ظروف الحياة والنظم المعززة لها وإزالة الظروف الإقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية ، والسياسية ، والعسكرية المهددة لها.

3- استباق الأزمات وإدارتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة.

4- عدم استخدام القوة العسكرية كأداة أساسية مشروعة إلا بالدفاع عن النفس.

5- عدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية ، حيث يعد ذلك تهديدا للأمن العالمي.

6- خضوع إنتاج الأسلحة و الاتجار فيها لإشراف المجتمع الدولي.

7- أسلحة الدمار الشامل أدوات غير مشروعة للدفاع الوطني.

فمن هذه المستجدات الأمنية الحديثة ، كان حتميا على الدول و من ورائها المجتمع الدولي ، التخطيط باستراتيجيه فعالة لمواجهة كل التهديدات التي من شأنها المساس بالأمن الوطني والقومي والإقليمي والدولي وبالأمن البشري ككل.

والجزائر بصفتها جزء من المجتمع الدولي وكونها معنية أكثر من أي وقت مضى برسم وتحديد معالم سياستها الأمنية بجدية وحزم ، خاصة وأنها مازلت مهددة أمنيا من بعض بقايا الخلايا الإرهابية وكذا مجاراتها لمنطقة الساحل الإفريقي ، التي تعتبر من أكثر مناطق العالم سخونة أمنيا وغير مستقرة سياسيا ولا اقتصاديا ، وقاعدة خصبة لمختلف التنظيمات الإجرامية والمتطرفة ، وكذا الحالة الأمنية المتردية وانعدام الاستقرار السياسي ، الذي أضحت تعيشه العديد من الدول العربية بسبب ما يسمى بالربيع العربي مثل : تونس ، ليبيا ، مصر ، سوريا ، اليمن ، فقد كان لزاما ولابد للدولة الجزائرية ونظامها بمختلف سلطاته ، التشريعية و التنفيذية والقضائية ، أن تجعل من سياساتها عامة و الأمنية خاصة ، تساير و تواكب كل هذه المستجدات و التغيرات والتطورات والأحداث الوطنية والإقليمية والدولية ، وذلك حفاظا على أمن واستقرار البلاد وكذا ضمانا لمصالحها وبالتالي كسب الرأي العام الداخلي والدولي و نيل ثقته ورضاه.

وكون موضوع الأمن واسع ، وذو أبعاد مختلفة : إقتصادية ، بيئية وصحية ، سياسية وعسكرية وثقافية ، و له أيضا مستويات متعددة : فردي ، محلي ، قومي ، إقليمي ، ودولي ، ونظرا لتشعب الأمن كما ذكرنا ، ولا يمكن تناوله بالتدقيق في دراسة واحدة ، وبما أننا هنا بصدد دراسة السياسة الأمنية في الجزائر ، فإننا ارتأينا التركيز على السياسة المتعلقة بالأمن الوطني (داخليا) ، مع تحديد دور الشرطة الجزائرية كجهاز أمني يعمل على تنفيذ السياسات الأمنية وفقا

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ،مرجع سابق ، 2011 ، ص39

لتوجهات النظام والسلطة كفاعل أساسي في رسم هذه السياسة ،وكذا وفقا لتوجهات الفاعلين غير الرسميين ، مع محاولة الربط بين الأدوار التي يلعبها جميع الأطراف لفهم وتحديد سمات السياسة الأمنية الوطنية للجزائر.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره الدراسة : تتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في ارتكازه على مستويين ، أحدهما يخص الجانب النظري و الأخر يتعلق بالجانب العملي

على المستوى النظري : فمحالة تفسير وفهم طبيعة السياسة الأمنية للجزائر من منظور الأمن الوطني أو القومي ، تقودنا للبحث في العلاقة بين تطور مفهوم الأمن وإمكانية الاستعانة به لفهم السياسة الأمنية وكيفية رسمها في ظل مجموعة من المحددات وكذا مدى تأثير التهديدات المختلفة فيها.

على المستوى العملي : الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الشرطة الجزائرية في تنفيذ السياسة الأمنية للحفاظ على الأمن الوطني ، في ظل وجود أجندة سياسية تعبر عن إرادة السلطة القائمة و مجتمع يعاني من مختلف التهديدات الأمنية.

وعليه فان **الإشكالية** التي تطرح نفسها هي : **هل السياسة الأمنية في الجزائر ، هي نتاج تفاعل مختلف المحددات ، أم أن التهديدات القائمة هي من يصنع السياسة الأمنية ، وكيف يعمل جهاز الأمن الوطني في ظل هذه المحددات ؟.**

للإجابة عن هذه الإشكالية ، كان لزاما علينا طرح مجموعة من **التساؤلات الفرعية** وهي على النحو التالي :

- ما لمقصود بالأمن وما مستوياته ؟
- كيف تساهم السياسة الأمنية في صنع السياسة العامة ؟
- كيف للسياسة الأمنية المتبعة في الجزائر أن تحفظ الأمن القومي ؟
- هل وفقت السياسة الأمنية للجزائر في مواجهة مختلف التهديدات القائمة ؟
- كيف يعمل جهاز الأمن الوطني على تنفيذ السياسة الأمنية ؟
- ما هي طرق ووسائل أداء جهز الأمن الوطني لمهامه ، وكيف يعمل على مواجهة كل التهديدات الحالية والمستقبلية ؟

كما قمنا بصياغة مجموعة من **الفرضيات** و التي كانت على النحو التالي:

- غياب الأمن ، يعني فشل السياسة الأمنية .

- السياسة الأمنية الناجحة ، هي نتاج مشاركة كل الفواعل

- تبنى وتصاغ السياسة ألأمنية وفقا لمنهج علمي .

- حفاظ السياسة الأمنية على الأمن القومي ،يعزز رضا الرأي العام .

- بدون جهاز شرطي قوي ، لا أمن ، ولا سياسة أمنية ناجحة .

- نجاح الأجهزة الأمنية في مهاماه هو نجاح للسياسة ألأمنية

منهج الدراسة : كن موضوع دراستنا يتناول شقين الأول نظري والثاني عملي ، فإننا استعملنا كل من :

المنهج الوصفي : لأن موضوع الدراسة يتعلق بالسياسة الأمنية ، فكان لابد من وصف دقيق لمعنى الأمني وكذا السياسة الأمنية ومن ورائها السياسة العامة .

منهج دراسة حالة : ولأن دراستنا أمنية بحته تتعلق بسياسة الأمن الوطني ، فإن السلطة الرسمية المنفذة لهذه السياسة هي جهاز الأمن الوطني الذي عملنا على دراسته دراسة تحليلية لتبيان طرق أدائه وكيفية تعامله مع المعضلة الأمنية

وللإجابة على كل ما تم ذكره كان لابد من إتباع خطة علمية ممنهجة ، من خلالها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول : تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري ، حيث من خلاله تم عريف الأمن ، مع تحديد مقوماته وأهدافه ن وكذا مستوياته ، مع التطرق لبعض العناصر المرتبطة بالأمن ، كما تناولنا أيضا مفهوم السياسة الأمنية ،التي من خلالها تطرقنا إلى تعاريف السياسة العامة وكذا السياسة ألأمنية ، ثم بينا خصائص السياسة الأمنية ومراحل صنعها.

الفصل الثاني : فتطرقنا فيه إلى محددات السياسة الأمنية في الجزائر ، بداية بفواعل صنع العقيدة الأمنية في الجزائر ونعني بذلك الفواعل الرسمية والفواعل غير لرسمية ، ثم سياسة العقيدة الأمنية في الجزائر، تليها محددات السياسة الأمنية في الجزائر ، وأخير تحديات السياسة الأمنية في الجزائر.

الفصل الثالث: تناولنا فيه دور جاز الأمن الوطني في تحديد السياسة الأمنية في الجزائر ، بحيث بين فيه هيكلة المصالح النطة في هذا الجهاز ، وكيفية مشاركة جهاز الشرطة في رسم السياسة الأمنية مع تبيان آليات العمل والأداء لتحقيق أهداف هذه السياسة ، ومن بعدها تطرقنا إلى الصعوبات التي تواجه هذا الجهاز في أداء مهامه ، وأخير التحديات التي تواجه الشرطة الجزائرية في ظل السياسة الأمنية

وفي ألأخير فإن هذه الدراسة المتعلقة بهذا الموضع ما هي إلا محاولة بسيطة قصد الوقوف على واقع السياسة الأمنية في الجزائر، وكيفية تنفيذها خاصة من طرف جهاز الشرطة .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري .

إن استتباب الأمن و الاستقرار و السكينة العامة في بلد ما ، هو نتاج السياسات الأمنية المتبعة من قبل النظام بسلطاته الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية ، حيث أن هذه السياسات الأمنية تترجم بالرضا و القبول من طرف المجتمع ككل ،وبالإشراك الفعلي والحقيقي لجميع الفاعلين ، مما يساعد على تعزيز الثقة بين المجتمع بمختلف مكوناته وممثليه خاصة الفاعلين غير الرسميين والسلطات على رأسها النظام السياسي القائم ، الشيء الذي يسمح باستقرار هذا الأخير وأداء مهامه على أكمل وجه و ذلك ما يعرف بالممارسات الديمقراطية الحقيقية .

وفي هذا الفصل خصصنا ثلاثة مباحث ، المبحث الأول : سوف نعمل فيه على التحديد الدقيق لمفهوم الأمن ، كون هذا الأخير متشعب ومعقد فهمه وتعريفه ، لأن الأمن يرتبط بشتى مناحي الحياة الإنسانية ، فهو ليس ضد الخوف كما ينظر إليه ظاهريا ، وإنما الأمن يعني كل شيء ، بالإضافة إلى تحديد مقومات الأمن وأهدافه ومستوياته ،ثم بعض العناصر المرتبطة به.

أما المبحث الثاني ، فتطرقنا فيه لمفهوم السياسة الأمنية ، وقبل تعريفها كان لزاما علينا تعريف السياسة العامة كونها تمثل الكل من الجزء ، ثم تناولنا تعريف السياسة الأمنية ،لأن دراستنا هذه أساسا تركز على السياسة الأمنية في الجزائر ومحدداتها ، كما تناولنا أيضا خصائصها ومراحل صنعها .

أما المبحث الثالث ، فتناولنا فيه فواعل صنع العقيدة الأمنية في الجزائر ، بداية الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية ، وكذا سياسة العقيدة الأمنية للجزائر.

المبحث الأول : مفهوم الأمن :

من خلال هذا المبحث سوف نعمل على حصر مفهوم الأمن الواسع و المتشعب في نطاق الأمن الوطني ، كون دراستنا هته تصب في ممارسة السياسة الأمنية الداخلية ودور الشرطة في تنفيذها.

المطلب الأول : تعريف الأمن

يعني الأمن ضد الخوف ، ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به ، ولقد ارتبط الأمن منذ القدم بالحاجيات الأساسية للإنسان ، إذ قال الله تعال في كتابه الكريم :

" فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف (4)" (قريش).

" أدخلوها بسلام أمنين (46)"(الحجر)

" وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين (82)"(الحجر).

ويرتبط الأمن بالخوف وهو أكبر مهدد لبقاء الإنسان ، حيث قال الله تعالى : " وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون (112)"(النحل).

وقال النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) : (المسلم من سلم الناس من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) أخرجه الترميذي والنسائي.

فالأمن لغة هو: نقيض الخوف وهي السلامة ، وكلمة (الأمن) لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا و أمنة : أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، ويقال أمن من الشر أي سلم منه ،وهي هنا تعني بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر[1].

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فهو : ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجهة أو أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا بل أنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها[2].

الملاحظ هو أنه اختلفت اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية حول مفهوم الأمن وكيفية وضع تعريف جامع مانع للأمن يحيط بجوهره وأهدافه ، متضمنا أبعاده و أنواعه ، ممتدا إلى ينابيعه ومصادره ولعل سبب هذا الخلاف هو تأثير كل موقع منهم من خلال زاوية النظر إلى الأمن ، وانعكاسات تخصصاتهم العلمية ودراساتهم الأكاديمية على موقع الأمن في هذه الدراسات وعلى تأثره بها وتأثيره عليه....إلخ[3].

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش ،الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 18.

[2]- نفس المرجع ، ص19.

[3]- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ،مصر ، القاهرة ، الطبعة 02 ،2000 ،ص ص ، 19-20.

فمصطلح الأمن في حد ذاته متشعب ، و تختلف تعارفه و مفاهيمه و ذلك بحسب طبيعة توظيفه ، فالأمن الغذائي ليس مرادف للأمن الاقتصادي ، و الأمن الصناعي مغذي للأمن البيئي ، فيما الأمن الإقليمي أشمل من الأمن القومي والوطني ، و الأمن و السلم العالميين أوسع و أكثر تشعبا من كل سياسة أمنية محلية أو أحادية الجانب.

فالتنظير المستفيض والمطول الذي حظي ولا يزال يحظى به مفهم الأمن والقضايا المتعلقة به خلال العقود الأخيرة ، لا ينفي إطلاقا مركزية هذا المفهوم في التفكير والحس البشري منذ بروز الملامح الأولى للحياة الإنسانية وبدايات تأسيسها وتطورها ، فحتى خلال فترات البساطة التي ميزت هذه الحياة في بدايات تشكلها ، يمكن الحديث فيها عن مفهوم معين للأمن وهو المفهوم الذاتي والطبيعي للحفاظ على الذات الإنسانية ، بيد أن تطور العلاقات الإنسانية وتشابكها مع مرور الأزمنة والعصور لاسيما ضمن مجال تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية للأفراد والجماعات وعلى رأسها توفير الغذاء والسكن ، أدى إلى الاهتمام أكثر بقضية الأمن وكيفية تحقيقه ، ومن هنا برزت أهمية التعاون كأولى صور الحس المجتمعي والتي دفعت بمرور الزمن لتشكيل حياة اجتماعية تتجه أكثر للنظام والذي ارتبط عضويا بتوفير الأمن.

إن اهتمام الفلسفات القديمة سواء في الشرق (الثقافات الهندية والصينية أو الفارسية) أو مثيلاتها في الغرب (الثقافتين اليونانية والرومانية) بقضايا وشؤون السياسة والحكم وتبلور مفهوم الدولة ، واكبه تفكير متواصل حول كيفية حماية ، ليس المجتمع فحسب ، بل الدولة أيضا من التهديدات الخارجية ن وبدوره ارتبط ظهور الدولة القومية الحديثة بعدة أبعاد لعل من أبرزمها إرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خضم الصراعات والفتن الدينية والقومية التي عرفتها أوروبا خلال القرن السادس عشر ، ويكفي أن أشير هنا إلى أن فلاسفة العقد الاجتماعي وعلى رأسهم **توماس هوبز** أكدوا أن الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في مجتمعات ، أو عبر ما اصطلح عليه **"العقد الاجتماعي"** إنما كان الهدف منه البحث عن الأمل في مقابل تنازل هؤلاء الناس عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة[1].

لقد ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي بمضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة ، ويرجع هذا الأمر في الأساس إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها **نيكولا ميكافيلي** في كتابه الأمير ، حيث يرى بأن القوة هي أساس استقرار الحكم والإمارة ، وأن الدولة هي مركز القوة و التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي الأخذ بها وإتباعها .

[1]- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،عدد 14 ، 2008 ، ص 10.

استمر العمل بهذه القاعدة الواقعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن ، والتي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به ، إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين ، بحسب الواقعيين يعد ارتباط معنى الدولة بالقوة ضرورة منطقية ، ولعل هذا ما دفع عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر** إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني " احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة " ، وكأنه بذلك يردد نفس عقلانية **توماس هوبز** وفلاسفة العقد الاجتماعي والتي مفادها تأكيد صفة وخاصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها أو رعاياها ، أي التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم في مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها[1].

ومن منظور الرواد الواقعيين خاصة الجدد ، يرون أن الأمن هو الهدف الأسمى الذي يصبون إليه في تنظيرهم للعلاقات الدولية في لإطار الواقعية الكلاسيكية الذين يسعون للقوة ولا غير القوة ، وهم يعرفون الأمن على أنه مقترن بعنصر الخوف ، لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللأمن المنبثقة عن الفوضى[2].

فالتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول ، وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية ، وزيادة وتيرة الإعتماد المتبادل بين الدول أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة تشمل أبعادا إضافية يتميز الكثير منها بالتعقيد[3].

فقد اكتسى الأمن خلال العقدين ألأخيرين من القرن العشرين العديد من الدلالات الإضافية التي تناولها مجموعة من المفكرين والباحثين في هذا الحقل وسوف نحاول التطرق إلى مجموعة من المفاهيم و التعاريف التي من خلالها نعمل نعلى تحديد معنى الأمن .

تعني كلمة الأمن بشكل عام ، كل التدابير التي يتبعها مجتمع معين ، أو مجموعة من مجتمعات الأمن الجماعي لحماية البقاء، من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدرات بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيقها ،ويتمحور هذا المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الأخطار الخارجية والسياسية العسكرية و الإقتصادية والبيئية وأيضا الداخلية ،أو أية أخطار أخرى تهدد هذا البقاء وتمس المصالح القائمة أو تعيق تحسين شروطه والمصلح المترتبة عليه في المستقبل[4].

---

[1]- جون بيليس ، وستيف سميث ، السياسة العالمية ، الإمرارات العربية المتحدة : مركز الخليج لأبحاث ، 2004 ، ص 232.

[2]- عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2007 ، ص ص، 186 -187.

[3]- جون بيليس ، وستيف سميث ، المرجع نفسه ، ص 240.

[4]- رو اء زكي الطويل ، الأمن الوطني واستراتيجيات التغيير والإصلاح ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012 ، ص 70.

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية ، الأمن بأنه :"حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[1].

أما عرفه باري بوزان بأنه : "العمل على التحرر من التهديد"[2].

فعلى المستوى الدولي يعني ذلك قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ، أما على المستوى الوطني فإنه يعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية[3].

كما يركز، **بوزان**، على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية ، فهو مفهوم "واسع " و "ضيق " في آن واحد .

مفهوم "ضيق" عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط ، و مفهوم "واسع " عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي .

كما عرف الأمن بأنه على أساس أنه ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع[4] .

ومنهم من رأى بأنه : [5]

مجموعة الإجراءات الملائمة للوسائل الإقتصادية والعسكرية والسياسية و الاجتماعية التي تمنكن في النهاية من تحقيق الإستراتيجية ألأمنية في أي مجتمع إنساني"..." وهو نقيض لحالة الخوف وأنه خلاصة جهود مجتمع لبث الشعور بالطمأنينة بين أفراده ـ لا يقوم إلا بعد حماية المصالح الحيوية لأفراد هذا المجتمع وفي إطار هذا الصياغ.

عرف أيضا على أساس أنه الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالقانون إما في صورة الجرائم المعاقب عليها أو في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم.

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش ،الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 18.

[2]- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا ، الحلف الأطلسي، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 01.

[3]- المرجع نفسه ، ص 03.

[4]- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ، مصر : دار النشر للتوزيع ،ط 02 ، 2000، ص 19.

[5]- المرجع نفسه ، ص 20.

وقد عرف ولتمان ، وناشت ، وكويستر الأمن بأنه ، مجموعة من التهديدات الفيزيقية والتي ربما تواجه الدولة ،وتدفع بالبنى والعقائد ، والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هده التهديدات ...وهذه عوامل داخلية وخارجية ، مثل التغيرات الإقتصادية و الاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتنقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية ، ويمكن التنبؤ بالأمن في أي مجتمع من عدة مؤشرات ، أهمها الرخاء الاقتصادي القائم على حساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ،وكذلك من خلال الاستقلال الاقتصادي ، و الاكتفاء الاقتصادي الذاتي.[1]

ويرى وزير الدفاع الأمريكي السابق **روبرت ماكنمار** بأن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ، وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس هو القوة العسكرية ،وإن كان قد يتضمنها ن والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي ، وإن كان قد يشمله ، إن الأمن هو التنمية ، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، لهذا ندجد ان الأمن قد أصبح عزيزا في الدول النامية بسبب عدم التنمية[2].

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، مرجع سابق، 2011 ، ص ص ، 24-25.

[2]- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2006،ص ص ،197-198 .

الجدول رقم 2 : توسع مفهوم الأمن أفقيا وعموديا[1]

		أبعـــاد الأمن					
توسع أفقي		الإقتصادي	البيئي	الصحي	السياسي	العسكري	الثقافي
توسع عمودي (تعميق) مستويات التحليل (الوحدات المرجعية)	الدولي	الأمن الإقتصادي الدولي	الأمن البيئي الدولي	الأمن الصحي الدولي	الأمن السياسي الدولي	الأمن العسكري الدولي	الأمن الثقافي الدولي
	الإقليمي	الأمن الإقتصادي الإقليمي	الأمن البيئي الإقليمي	الأمن الصحي الإقليمي	الأمن السياسي الإقليمي	الأمن العسكري الإقليمي	الأمن الثقافي الإقليمي
	القومي	الأمن الإقتصادي القومي	الأمن البيئي القومي	الأمن الصحي القومي	الأمن السياسي القومي	الأمن العسكري القومي	الأمن الثقافي القومي
	المحلي	الأمن الإقتصادي المحلي	الأمن البيئي المحلي	الأمن الصحي المحلي	الأمن السياسي المحلي	الأمن العسكري المحلي	الأمن الثقافي المحلي
	الفردي	الأمن الإقتصادي الفردي	الأمن البيئي الفردي	الأمن الصحي الفردي	الأمن السياسي الفردي	الأمن العسكري الفردي	الأمن الثقافي الفردي
مواضيع الأجندة الأمنية الموسعة							

وتبعا لمختلف التعاريف المشار إليها سابقا ، فإن المعنى الحقيقي للأمن يبقى يدور في فلك الأمن الإنساني ككل ، ويعمل على إيجاد سياسة أمنية هادفة فعلا للسعي وباستمرار لفهم جذور الإحساس الإنساني بالخوف وعدم الأمان في كل مرة يتعرض فيها للظلم ، وبالتالي فإن الإنسان يكون في صراع دائم باستغلال جميع إمكاناته للحفاظ على الأمن ، بكل أبعاده ومستوياته ، وفق سياسة أمنية هادفة .

[1]- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ،ص 200 .

المطلب الثاني: مقومات وأهداف الأمن :

أولا : مقومات الأمن :

إن السياسة الأمنية للدول ترتبط أيما ارتباط بمقوماتها وقدراتها الجغرافية الهائلة ، وإمكانياتها المادية الكبيرة و قدراتها المالية الضخمة و قوتها التكنولوجية المتطورة ، وطاقاتها البشرية المؤهلة ، وسياساتها الإيديولوجية الهادفة و طبيعة أنظمتها المرنة والمتمرسة ، و ترسانتها الأمنية و العسكرية الحديثة المدربة والديناميكية ، ومن ثم فإن تحقيق الأمن واستتبابه باعتباره هدفا من أهداف السياسة العامة ، على كل الأصعدة و بكل أنواعه وبمختلف مستوياته ، يتحدد وفق هذه المقومات والإمكانيات المتاحة والمجندة لذلك ، وبمدى القدرة على السيطرة عليها واستغلالها للوصول إلى الأهداف المرجوة ، ومن ثم فإن تحقيق الأمن يتجسد تبعا لزيادة حجم قوة الدولة بجميع مقوماتها.

حدد **سبيكمان** عوامل قوة الدولة في المؤشرات التالية : مساحة الرقعة الجغرافية ، طبيعة الحدود ، حجم السكان ، وجود أو انعدام المواد الأولية ، حجم التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ، القوة المالية ، التنوع العرقي ، التناسق الاجتماعي ، الاستقرار السياسي ، الروح الوطنية[1].

في حين يرى **الدكتور علاي الدين هلال** ، بأنه يمكن تناول مقومات الأمن للدولة وفقا للعناصر المبينة على النحو التالي :[2]

1- المستوى المحلي للدولة ، وتدرس الاعتبارات الجغرافية ، الإستراتيجية ، شكل النظم السياسية ومدى استقرارها ، القدرة الإقتصادية ، مدى التماسك الاجتماعي ، القدرة العسكرية .

2- مستوى العلاقات بين الدول ومدى وجود خلافات أو نزاعات بينها وطبيعة هذه النزاعات ، والقضايا التي تجور بخصوصها ومدى حدتها.

3- مستوى خارجي ، ويقصد به التغلغل الدولي في شؤون المنطقة ومدى وجود تهديدات خارجية ،وارتباطات بين إحدى الدول وقوة خارجية يكون ن شانها تهديد أمن المنطقة.

غير أن هناك من يرى ، بأن مقومات الأمن ، خاصة القومي أو الوطني ، يمكن تحديدها من خلال أربعة عناصر وهي على النحو التالي :

1- العوامل الجيوسياسية :

يرى أغلب علماء الجيوسياسية ، أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأساسية والأولى في تكوين وتحديد وتوجيه قوتها الوطنية والقومية ، وهي تأتي في مقدمة العوامل المادية الدائمة التي تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للدولة ومنه دفعها نحو تحقيق سياسة أمنية هادفة ، حيث أن هذه السياسة تملي على الدولة التعامل بجد مع مقوماتها ومكوناتها الجيوسياسية

---

[1]- العايب أحسن : تحت إشراف د . إسماعيل دبش ، البعد الأمني لسياسة ودبيلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، الجزائر : جامعة الجزائر (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، ماي 1992 ، ص 22.

[2]- علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 ، ط 3، ص 208.

واستغلالها على أحسن وجه لتأكيد مدى قوتها وفرض مكانة محترمة لها بين الأمم ، ومن هنا تبرز العلاقة الإستراتيجية بين الأمن الوطني و الجيوسياسية ، والتي تتجلى في العديد من المؤشرات أهمها :

- مساحة الرقعة الجغرافية.
- موقع الدولة وطبيعة حدودها.
- الإمتداد الإقليمي للدولة .
- طبيعة دول الجوار.

2- الإمكانيات المادية ومدى التطور التقني :

إن للموارد الطبيعية والتطور التقني ، تأثير مباشر وقوي على تحديد مسار الأمن الوطني و القومي لكل دولة ، وهو ما يتضح جليا في وضعية البلدان التي تفتقر إلى هذين العنصرين .

فتوفر الموارد الطبيعية والثروات يؤثر في اقتصاد الدولة ، ومن ثم في قوتها القومية ، وبالتالي في سلوك الدولة السياسي الذي يعكس الأمن القومي ، كما أن كثرة الموارد داخل الدولة يتيح لها قوة ونفوذ سياسيين يقللان من اعتمادها على غيرها من الدول ، وبالتالي لا يتوفر لغيرها من الدول عناصر الضغط عليها وتوجيه سياستها ، ولهذا نجد معظم الدول تبحث عن الاكتفاء الذاتي لتدعيم موقفها في السياسة ، ومن هنا فإن البناء الاقتصادي عنصرا رئيسيا من عناصر قوة الأمن الوطني والقومي للدولة[1].

3- العوامل البشرية:

إن طبيعة المسألة المراد التطرق إليها ومعالجتها ، تتمثل في نوع العلاقة الموجودة بين العوامل البشرية والأمن الوطني أو القومي للدولة ، ولرصد هذه العلاقة ، سنتطرق إلى كل من : الحجم السكاني ، توزيعه و تركيبته.

أ/ الحجم السكاني :

إن الحجم السكان للدولة يعد عاملا هاما لقدرات أمنها القومي ، باعتبار أن التعداد السكاني للدولة هو عصب القوة للإنتاج المدني من جهة وللحرب من جهة أخرى ، خاصة وأن الحروب التقليدية لازلت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي رغم التطور التكنولوجي في وسائل الحرب النووية .

ب/ التوزيع السكاني:

تكمن علاقة التوزيع السكاني بالأمن الوطني أو القومي للدولة في طبيعة درجة الاتصال والتماسك الداخلي للدولة ، حيث كلما زادت ، كلما تدعم الأمن القومي للدولة ، حيث يجعلها صعبة

[1]- بطرس بطرس غالي ، المدخل إلى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1976 ، ط 5 ، ص 198.

الاختراق وفي موضع قوة ،والعكس من ذلك عندما يكون التوزيع السكاني غي كثيف وقليل ،وبالخصوص في المناطق الحدودية ، إذ يخلق نقاط ضعف لأمن الدولة ، نظر لما للحجم السكاني في مثل هذه المناطق من دور في حماية الأمن الوطني ، بتجنيده في أي وقت تستهدف حدود الدولة[1].

ج/ التركيبة البشرية :

تنعكس التركيبة البشرية للدولة على أمنها الوطني ، باعتبار أن وحدة الدولة تعتمد على مجموعة من المقومات البشرية المرتبطة بالبنية السكانية فيها والتي تجمع بين السكان ، وتكون مشتركة بينهم ، ومؤلفة بين مشاعرهم تجاه الأرض التي تكون الإطار البيئي لهم ،ويدخل في عداد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني ، والحضاري والعرقي بما يكفل وحدة الفكر والتصور ن فكلما كان التجانس السكاني متناس ق كلما شكل دعامة قوية للاستقرار وتركيب الدولة ، كون أن عدم التجانس يعني التمزق الداخل ي ، بما يترتب عنه من تهديد للأمن القومي[2].

4- درجة الإستعداد العسكري وكفاءة المؤسسات السياسية والأجهزة الدبلوماسية:

ينبغي على الدولة أن تراعي محيطها المباشر وغير المباشر المعرض للتغير باستمرار ، وذلك لا يتحقق إلا باستقرار متواصل وكفاءة مؤسساتية قادرة على التعامل مع المستجدات بحكمة وتبصر داخليا وخارجيا ن هذا الاستعداد المستمر ينبغي أن يكون مصحوبا باستعداد عسكري مبني على أساس العناية الكافية بتدريب وتحديث وتجهيز القوات المسلحة كميا ونوعيا قصد الاحتياط وضمان حدود مقبولة للأمن ، مضاف إليها فعالية هذه الطبقة العسكرية التي تتوقف على طبيعة تأثير وتغلغل النظام السياسي في نفسية هذه الفئة ن وينبغي التذكير هنا إلى أن الاستعداد العسكري الذي يفتقد على قاعدة صناعية عسكرية محلية ممثلا في العتاد والذخيرة ينجر عنه عدة عوامل تهدد الأمن القومي للدولة كالتبعية لمصدر شراء السلاح خاصة في حالة عدم تنوعه[3].

إذن فدرجة الاستعداد العسكري المستمر من تدريب وتحديث وتجهيز مضاف إليها الكفاءة المؤسساتية ، سواء أكانت عسكرية أو مدنية هما إحدى مقومات تألمن الوطني للدولة ، باعتبار أن السياسة بدون قوة تدعمها أمر قليل الفعالية في النظام ا لدولي الذي نعيش فيه.

---

[1]- العايب أحسن : تحت إشراف د . إسماعيل دبش ، البعد ألأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق ، ص 19.

[2]- إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1985 ، ص 48.

[3]- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2008 ص 140.

ثانيا :أهداف الأمن:

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الأمن يعكس هدفا وسيلة في آن واحد ، ومن ثم فإنه على الدولة في صياغتها لسياستها الأمنية ، أن تأخذ في الحسبان ليس فقط الأهداف التي تريد تحقيقها ، ولكن كذلك العوامل الموضوعية التي تحد أو تزيد من قدراتها على الحركة ، فالأهداف الأمنية الخارجية وإن تبدوا ظاهريا وكأنها الأهداف التي تسعى الدولة إلى انجازها دون غيرها ، إلا أنها في الواقع ليست كذلك ، فهي ليست إلا أدوات ترمي إلى تريب ظروف إيجابية تساعد على تحقيق أهداف متوسطة وبعيدة المدى تشكل جوهر و مضمون إستراتيجية السياسة الخارجية [1].

انطلاقا مما سبق ذكره ، يمكن حصر أهداف وأولويات ألأمن على النحول التالي :

- الأهداف المتعلقة بالدفاع عن الكيان المادي للدولة عسكريا وحضاريا واقتصاديا وايديولوجيا وتعتبر هذه الأهداف جوهرية ، والتي يعني تحقيقها وجود الدولة أو النظام ذاته.
- الأهداف المتعلقة بايجاد الظروف المناسبة والمواتية التي تعمل على مساعدة الدولة لتلبية حاجياتها المختلفة ، خاصة ما تعلق بأمن وتـامين الموارد.
- أهداف تتعلق بكسب حليف أو حلفاء خارجيين لدعم الدولة في سياساتها بأشكال مختلفة ، بغض النظر عن الاتجاهات و الرؤى السياسية ، خاصة أثناء الفترات المتأزمة .
- أهداف تتعلق بالعمل الدائم والمستمر على المحافظة على ديمومة العلاقات مع الدول الأخرى والحرص على تمتينها و تكافؤها.
- تحقيق الأهداف العامة للمجتمع ، المتمثلة في الإستقرار السياسي والإجتماعي والتنمية الشاملة الدائمة والمستديمة .
- جعل الأهداف تعكس الإرادة السياسية والتسيير الإداري الكفأ ، وجعل المدخلات والمخرجات تتماشى وخطط السياسة العامة ككل.
- تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها وسياساتها الأمنية المتبعة.
- تحقيق أكبر نسبة من التوافق الذي تسعى الدول للوصول إليه و حمايته لمواجهة الدول ألأخرى.
- العمل على حماية السيادة الوطنية و الأمن الوطني والسلامة الإقليمية والدولية .
- تنمية مقدرات الدولة من القوة بمختلف أشكالها ومكوناتها ، عسكريا ، سياسيا ، إقتصاديا وتكنولوجيا إجتماعيا وثقافيا ، مع زيادة زيادة مستوى الثراء الاقتصادي.
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة، مع صيانة الثقافة الوطنية والحفاظ على مكونات و ثوابت الهوية الوطنية ، و الدفاع عن السلام لتحويل مخصوصات التسلح للتنمية.

[1]- العايب أحسن : تحت إشراف د . إسماعيل دبش ، البعد ألأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق ، ص 22.

المطلب الثالث :مستويات الأمن :

قبل الحديث عن مستويات الأمني ، لابد أن نشير الى الأمن الجامع لكل هده المستويات والتي تدور كل المقاربات الأمنية حول ، حيث نقصد في ذلك الأمن الإنساني والذي هو على النحو التالي:[1](**1**)

يركز ألأمن الإنساني على الكرامة الإنسانية ، ويشمل حماية ألإنسان من تهديدات الجوع ، والمرض ،والقهر كإنسان ،وهو عكس الأمن التقليدي الذي يركز على أمن الدولة من التهديدات الخارجية ، والتركيز على تقوية الجانب العسكري على حساب الجانب الإنساني ، ولا يمكن للدولة أن تكون آمنة إذا لم يكن المواطن آمنا نوقد ينتهك أمن الإنسان دون عدوان خارجي ، من خلال مهددات الأمن الداخلية ، كالقمع السياسي أو الفقر أو البطالة أو الجريمة ، فحصر مفهوم الأمن بالدولة يعني تجاهل مصالح الناس الذين يشكلون جوهر الدولة ، ولقد ساهم إنتشار شبكات المعلومات في تكوين جماعات ضغط دولية تتواصل عبر الانترنت ، وأصبحت عابرة للحدود الوطنية ،فانتشار الجماعات والمنظمات غير الحكومية قد شكل أبنية جديدة في مجالات عدة كحماية البيئة ، والصحة ، والعدالة الاجتماعية ....إلخ، لتحقيق أمن الإنسان .

إن أول من استعمل مفهوم الأمن الإنساني ، تقرير التنمية لبرنامج الأمم الإنمائي لسنة 1994 ن حيث عرف الأمن ألإنساني بالتحرر من الخوف والتحرر من العوز ، وقد ميز التقرير بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني : الإقتصادي ،الغذائي ،الصحي ، البيئي ، الشخصي ، الجماعي ، السياسي ، ويعنا الأمن الإنساني مثله مثل التنمية ألإنسانية بسلامة الإنسان ، وبحرياته الأساسية ، ويعنى ألأمن الإنساني بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وبتواصل الحياة اليومية ،وبضمان كرامة البشر ، ويمثل العوز ،والخوف عدم الأمن الإنساني ، ومقاومتها تتطلب آليتين هما الحماية والتمكين.

يعنى الأمن الإنساني بمقدار الأمن والحرية التي يتمتع بها ألإنسان ، ولقد ركز اتجاه التنمية البشرية في الأمن حسب برنامج ألأمم المتحدة ألإنمائي ، في نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية وثرائها ،وجاء هذا الاتجاه ليجيب علن الأسئلة التالية :

1- لمن الأمن ؟ 2- ألأمن لأي قيم ؟ 3- ألأمن لأي تهديدات ؟ 4- الأمن بأي وسائل ؟.

أما الإجابة فكانت على النحو التالي :

1- الأمن البشري لا يتعلق بأمن الدولة والحكومات ، ولكنه يتعلق بأمن الأفراد والناس ، أمن الأفراد وليس أمن الدول ، امن الناس وليس أمن الأرض والحدود .

2- أما القيم فهي قيم أمن الأفراد ، والسيادة الوطنية ، و الاستقلال الوطني ، والرفاه والأمن للجميع في بيوتهم ،وأعمالهم وحياتهم .

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، مرجع سابق ، 2011 ،ص ص،29-30.

3- أما التهديدات فهي : المخدرات والأمراض ، والإرهاب والفقر .

4- وأما ما يمكن عمله فهو التنمية المستندة إلى - العدالة والاستدامة والعمومية والمشاركة – لا الحروب.

مستويات الأمن:

لقد توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي العسكري والذي يركز على إحتياجات البقاء الوطني وحماية الدولة والحدود والشعب والنظم والقيم وصد العدوان الخارجي ، إلى المعني العالمي الذي يشمل أمن البشر أينما كانوا وامن الكوكب ، ويلاحظ أن مفهوم ألأمن متعد المعاني ، ومتغير الأشكال ، إنه يشكل الأمن من الجوع ،ومن الفقر ، ومن الخوف ، ومن المرض ، ....ألخ ، وهذه الأشكال تمثل أبعادا أساسية من الأمن . والأمن متعدد المستويات ، فهناك ألأمن على المستوى الفردي ، والأمن على المستوى الجماعي ، والأمن على المستوى الوطني ، والأمن على المستوى الإقليمي ، والأمن على المستوى الدولي ، فالأمن يمتد من المستوى الجزئي إلى مستوى الفرد ، إلى المستوى الكلي للمجتمع المحلي أو الكوني ، لذا فإن إطلاق الأمن من خلال مفهوم الأمن الشامل جاء ليعني شمولية الأمن لجوانب الحياة ولجميع أنواع المهددات ، وعلى جميع المستويات[1].

أولا: الأمن الفـــردي

هو شعور الفرد بالأمن و الاستقرار وأحيانا شعوره بالسعادة ، ولا تستطيع الدولة أن تكون مسئولة عن كالفرد على حدا ، ومع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن على الخصوص على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساسا اجتماعيا عاما بالأمن الوطني ،كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته أو ممتلكاته أو حرياته ،وهذه هي الحقوق الطبيعية الثلاثة التي نادى بها الكثير من الفلاسفة بضرورة الحفاظ عليها من التهديدين الداخلي والخارجي ،ومن المنطقي أن يساهم كل فرد في لحظات لخطر والتهديد ي الدفاع عن أمته وأمن بلاده[2].

يقصد به: تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه وأمانه واحترامه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية ، فقد نصت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن : لكل فرد الحق في

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، مرجع سابق، 2011ص21.

[2]- خير الدين العايب ، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، (مذكرة ماجستير) جامعة الجزائر ، كلية العلوم والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1995 ، ص ص9 -10.

الحياة والحرية وسلامة شخصه ، وتمتد تلك الحقوق إلى الممارسة السياسية والرفاهية الإقتصادية والحصول على الخدمات العامة وعلى قمتها التعليم والصحة[1].

ثانيا :الأمن الوطني

فيما يتعلق بالمصطلحين،إن إضافة مفردة وطني إلى تعبير الأمن ارتبط بتطور العلاقات السياسية و الاجتماعية للجماعات و صولا إلى مفهوم الدولة بشكلها الحديث المحددة بمكوناتها المتمثلة بالإقليم ،الشعب ،السيادة ، ليصبح المدلول معنيا بشكل مباشر بوجودها و استمرارية مؤسساتها ونشاطاتها[2].

على الرغم من أهمية وضرورة الأمن الوطني الشامل بترسيخ الأمن و الاستقرار في الدولة على نحو صحيح - يضل الفهم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عمليا و نظريا- ويلاحظ المراقب أن الحديث اليوم عن الأمن الوطني من قبل المسئولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بالدولة مثل : تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وكفاءة العمليات الإستخباراتية ومحاربة الإرهاب ...ألخ [3].

كما يرى البعض بأن الأمن الوطني يعني مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة ، الإجتماعية والسياسية.

ويعرفه **ماكنمارا** بأنه :" ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية ، كما أنه ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها ، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشمله ، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة ألأمن ، وليس بالضرورة ان يكون ألأمن الوطني موجها ضد التهديدات الخارجية فقط ولكن التهديدات الداخلية كالفقر والبطالة ، والجريمة ، وأنواع المشكلات الاجتماعية الأخرى"[4].

أما **بترسون** فقد عرفه بأنه : " الإدراك الجماعي بالإحساس بالأمن "[5].

إن التلاحم الداخلي عملية أساسية في التحصين الاجتماعي ضد المهددات الداخلية والخارجية، كما أنه ليس بالضرورة الاستخدام الفعلي للقوة لكي يحافظ على الأمن ، فالتهديد

---

[1]- هشام محمودالأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي ، الأسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ، ص 64.

[2]- محمد فاضل نعمة ، مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية ،من الموقع الإلكتروني : http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=153066

[3]- فهد بن محمد الشقحاء ، الأمن الوطني تصور شامل ، العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2004 ، ص 15.

[4]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، مرجع سابق، 2011 ، ص24.

[5]- المرجع نفسه ، ص**25**.

باستخدام قوة الردع ، قد يكون إحدى الوسائل التي حكمت العلاقة بين الدول خاصة أسلحة الدمار الشامل .

إن الخوف هو العامل الأساس في تحليل الأمن سواء أكان على المستوى الفردي أم الوطني ام الخارجي أم الداخلي ، فالردع ماهو إلا أسلوب حماية بسبب الخوف من الطرف الآخر .

ويقصد به أمن الدول الوطنية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ، ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها .

كما أن الأمن الوطني هو المعني بالدرجة الأولى بأمن الدولة ، حيث أن أساس الأمن يبدأ من هذا المستوى ، فسلامة الوطن تعني الأمن للمواطن والفرد الذي يعيش فيه ، ففقدان الأمن الوطني له آثار سلبية على الفرد والمجتمع ، حيث يؤدي ذلك إلى دماره وهلاكه وضياعه ، وينتج عنها نتيجتين سلبيتين هما :

أ/ الانطواء و الانعزال عن المجتمع ، وهذا يحول الإنسان إلى مخلوق سلبي يأخذ ولا يعطي ،ليس له دور أو إسهام في رقي وتقدم بلاده ،لا يأبه لمشاكل أمته ولا يكترث بما يحصل لها ، مما يجعله عبئا وعالة عليها ، وليس عونا نافعا خادما لها يسهم في رفعتها وتقدمها .

ب/ الهروب والهجرة من الوطن ،وهذا يعني حرمان الأمة والوطن من جهده وفكره وعمله ونشاطه ، الذي قد يساهم في تطوير وتقدم وبلاده ، وكذلك يتحول إلى عنصر نافع لبلد آخر ، قد لا يرتبط به دينيا ولا عرقيا ولا ثقافيا نغير أنه يصبح مجبرا على العيش في هذا الوطن الغريب عنه .

ثالثا :الأمن القومي

يمكن القول بأن ألأمن القومي يقصد به : "حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها واستقرارها"[1].

وعليه ، فإن الأمن القومي يشمل عنصرين رئيسيين هما :

- العنصر الأول يتعلق بحماية كيان الدولة ضد أعمال العدوان وسياسات التوسع ، أي ضرورة قيام جيش قوي يمكنه من أداء هذه المهمة ، ومن ثم يشتمل هذا العنصر على مكونات عديدة تؤثر على تكوين هذا الجيش ، مثل التكوين الديمغرافي والقوة الإقتصادية ومستوى التقدم التكنولوجي وموقعا لدولة ودرجة الاستقرار السياسي ودرجة النمو الإداري ... وهي المكونات التي أطلق عليها احد الباحثين المكونات الطبيعية.
- العنصر الثاني يتعلق بحماية النسيج الداخلي للدولة وعدم تعريضه لحرب دعائية ، أو ضغوط اقتصادية أو أية أحداث تؤثر على عملية التنمية ...أي أن هذا العنصر يتعلق بصد محاولات التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق أقصى درجة من التناسق ، وبالتالي تؤثر على هذا

[1]- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي ، مرجع سابق ، ص82.

العنصر مكونات عديدة مثل التكوين العرقي و الإثني ، ودرجة النمو الثقافي والقدرة على مواجهة محاولات فرض الهيمنة وهي المكونات الوظيفية.

قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية وهو يتخذ من الدولة وحدة أساسية للتحليل[1] .

كمـا يعنـي الأمن القومي مجموعة من القيم والمعاني والمحددات وهي على النحو التالي :[2]

تعرفه دائرة المعارف البريطانية على أنه: " الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة عليها بواسطة قوة أجنبية ".

كما عرف على أنه: " قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية "

فالأمن القومي يرتبط ارتباطا كاملا بالقدرة العسكرية للدولة ، كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة كما أن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة ، هـي تهديدات ذات طابع عسكري ومصدرها على الدوام خارجي ، ومن ثم يجب مواجهتها من خلال تعظيم القوة العسكرية على أن تكون الدولة على استعداد لمواجهة أي تهديد عسكري ، فمسؤوليـة ألأمن تتولاه الجيوش وأجهـزة الأمن والمخابرات التابعة للدولة.

ومع هذا فإن هذا المفهوم تعرض لعدة انتقادات ، أهمها التهديدات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات ، وبشكل خاص الدول النامية ، فالتهديد ليس عسكريا على الدوام ، بل هناك تحديات أخرى لا تقل عنها أهمية مثل عدم الاستقرار السياسي ، وعدم لتكامل الاجتماعي ، والحروب الأهلية والجوع ، وفشل خطط التنمية ، كما ارتبطت بذلك تأثيرات التقدم العلمي ، والتقني في محالات الحرب ، وأدوات الاتصال ، وازدياد التبادل التجاري و الاقتصادي ، فالتهديد العسكري ليس هو التهديد الوجيد في العلاقات الدولية .

رابعا: الأمن الإقليمي

ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وهو يعبر عن سياسة أمنية تنتهجها مجموعة مشتركة من الدول تنتمي لإقليم واحد ، وتسعى للتنسيق فيما بينها مع التسخير الكامل لكافة قدراتها وإمكانياتها وقواها لتحقيق الاستقرار الأمني بإقليمها ، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الأمني الدولي مثل : الإتحاد الأوربي ، جامعة الدول العربية ، الإتحاد الإفريقي.

---

[1]- خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني : المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، العربية السعودية : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009 ، ص11.

[2]- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 210.

ويعرف على أساس أنه : " سياسة مجموعة من الدول ، تنتمي إلى إقليم واحد ، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم ، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق و التكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية "[1].

خامسا: الأمن الدولي (الجماعي)

وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية ...والواقع أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينظم تحقيق الأمن الجماعي بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[2].

فالأمن الدولي هو أمن العالم كله ، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك الذي يتحدث باسم الإنسانية جمعاء ، حيث أصبح الاهتمام بالأمن الدولي ضرورة حتمية فرضتها النتائج الكارثية للحربين الكونيتين الأولى والثانية ، والإرهاصات التي تبعتهما أثناء الحرب الباردة وما شكله ذلك من خطر حقيقي على الأمن والسلم العالميين وقد أدى كل ذلك إلى تركيز جهود المجتمع الدولي حول تحقيق الأمن والسلم والإستقرار لمجتمعات المعمورة وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة للدول والحكومات ، ومن بين الفاعلين الحقيقيين العاملين في مجال حماية الأمن الدولي، نجد منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، والمحكمة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية .

ولا يتوقف الأمن الدولي ، على استتباب ألأمن بين الدول من الناحية الأساسية ، بل أصبحت مهمة الكوكب الآمن مسؤولية دولية ، حيث إن مهددات البقاء للعالم لا تميز بين دولة غنية ودولة فقيرة ، أو نامية ومتقدمة ، فقد تنوعت مهددات ألأمن الدولي والتي ليست حصرا على الصراعات والحروب الدولية ، لتشمل مشكلة أسلحة الدمار الشامل وطبقة ألأوزون والتلوث البيئي المهدد خاصة للبحار والمحيطات ،وجرائم المعلوماتية و الجريمة المنظمة عبر الحدود ، وجرائم المخدرات ، وجرائم الصرف ، وكذا ظاهرة الإرهاب الدولي .....إلخ ، وجميع هذه المهددات ذات طبيعة دولية وعابرة للحدود الوطنية في آثارها ، ولها انعكاسات سلبية على ألأمن والسلم الدوليين .

فالبشرية عانت كثيرا من آثار الحروب والصراعات عبر مختلف الحقب الزمنية ، فيكفي أن نشير بان القرن العشرين شهد أشرس الحروب التي عرفتها البشرية ، فهناك حربين كونيتين وهما الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، تعتبر أوروبا أكبر ساحة قتال فيها ، و ثلاثة (03)حروب إقليمية كبرى ، نذكر منها الحروب العربية الإسرائيلية لسنوات 1948 ،1967 ،1973 ، وعشرون (20) حربا بين الدول ، أبرزها حرب الكوريتان و حرب الفيتنام و الولايات المتحدة الأمريكية ، وحرب بريطانيا والأرجنتين ، وحرب توركيا واليونان ، وحرب العراق وإيران ، وحرب إثيوبيا و إيريثيريا وعشرون (20) حربا أهلية كبيرة وستة (06) مذابح ، منها

[1]- خديجة عرفة محمد أمين ،ألأمن الإنساني : المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، مرجع سابق ،ص25.

[2]- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي، مرجع سابق، ص 64

الحرب الأهلية في روسيا القيصرية سابقا ، الحرب الأهلية في إسبانيا ، الحرب ألأهلية في أفغانستان ، الحرب الأهلية في السودان ، الحرب الأهلية في مالي ، الحرب ألأهلية في رواندا ، الحرب الأهلية في لبنان ، الحرب الأهلية في يوغسلافيا سابقا ، بالإضافة إلى حروب العصابات ومافيا التهريب والمخدرات خاصة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب شرق آسيا ، وجنوب وشرق أوروبا .

حيث نجم عن هذه الحروب أكثر من مائة (100) مليون قتيل في الحربين الكونيتين و الحروب بين الدول ، و مائة (100) مليون قتيل في المذابح و الحروب بين الدول ، ومابين مائة وخمسمائة (100-500) مليون لاجئ ومشرد ويتيم ، وملايين المعاقين .

كما نتج عنها ثمانية (08) مليارات طن من المتفجرات بمعدل (1300 كلغ/ للشخص في العالم) ومائة (100.000)ألف طن من الكيماوي تم تطويره بمعدل (15غ/للشخص) أغلبها كبقايا للحروب متواجدة في عمق البحار والمحيطات ، خاصة في البحر الأبيض المتوسط و بحر البلطيق و بحر البلقان وبحر الصين والمحيط الهادي والمحيط الأطلسي ، وكذا مليارات الألغام المضادة للأشخاص مزروعة بالأرض بمختلف المناطق التي شهدت ثورات وحروب ، خاصة شمال إفريقيا و إفريقيا الاستوائية و أفغانستان و الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ، نتج عنها ملاين الضحايا والمعاقين ولازالت تحصد أرواح الأبرياء .

الجدول رقم(2) أنماط الصراعات الدولية للفترة (1945 - 1994)[1]

المنطقة	ألإجمالي	عدد الحروب التي قتل فيها (10000) شخص فأكثر	عدد الحروب التي فيها مشاركة أو تدخل أمريكي	إجمالي الوفيات
الكاريبي وأمريكا اللاتينية	19	06	08	447.000
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	19	11	09	993.000
إفريقيا جنوب الصحراء	26	15	05	4.177.000
أوروبا	06	00	00	186.000
وسط آسيا وجنوبها	10	06	01	2.857.000
شرق آسيا	34	17	06	10.396.000
المجموع	114	55	29	19.086.000

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، العربية السعودية ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011 ،ص ص 26-27.

نتيجة الصراعات والحروب الدولية والأهلية و اللاستقرارا المتواصل الذي شهده العالم في القرن (20)العشرين ، كان لابد من الميل إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، ذلك لأن العالم يشترك في البناء الفيزيقي الذي يشمل الكون بالأراضي والبحار والمحيطات والبناء الافتراضي العام كالبنية المعلوماتية التحتية (مثل الأنترنات) ، بالإضافة إلى اشتراك الأخطار المهددة ، خاصة الناتجة عن تغيرات المناخية و الاحتباس الحراري ، ما جعل مهددات الأمن عالمية ، وتتطلب حلولا دولية مشتركة ، فالتلوث البيئة أو النشاط الكيماوي والنووي ، يؤثر مباشرة على طبقة ألأوزون ، ما يعني أن الكل مهدد و مسئول في نفس الوقت ، كما أن نشر فيروس معين قد يهدد كل مستخدمي شبكة الأنترنات ومن الممكن أن يخرب نظام المعلوماتية في أي دولة .

وعليه إزدات الشراكة الدولية في الأمن ، ما يستدعي المزيد من العولمة للقوانين ، فبعد أن كان التركيز على البعد الوطني في الأمن أصبح التركيز على البعد الدولي ، كما أصبح التركيز أكثر على الحل الدولي للمختلف النزاعات و الابتعاد عن الحلول الثنائية والمنفردة ، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، مشاكل كل أفغانستان والصومال ، والسودان ، ومؤخرا أزمة أوكرانيا .

كما أن الملاحظ مع بداية الألفية الثالثة ، هو أنه أصبح هناك إدراك دولي للمسؤولية الأمنية وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات لما لهما من طابع إجرامي دولي عابر للحدود ، وكذا حصر النشاط النووي وعدم السماح بتوسع حقل الدول النووية ، حفاظا على الأمن والسلم الدوليين من أي تهديد ، وتفادي وقوع هذه الأسلحة بأيدي الجماعات المتطرفة أو الإرهابية ، خاصة في المناطق التي يميزها لحد الساعة عدم الاستقرار الأمني كالشرق الأوسط .

وحفاظا على الأمن الدولي، تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن الدولي، محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى منظمات وهيئات غير حكومية، تمارس دورا ضاغطا في رفض الصراعات والحروب و حماية البيئة وحقوق الإنسان .

من خلال تطرقنا لمستويات الأمن بالشرح والإيضاح كل على حدى ، إلا أن هناك ملاحظات شاملة وجامعة لكل المستويات والتي نوردها على النحو التالي: [1](1)

- هناك حد أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة ، فمما لاشك فيه أن تحقيق الأمن الفردي والوطني و الوقمي والإقليمي ، يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي ،كما أن مستوى ألأمن الدولي لابد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن.
- ليس هناك مستوى مطلق من الأمن أي حالة مثالية لأمن لأن ذلك ما يعني حالة من الوئام الكامل بين الدول وداخل كل دولة ، كما أنه لاتوجد حالة من عدم الأمن المطلق أي العداء التام ، لأن ذلك يعني حالة حرب لا تتوقف بين الدول وحالة فوضى كاملة ،وهذا ما يغاير الواقع الدولي.

[1]- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي، مرجع سابق، ص 65

المطلب الرابع: العناصر المرتبطة بالأمن

أولا: الأمن والمصلحة الوطنية:

من الصعب إيجاد تعريف محدد ومتفق عليه للمصلحة الوطنية ، وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف التفسيرات التي تعطيها الدول لمضمون مصالحها الوطنية بحسب أوضاعها من ناحية ، ولطبيعة مفهوم المصلحة الوطنية المعقد الذي لايوجد مفهوم عالمي متفق عليه حولها من ناحية أخرى .

يعرفه **فريدريك هارتمان** بأنها " تلك الأشياء التي تسعى الدول للوصول إليها أو حمايتها في مواجهة الدول ألأخرى "

أما **دانيال باب** فيرى ، بأنها تلك الأهداف المسطرة و التي تناشدها الدول وتطمح لتحقيقها و الوصول إليها من خلال سياستها الدولية .

في حين يميز **روزينيو** بين مستويين للمصلحة الوطنية ، المصلحة الوطنية كأداة تحليلية ، تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر كفاءة السياسة الخارجية لدولة ما ، والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي ، التي يتم توظيفها لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما .

أما **صبري مقلد** فيرى أن المصلحة الوطنية تعبر عن نفسها في الأهداف التالية :

- العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن الوطني والسلامة الإقليمية الدولية .
- تنمية مقدرات الدولة من القوة .
- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي .
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة.
- صيانة الثقافة الوطنية .
- الدفاع عن السلام لتحويل مخصوصات التسلح للتنمية .

يتضح من خلال هذه الآراء ، أنه لايوجد إجماع حول تحديد هذا المفهوم وهو ما دفع البعض إلى إدماج مفهوم المصلحة الوطنية في مصطلح واحد يعرف بمصلحة الأمن الوطني (Nation Security Interest)

لكن على ضوء ما سبق ذكره من تحليلات حول الأمن بمختلف مكوناته ومستوياته ، وهذه الآراء المتضاربة حول المصلحة الوطنية ، يمكن ملاحظة الفروق التالية :

-أنه يصعب دراسة المصلحة الوطنية دراسة أمبريقية *** في حين أصبح من الممكن دراسة الأمن أمبريقية ، من خلال تناول الوقائع و الأحداث والمستجدات الحاصلة وكذا التفاعلات الاجتماعية و مختلف ردود الأفعال.

- ينحصر الإهتمام بالمصلحة الوطنية على مستوى صناع القرار ، في حين الأمن بمستوياته ،وتعبة لجميع الطاقات البشرية والمادية والموارد الطبيعية وليس فقط طاقات وموارد وإمكانيات وآراء تحليلات صناع القرار.

- المصلحة الوطنية مضمون متغير تبعا لتغير تصور النظم السياسية للعالم الخارجي ، في حين وأن الأمن هدف ثابت للنظم ، بجميع أنواعها (ديمقراطية ، ديكتاتورية) ولا يمكن المزايدة أو التنازل عليه ، كونه صمام الاستقرار والأمان والإستمرار .

-المصلحة الوطنية تلي الأمن من حيث الأهمية وتعتمد عليه إلى حد كبير .

من هنا نستخلص بأن هناك فروقا بين المصلحة الوطنية والأمن الوطني من ناحية الظهور ،حيث أن المصلحة الوطنية أقدم بكثير من الأمن الوطني ، ثم من حيث المضمون ، حيث أن الأمن الوطني ليبس هو المصلحة الوطنية وإن كان هناك تقارب بينهما.

غير أن **هانس مورغانتو** يرى بأن الأمن هو محور وأساس المصلحة الوطنية أو القومية ، فالحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية وأنه أحد مظاهر ألأمن وبالتالي فإن الأمن يعد في ذاته مصلحة وطنية وقومية .

ثانيا : الأمن والقوة :

نفس الإشكال المطروح أمام المصلحة الوطنية ، نجده مطروح أيضا أمام تحديد مفهوم القوة ، فمنهم من يرى بأنه يتم تحديدها على أساس مادي فقط و ذلك بحصرها في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والبشرية ، غير أن هناك من يرى بأنها أوسع بكثير من ذلك ، فهي تمتد إلى الجوانب النفسانية و الاجتماعية.

فالقوة هي القدرة على التأثير في الآخرين ، و التحكم في عقولهم و أفعالهم نظرا لطابع العلاقات الدولية المتسم بالصراع من أجل القوة ، أو القدرة على تحريك الآخرين ودفعهم نحو عمل ما نريدهم أن يقوموا به ،وانصرافهم عن آداء عمل مالا نرغب أن يقوموا به [1].

غير أن هناك من يرى بأن هذه التعاريف غير كافية ، كونها تحصر القوة في جوانب محددة ، في حين و أنها تشتمل على جوانب أخرى و متعددة كالقدرة على التأثير السياسي الدولي ، خاصة من طرف القوى العظمى أو المنظمات و الهيئات الدولية ، والقدرة على التأثير بالتباع أساليب الضغط الاقتصادي ، حيث أن هذا ألأخير أصبح قوة لا يستهان به في تحقيق الامتيازات والمكاسب ، وكذا باستخدام وسائل الإعلام في الحرب النفسية والدعائية ، سواء قبل أو أثناء أو بعد ، لإرباك الخصم والعدو أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي .

[1]- العايب أحسن: تحت إشراف د . إسماعيل دبش ، البعد ألأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق، ص 32.

وعلى هذا الأساس فإن القوة القومية ذات طبيعة ديناميكية ، بمعنى أن التغيير في ثقل العناصر التي تتكون منها يترتب عنه تغيرات مشابهة في حجم هذه القوة وفعاليتها ، من هنا تصبح القوة تعني المقدرة على التأثير في سلوك الدول ألأخرى بالكيفية التي تخدم الدول الممتلكة لها ، كونها أكثر انسجاما مع طبيعة التغيير الذي لحق بطبيعة القوة ، التي أصبح معيار التقييم فيها هو القدرة وليس القوة ، بل هي عدة أشياء ، وموارد وعلاقات واحتمالات[1]. (1)

من خلال ما سبق ، أرى بأنه يمكن التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الأمن والقوة ؟ وهل بالقوة وحدها يمكننا تحقيق الأمن ؟

إن المتمعن في هذا السؤال ،والعارف بأمور الحياة ، يؤكد مباشرة بأن القوة وحدها لا يمكنها التعامل مع أشكال التوتر والصراع المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، كما لا يمكنها المساهمة لوحدها في حل التوترات الاجتماعية والصراعات السياسية و الإيديولوجية و الاختلافات الإقتصادية ،كون استعمال القوة لوحدها بعيدا عن سياسة أمنية حقيقية وفعالة في مثل هذه الحالات ، يؤزم الأمور ويزيد من طول المشكلة ويولد عنها مشاكل أمنية أخرى وبالتالي تعقد في الظواهر ألأمنية .

في جين وأن الأمن ومن ورائه السياسة الأمنية الهادفة ، على العكس من ذلك ، هو عملية تطور ديناميكي تصل إلى البنيان الاجتماعي الداخلي أولا ثم التحديات الدولية ثانيا ، ومن ثم يمكننا أن نقول بأن القوة وإن كان لابد منها وضرورية لمواجهة ظواهر طارئة أو أحداث عنف ظرفية ، مثل أعمال التخريب والمساس بالنظام العام أو الحروب ، فإنها لا تصلح لمواجهة الصراعات المعقدة و الممتدة في المجتمع خاصة ، حينما يكون هناك أزمة هوية وانتماء عرقي أو طائفي ، أو ذات طبيعة اجتماعية أو الدينية أو ثقافية ، والتي هنا يتطلب سياسة أمنية واضحة وشاملة تعمل نعلى معالجة المشكلة من جميع النواحي لإيجاد حلول هادفة ودائمة تجعل من الأزمة أو المشكلة الأمنية القائمة تزول نهائيا.

في الأخير يمكن القول بأنه إذا كانت القوة هي أحد متغيرات الأمن ، فإنها ليست الأمن في حد ذاته ، لأن هذا الأخير أوسع وأشمل بكثير ، فالقوة هي وسيلة من وسائل تحقيق الأمن فقط ، وعليه من الصعب إرساء الأمن بالاستغناء عن القوة ، سواء قوة القانون أو قوة الردع ، وبالرغم أنه من الصعب تصور الأمن بدون قوة ، فإنه من غير المعقول أن نتصور أن اكتساب القوة يوفر الأمن مباشرة .

[1]- العايب أحسن: تحت إشراف د . إسماعيل دبش ، البعد ألأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق، ص33.

ثالثا :الأمن والإستراتيجية

الإستراتيجية تعني :[1]

لغويا كلمة الإستراتيجية (Strategy) مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (Strategos) بمعنى فن القيادة (Art of generalship)

واصطلاحا فهي تعني : دراسة وتحليل وتقييم الاختيارات المتاحة للدولة في كل موقف ، وكيف تستخدم الإمكانيات والموارد المختلفة لتحقيق الأهداف التي حددته السلطة ، أو تطرح ألأهداف البديلة الممكنة على ضوء الظروف المتغيرة.

وفقا للمفهوم أعلاه فإننا نستشف من ذلك أن الإستراتيجية هي من أدوات تحقيق أهداف الأمن خاصة الأمن الوطني أو القومي، غير أنها ليست هي الأمن، فالإستراتيجية في جوهرها علاقة بين الوسائط والوسائل المتوفرة أو المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة و المرجوة .

وعلى هذا النحو ووفقا لهذا الأساس فالأمن والإستراتيجية يختلفان من حيث الهدف ، كون الأمن أشمل وأوسع ، أما الإستراتيجية فهي أداة مسخرة لتحقيق وتجسيد وتفعيل العملية الأمنية في ظل السياسة الأمنية المتبعة ، وبالرغم من ذلك يجزم أغلب المفكرين والباحثين في حقل العلوم السياسية بأن كلاهما مترابطان ، كون يوجد بينهما تداخل ، وخذا يتضح أكثر من حيث أنه لا أمن بدون إستراتيجية تبحث في الوسائل التي بواسطتها يتم تحقيق أهداف السياسة الأمنية .

رابعا :الأمن و التأمين

إذا كان الأمن هو ذلك الإدراك الذاتي للفرد أو للجماعة الإنسانية ، باختلاف صورها وبتعدد نشاطاتها...بالطمأنينة والسكينة ، والبعد عن الأخطار والمخاطر ، فإن ألأطر العلمية التي تشكل بنتائجها هذا الإحساس هي التي تشكل معزوفة ألأمن العلمية ...تلك المعزوفة التي يعتبر كل إيقاع فيها فرعا متخصصا من فروع الأمن ، له قواعده ومحدداته ونظمه ، ومن خلال حركة التزاوج بين كل هذه الإيقاعات ، ينبعث النغم الفاعل في معزوفة الأمن العلمية ، ذلك النغم الذي يحقق للمجتمع الإنساني استقراره وثقته وينمي عوامل نمائه وتقدمه[2].

---

[1]- العايب أحسن **:تحت إشراف د . إسماعيل دبش** ، البعد ألأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق ،ص 34.

[2]- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ،مرجع سابق ، ص 131 .

كما أن الأمن والتأمين يدوران في فلك واحد ويعملان على تحقيق غاية واحدة وهي راحة واستقرار الإنسان ، حيث نجد أنه تقوم النظم الأمنية الخاصة بالنشاطات الإنسانية بوضع القواعد الخاصة بتأمين وحماية هذا النشاط في مرحلة الحركة التغيير ، ذلك أن جوهر التقدم ألإنساني يكمن في حالة الحركـــة والنشاط المستمر ، تلك الحركة التي تكسب أي نشاط صفاته المميزة وطبيعته الخاصة ، هذه الحركة وإن كانت تتم داخل أوعية مختلفة.... إلا أن تأمين هذه الحركة وحماية قواعدها تحكمه قواعد مختلفة متنوعة بتنوع هذا النشاط واتجاهاته ، الأمر الذي يجعل من هذه القواعد والنظم ، قاعدة لعلوم أمنية متخصصة ، حتى وإن تزاوجت أو تناسقت مع باقي علوم ألأمن المتخصصة الأخرى في منظومة أمنية واحدة[1].

غير أن الكثير من العلماء يرون بأن الأمن ليس هو التأمين الذاتي ، فهذا الأخير هو الذي يتعلق بالقرارات التي يتخذها نظام أو كيان معين أو شخص طبيعي أو أي شخص معنوي لتأمين نفسه وتأمين أغراضه ومنشآته، في حين وأن الأمن يصب في خدمة المصلحة العامة وهي الدولة والشعب لتحقيق الغايات الوطنية المنشودة داخليا وخارجيا.

ويعتبر التأمين الذاتي من السلبيات التي تواجه الأمن الوطني ، في حال انصراف مختلف الأطراف المكونة له إلى عملية التأمين الذاتي على حساب الأمن الوطني الشامل ، الشيء الذي يؤثر إما على المدى القريب أو على المدى البعيد على الأمن ككل خاصة الأمن الوطني ، وذلك بحسب طبيعة كل طرف مؤمن ذاتيا ، حيث أن التأمين الذاتي يفضل المصلحة الخاصة أولا على المصلحة العامة ، خاصة في الأنظمة الرأس مالية التي تتسم بسيطرة رأس المال على شتى مناحي الحيات.

ويظهر ذلك خاصة في الشركات المتعددة الجنسيات ، والتي تعتبر أكبر مهدد للاستقرار والأمن الوطني ، ومؤثر كبير في رسم السياسة العامة ، وخير مثال على ذلك ما حصل في "أندونيسا" من أزمة إقتصادية حادة بداية ألألفية الثالثة ، وكيف عاد ذلك بالسلب على الأمن الوطني خاصة عدم الإستقرار الداخلي بسبب تضرر المجتمع مباشرة ، وكل ذلك بسبب تلاعب الشركات المتعددة الجنسيات.

وعليه فإن مفهوم الأمن هو أوسع بكثير من مفهوم التأمين ، باعتباره يخدم الأهداف السياسية للأمة ، بعكس التأمين الذي يخدم فئات معينة وجزء صغير من الأمة ، كما أن التأمين يدخل في حد ذاته في عملية رسم السياسة الأمنية للدولة .

[1]- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ،مرجع سابق ، ص 143.

المبحث الثاني : مفهوم السياسة الأمنية

في هذا المبحث سوف نتطرق أولا إلى السياسة العامة كونها الأشمل ومن ثم السياسة الأمنية وخصائصها كونها كل من الجزء .

المطلب الأول : تعريف السياسة العامة

لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد و محدد لمفهوم السياسة العامة، و هذا راجع إلى تباين وجهات النظر لدى المعنيين من علماء السياسة حول النقاط أو الركائز التي ينطلقون منها فضلا عن عدم اتفاقهم على تعريف مفهوم المجال العام و تحديده.ولأن مفهوم السياسة العامة لا يزال لحد الساعة ، يخضع لمحاولات ضبط من قبل الباحثين ، هذا ما يؤكده تقرير الأمم المتحدة الصادر في أفريل 2008 ولضمان الإحاطة الوافية لهذا المفهوم ، سوف نقدم بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة:

أن السياسة العامة ، عبارة برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[1].

كما عرفت بأنها : تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها و إقرارها من قبل السلطة التنفيذية و التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد و تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق و إنجاز هذه الأهداف ، ولكن التطبيق والانجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف وهكذا فإن السياسة العامة قد تضيع في خضم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية التي تعترضها[2].

هي عملية تكوين تتضمن قيما و مبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية أي أن السياسة في جوهرها لا تزيد عنمجرد اختيار يشرح و يبرر و يرشد أو يحدد تصرفا معينا قائما أو محتملا . فالسياسة إنما تحدد إطارا يلتزمبه متخذ القرار[3].

هي مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند إتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط العمومي، مثل الشؤون الخارجية ،علاقات العمل ،الإنتاج الزراعي وما شابه ذلك ، أي هي تقطير أو خلاصة عدة سياسات فرعية فرعية للعديد من المصالح و في اللحظة التي يتم عندها تراضي و توافق هذه السياسة و المصالح الفرعية تنشأ سياسية عامة بصدد موضوع ما[4].

---

[1]- جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي ، عمان:دار المسيرة ، 1999 ، ص 15.

[2]- جبريال ألموند ، وآخرون ، السياسة المقارنة : إطار نظري، ترمجمة محمد زاهي بشير المغيربي ، ليبيا ، منشورات جامعة قار يونس ، 1996 ، ص 272.

[3]- حسن أبشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات ، القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ، 2000 ، ص33.

[4]- السيد عليوة و عبد الكريم درويش ، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ، القاهرة ،مركز القرارا للإستشارة ، 2000 ، ص 35 .

كما عرفت السياسة العامة من خلال أربع عوامل أو محددات هي :

- مجموع الإجراءات المتخذة التي يجب أن تكون نابعة من نفس قطاع العمل أو من نفس الإقليم، بمعنى أنه من الضروري أن يكون هناك توحد في مجال العمل.
- الإجراءات المتخذة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها،أيضا المشرعين و الإداريين يجب أن يتابعوا سيرورة برامجهم و عدم اتخاذ أو تقرير إجراءات أو تدابير مؤقتة منفصلة عن بعضها البعض .
- السياسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة و النتائج الحقيقية وحتى تكون السياسة العامة شرعية و فعالة يجب أن تكون لها أهداف محددة و ممكنة بالنسبة للإداريين، توفر الإمكانيات الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف و أن تكون لها انعكاسات فعلية على المواطنين.
- السياسة العامة يجب أن تكون تبعية ، أي نتاج للإرادة السياسية، و السلطة المختصة تعمل على احترام التزاماتها و قبول مجموع نتائجها[1].

إضافة إلى التعاريف السابقة ، فهناك من يرى بأن السياسة العامة تتحد من خلال ثلاثة إتجاهات وهي :

1/ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة :"Power"

إن السياسة العامة ، في نظر هذا الاتجاه ، تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات واتخاذ القرارات بشكل يميزه عن غيره ، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة .(المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية [2].

عرفها "أوستن ريني" بأنها علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر[3].

أما "ماكس فيبر" فعرفها من زاوية التأثير على الآخرين ، بحيث يرى بأنها احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال[4] .

---

[1]- Serge Arnaud , Nicolas Boudville ,Evaluer des politiques et programmes publics ,paris , edditin de la performance , 2004 , p9

[2]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن:دار المسيرة ،2001، ص32.

[3]- نصر محمد مهنا ، علم السياسة ، مصر: دار غريب للطباعة والنشر ، 1994 ص ، 120.

[4]- نصر محمد مهنا ، المرجع نفسه ، ص 121.

وانطلاقا من مفهوم القوة، عرف"هارولد لازويل"السياسة العامة على أنها من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد،المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية،وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادرالقوة[1].

لكن رغم هذه التعاريف ، إلا أن منظور القوة لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة، إضافة إلى تداخل كل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز فيما بينها في مجال السياسة العامة.

2/ السياسة العامة من منظور تحليل النظم :"System Analysis**"**

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال "دافيد استون" اهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات و السلوكات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي فيرى بأنها توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية[2] .

ويرى "جابريال ألموند" أن السياسة العامة، تمثل محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم + المخرجات "قرارات وسياسات) ، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية، والتنظيمية والتوزيعية، والرمزية و الاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة[3] .

يستخلص من تعاريف منظور تحليل النظم أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي، تتفاعل مع بيئته الشاملة، ذلك لأنها لا تكون فعالة ما لم تراعي الظروف البيئية المحيطة بها .

---

[1]- مأخوذة من محاضرات قدمت لطلبة العلوم السياسة ، ماستر 2 ، جامعة بسكرة ، 2013.

[2]- كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية ، مصر: وكالة المطبوعات ، 2006 ، ص 35.

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي، السياسة المقارنة - إطار نظري- ليبيا: منشورات جامعة قار يونس ،1996 ، ص 272.

لكن بالرغم من أهميته في تفسير وتوضيح السياسة العامة، إلا أن منظور تحليل النظم تعرض الى بعض الانتقادات ومنها: العمومية في طرح مفهوم القيم دون ربطها بشكل مباشر بإطار السياسة العامة ، كما أغفل الجوانب غير الرسمية في التأثير على قرارات السياسة ، وكذا إغفاله لمجريات العملية السياسية بشكلها الدقيق داخل النظام السياسي، فضلا عن كون منظور المدخلات والمخرجات يغالي في كون الحكومة تستجيب لهذه لمطالب ، غير أن الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أن النظام يفرض سياسته على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب.

3/ السياسة العامة من منظور الحكومة :"Government"

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات وتنفيذها، وتم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، فعرفها "توماس داي" ، بأنها تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي: توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك[1].

كما يرى "كارل فردريك" أن السياسة العامة ، هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود[2].

فيما عرفها " خيري عبد القوي بأنها: تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة ، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها ، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة [3].

أما أحمد سعيفان فيرى بأنها : تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية ، وطنية أو فوق وطنية، فتضم بذلك أربع عناصر: الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة [4].

أما "جيمس أندرسون" : فيرى بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[5] .

---

[1]- مأخوذة من محاضرات قدمت لطلبة العلوم السياسة ، السنة الثانية ماستر ، جامعة بسكرة ، 2013.

[2]- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة ،الأردن : دار المسيرة، 1999 ، ص.15

[3]- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن:دارمجدلاوي،2004 ،ص28.

[4]- أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان،2004 ،ص213.

[5]- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة ،الأردن : دار المسيرة، 1999 ، ص.16

وإذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها المهمة، فإنها بذلك تترجم لما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل الحساسة، لذا فتعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي، يمثل منطلقا علميا من خلال دراسة جوانب السياسة وممارساتها المؤثرة في صنع السياسة العامة، وعكس لنا هذا المنظور وقتنا الحاضر، وذلك بفعل التغييرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم خاصة البلدان العربية، فالسياسة تبرز وتوضح حقيقة اختيارات الحكومة وأهدافها، مما يتيح للدارسين سبيلا في المعرفة والتحليل لأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة وتنفيذها.

من خلال ما تم عرضه لمجمل تعاريف السياسة العامة، التي إحتوت عليها المنظورات الثلاثة، ولأجل تجاوز النقص والتصور حيث يصبح المنظور الواحد مكمل للآخر، و متجاوز لهفواته وسلبياته.

نورد تعريف "فهمي خليفة الفهداوي" للسياسة العامة بقوله أن السياسة العامة هي المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة ، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وفعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة ، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة و المستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة ، وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطوريها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع[1].

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص38

المطلب الثاني : تعريف السياسة الأمنية

تشكل عملية صياغة السياسة الأمنية - في وقتنا الحالي - واستراتيجيات وآليات العمل الأمني فى كل الدول والأنظمة والقطاعات الأمنية المختلفة أهمية استثنائية ، تتسم بدرجة عالية من الدقة و التعقيد ، ومن ثم ليست سهلة أو تعتمد على حسن الصياغة اللفظية أو اللغة الشعارات التي تصدر خاصة من الطبقة السياسية المعارضة ، التى نسمع بعضا منها فى الحملات الانتخابية .

نستطيع القول أن مفهوم السياسة الأمنية ، في الماضي القريب ، كان غائباً فى إطار العقل السلطوي والأمني ، وذلك كمفهوم وممارسة ، وذلك لعديد الأسباب وعلى رأسها:

أ/ الخلط بين مفهوم السياسة الأمنية و الأمن والقمع المفرط أيا كان سنده مشروعا أو يتجاوز حدود وإجراءات وقواعد الشرعية القانونية والدستورية.

ب/ اختزال مفهوم السياسة الأمنية في العمليات الأمنية القائمة على تتبع الجرائم والمجرمين سواء على نحو استباقي إن أمكن ، أو عقب حدوث و ارتكاب الجرائم ، والاعتماد على عنف جهاز الدولة في الحصول على الأدلة الجنائية المادية والقانونية التي تثبت ارتكاب المجرمين لجرائمهم ، وذلك في ظل غياب ونقص الأساليب الحديثة والاكتشافات المعاصرة في مجال الحصول على الأدلة الجنائية وتتبع المجرمين.

ج/ اختزال السياسة الأمنية في المعرفة الفنية الشرطية و الأمنية فقط ، رغم أن السياسة الأمنية لها أبعادها السوسيو ثقافية والسياسية ، وذات صلة وثيقة بالقيم السياسية وإيديولوجيا النظام ، وبالقيم والمبادئ والمعايير الدستورية التي تمثل إطار الشرعية السياسية من الناحية الشكلية والقانونية لتنفيذ ها وتطبيقها .

ويمكن التمييز بين السياسة الأمنية في النظم التسلطية والديمقراطية فيما يلى[1]:

1/ في النظم التسلطية: السياسة الأمنية في النظام التسلطي كاستراتيجيه ثقافية ببرامجها وخططها وقيمها و أجهزتها وآليتها ، هي تعبير عن التسلط السياسي والتوجه الإيديولوجي ، ومن ثم يغدو التسلط الأمني هو : جوهر السياسة الأمنية ، في تنفيذه لسياسة القمع التسلطي وانتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، مع تقزيم حجم المعارضة السياسية بأشكالها وأطيافها ، و خنق العمل النقابي و التضيق على العمل الإعلامي الحر ، والأخطر أنها سياسة تختزل النظام وسياساته وإيديولوجيته فى ديكتاتورية القمع الأمني .

[1]- نبيل عبد الفتاح ، السياسة الأمنية بين التسلطية والديمقراطية ، جريدة الأهرام اليومي، مصر ، العدد 220 ، 23/08/2012 .

كما أن السياسة الأمنية التسلطية تتمدد وتتغلغل فى مختلف القطاعات المجتمعية ، وتغزو الحياة العامة والشخصية للمواطنين والأفراد والجماعات ،وكذا الأجهزة الإدارية ، ومن ثم تتدخل في أغلب تفاصيل الحياة اليومية وجزئياتها على اختلافها ، وذلك تحت شعارات ، تحقيق الأمن الشامل ، و الحفاظ على الأمن الوطنى والاستقرار السياسى وصيانة الوحدة الوطنية...إلخ ، وهي شعارات تخفى ما وراءها من أهداف، أكبرها هو الحفاظ على أمن النظام التسلطى واستقراره واستمرار يته ، ومن ورائه قادته ومراكز القوى داخله و رموزه ، وكذا رجال الأعمال من ذوى المكانة والنفوذ الموالين للسلطة .

ففى هذه البيئة السياسية والأمنية التسلطية ، لا نكون إزاء سياسة أمنية بالمعنى المعروف للدفاع عن مجموعة من القيم السياسية والمبادئ الدستورية والقانونية السائدة فى لحظة تاريخية ما ، وإنما نكون أمام مجموعة أهداف مباشرة تدور حول بعض الأشخاص من ذوى القوة والمكانة والغلبة فى بناء القوة والحفاظ على مصالحهم السياسية والاقتصادية، وفقا لمنطق تغليب القوة على التشاور والحوار السياسي ، خدمة للصالح العام ، كما أن مصادر التهديد الأمني وسياسة التعامل معها ، هاته الجماعات هم من يحددها وفق مصالحهم ورؤاهم وآرائهم وقراراتهم ، رغم أن بعضها – أي التهديدات الأمنية المزعومة - قد لا يتطور ليصل إلى مستويات تهديد أمن المواطن والوطن.

2/ في النظم الديمقراطية : السياسة الأمنية فى النظم الديمقراطية ، يتم إعدادها وصياغتها وصناعتها وإقرارها فى إطار الشرعية الدستورية والقانونية والممارسة السياسية الفعلية والحقيقية ، ومن ثم تخضع لمبدأ سيادة القانون فى أبعاده الموضوعية والإجرائية ، ولا تستطيع تجاوزه تحت أي شرط لأنها تخضع لرقابة المؤسسات الدستورية والتشريعية والتنفيدية والقضائية والأجهزة السياسية والحزبية ، ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، وكذا للمجتمع المدني و للرأي العام.

في الأنظمة الديمقراطية دائما ، السياسة الأمنية تعمل فى إطار من الشفافية والرقابة ، ومن ثم لا تعمل فوق القانون أو خارج أطره ونصوصه التشريعية .

كما تسم تتصف السياسة الأمنية بالمهنية والاحترافية ، ومن ثم تصاغ سياسة الأمن في إطار المبادئ والقيم الديمقراطية ودولة القانون وتتعامل مع أنماط الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ومع أنواع الجريمة ، من خلال المنهج العلمي، ويتم الإنفاق على البحوث العلمية المتعلقة بالجريمة بشتى أنواعها وأشكالها وبكل أبعادها ومستوياتها ، مع التركيز على إيجاد الحلول الأنجع لاحتواء المجرمين اجتماعيا ، وكذا تطوير أساليب الإعداد النفسي لإبعاد وإخراج المجرمين من عالم الجريمة إلى الحياة المدنية الصحيحة والسوية .

في الأنظمة الديمقراطية دائما ، العمل الأمني يعتمد أيضاً على التطور فى تكنولوجيا مكافحة الجريمة، والكشف عن الأدلة الجنائية باستخلاصها بعيدا عن منطق القوة ، والتعذيب والإكراه مع الاعتماد على المعلومات الدقيقة والصحيحة والأساليب والتقنيات الحديثة وطرق المعالجة الذكية للأزمات والمشكلات الأمنية ، واستغلال خبرات ومهارات المحققين الجنائيين من رجال الشرطة والمحللين السياسيين وخبراء الإحصاء.

كما أن العمل الأمني السياسي، في هذه الأنظمة ، غالباً ما يتسم بجمع المعلومات، واتخاذ الإجراءات الأمنية الوقائية أو التتبعية، للجرائم الماسة بأمن الدولة من الداخل أو الخارج ، كون السياسة الأمنية فى ظل النظم الديمقراطية تخضع لمؤسساتها وآلياتها ، إضافة لهذا ، الحرص على تطبيق القانون بصرامة ، مع فرض الرقابة والمساءلة والمحاسبة باستمرار ، وكل ذلك من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الإنسان وقوة الدولة ، ومن ثم ضمان استقرارا النظام السلطوي وتمكنه من أداء المهام المنوطة إليه بديناميكية ، والتي كلف بها من قبل الشعب.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة الأمنية هي ذلك العمل الحقيقي المقصود و الممنهج ، والعلمي والعملي ، للتعبير عن عديد المطالب و المتغيرات والمحددات والمكونات والأبعاد التي في سياقها تتم عملية تحقيق الأهداف الأمنية ككل في إطار سياسة أمنية حقيقية وفعالة.

تعرف بأنها : ذلك التصور الأمني المحدد للمنهجية الأمنية للدولة و أفضل السبل لتحقيقها ، وفقا لإيديولوجية قائمة على نظام فكري متجانس ، يوفر تفسيرات معينة للواقع ، و يترتب عن ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات و الرؤى ، و بالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما[1].

عليه فإن السياسة الأمنية ، هي تلك البرامج والخطط المسطرة والمتبعة من قبل السلطات (السياسية ، و الأمنية) بتفعيلها لتوفير أكبر قدر من الحماية الداخلية والخارجية للأمن الوطني و القومي بكل أبعاده ومستوياته و مقوماته ، و ذلك بهدف المحافظة على النظام العام وكذا استقرار و امن الدولة و بالتالي الحفاظ على استمرارية وفاعلية النظام .

فالسياسة الأمنية هي ذلك الجزء من الكل ، فهي مكملة للسياسة العامة ، القائمة على مجموع البرامج والخطط المسطرة والمتبعة من قبل الحكومات ، والهادفة إلى تحقيق التنمية الدائمة والمستدامة كون هذه ألأخيرة لا يمكنها القيام والتحقق بدون سياسة أمنية فعالة وهادفة .

[1]- الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 : بين التصور ألإيديولوجي والممارسة السياسية ج1، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 105

كما أن السياسة الأمنية ليست ذات بعد وطني فقط ، وإنما ترتبط بالبعد الإقليمي والدولي، فمجموع الفاعلين الإقليميين والدوليين ، خاصة الهيئات والمنظمات الدولية ، تعمل على رسم سياسة أمنية محكمة قائمة على التخطيط الإستراتيجي المبني على المصالح الدولية المتبادلة ، ومنها إشراك جميع الدول في رسم السياسة الأمنية الدولية ، وذلك بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية ،حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة الدولية لفرض الأمن والنظام ، خاصة في ظل النظام العالمي الجديد والعولمة التي أصبحت تطغى على مناحي الحياة السياسة وتؤثر مباشرة على عمل المنظمة السياسية وكذا الدول.

وعليه فإنه يمكن القول ، أن السياسة الأمنية الوطنية أو القومية مرتبطة مباشرة بالسياستين: الإقليمية والدولية ، وأنه لا يمكن تغليب سياسة على أخرى ، وإنما هناك مبدأ الأولوية ، حيث أن الفاعلين السياسيين دائما وأثناء تسطير السياسة الأمنية لابد من أخذها من جميع النواحي بما فيها الإقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، إلى غير ذلك من المكونات الأخرى .

إضافة لكل ما سبق فإن السياسة الأمنية الناجحة لابد أن تتوافر لها مجموعة من المؤشرات أهمها :

-الممارسة الديمقراطية الحقيقية والمشاركة السياسية الفعالة.
-حرية الإعلام .
-إحترام حقوق الإنسان واحترام البيئة .
-الرخاء الاقتصادي، القائم على حساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي.
-الإستقلال الاقتصادي .
-الاكتفاء الذاتي .

المطلب الثالث : خصائص السياسة الأمنية .

بعد التطرق لمعنى السياسة الأمنية ومفهومها الواسع كذا مؤشراتها ، يمكن التعرض للخصائص التي تمتاز بها و في نفس الوقت تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى أو النشاطات و الأعمال التي تدخل في ظل السياسة العامة ، والتي تمكننا من التفرقة فيما بينها ، حيث تتمثل أهم هذه الخصائص في مايلي :

1- أغلب الدراسات الأولية حول السياسة الأمنية تؤكد على أن العوامل السياسية و طبيعة النظام السياسي هي متغيرات غير مهمة في تحديد السياسة الأمنية ، ومن بين المؤيدين لذلك نجد روبرت داهل الذي يرى بأن "التأثير القوي لبعض العوامل مثل مستوى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و الاجتماعية على السياسات الحكومية ، جعل من التأثير المستقل لطبيعة و خصائص النظام السياسي على هذه السياسات تأثير قليلا و ضعيفا، فأنصار هذا الاتجاه مقتنعين بأن خصائص نظام الحكم لا تفسر الاختلافات المختلفة الملحوظة في السياسات الأمنية للدول ، لكون الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية هي الأكثر قدرة على تفسير التمايز في أنماط السياسة الأمنية .

غير أن الاهتمام المتزايد بجانب المخرجات ، و التساؤل من جديد عن علاقة الاختلافات البنيوية بين الدول (الحكومات، حقوق المواطنين، نشاطات الأحزاب،تأثير الرأي العام ...) و اختلاف و تباين السياسات الأمنية أدى إلى التوصل وتأكيد وجود علاقة تأثير متبادلة بينهما ، حيث تؤدي خصائص النظام السياسي إلى فهم القيود التي تضعها هذه الخصائص على عملية السياسة الأمنية ، مما جعل هذا التأثير من العوامل الجوهرية المفسرة لأسباب الاختلاف في السياسات الأمنية بين مختلف الدول، هذا من جهة، و أن خصائص النظام السياسي تتفاعل مع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وتؤثر على مخرجات و نتائج السياسة الأمنية لا محالة من جهة أخرى[1].

فتوجهات السياسة الأمنية في الدول الشيوعية والدكتاتورية ذات الطابع الشمولي ، تتميز بالارتجالية و تحمل النظام للمسؤولية الأكبر في صنع السياسة الأمنية بعيدا عن باقي الشركاء ، حيث أن دورهم يتمثل في التزكية والموافقة فقط على الخطط والبرامج الأمنية .

أما توجهات السياسة الأمنية في الدول الديمقراطية ، تتميز بانحصار دور النظام السياسي في طرح الأفكار والبدائل أمام الشركاء بمختلف توجهاتهم و وجعلهم طرفا في عملية رسم السياسة الأمنية ، حتى يكون هناك الرضا والقبول وبالتالي تحقيق الأهداف.

---

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة – قضايا منهاجية و مداخل نظرية- ليبيا:منشورات جامعة قار يونس، ط 2 ، 1998،ص ص،252-254.

2- تشمل السياسة الأمنية جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة لمشكلات الأمنية بمختلف أبعادها ومستوياتها ، القرارات التي يصدرها النظام بمختلف مؤسسات الرسمية ، كما تشمل ما تنوي الحكومة ففعله أو تعد لفعله ، فمختلف المشاكل الاجتماعية الماسة بالأمن الإنساني لا تصبح سياسات أمنية إذا لم تقم الحكومة بتبنيها وإصدار قوانين أو مراسيم أو قرارات بشأنها والتي تعمل على تحديد أهدافها وتنظيم سير نشاطاتها.

3- السياسة الأمنية هي تمرين سلطوي و عقلاني يقصد منه معالجة قضايا راهنة وأزمات قائمة مع التنبؤ بالمستقبل، أي أنها عملية آنية مستقبلية تهتم بكل الأحداث والمستجدات والتغيرات و الاحتمالات في المجال الأمني يكل أبعاده ومستوياته ، و أيضا التغيرات التي تحدث ظرفيا.

4- السياسة الأمنية تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية ، فارتباط عملية صنع السياسة الأمنية بهذا الإطار التنظيمي و الدستوري للدولة هو ما يجعلنا نميز بين السياسة الأمنية الحقيقية الهادفة و باقي السياسات الأخرى التي تتخذ في أطر تنظيمية غير الإطار التنظيمي المؤسسي المحكم والمدروس وذلك للطابع الجد الحساس الذي تتميز به السياسة الأمنية .

5- السياسة الأمنية يتم وضعها بالاشتراك مع الفواعل و الجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع أي أنه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسة الأمنية ، بل هناك مجموعة من الفواعل التي تتدخل في ذلك و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة[1].

6- السياسة الأمنية ، هي مجموعة الأعمال ،الأفعال ،التصرفات و التوجهات المنسقة غير العشوائية المنطقية و العقلانية الصادرة عن القادة و الرؤساء أو المسؤولين الأمنيين بتأثير ومشاركة من قبل فواعل سياسية أخرى ،و لابد أن تكون هذه المجموعة من الأعمال ذات طابع أمني شمولي و أيضا لابد أن تتمتع بالشرعية و قوة الإلزام القانوني.

7- السياسة الأمنية لابد أن تكون لها مقاصد و أهداف تسعى إلى تحقيقها و بلوغها ، لأن هذه السياسات بمثابة بلورة للإرادة المجتمعية حيال القضايا و مختلف المشاكل ذات الطابع الأمني ، الأمر الذي يجعل من هذه السياسات بوتقة تتفاعل و تنصهر و تتمازج فيها توجهات الفواعل السياسية المتعددة حتى و إن كانت درجات تأثيرها متباينة.

---

[1]- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، دبي: مطابع البيان التجارية ، 1994،ص 21.

8- إن انعدام سياسات أمنية حقيقية ، قد يؤدي إلى ازدواجية أو تعارض في القرارات وتغلب الأساليب الارتجالية على الأساليب التكتيكية ، و هذا من شأنه أن يبدد الإمكانيات المتوافرة و يقوض فرص تحقيق الأهداف المسطرة بالكفاءة و الفعالية المطلوبة ، ونشر الفوضى و بالتالي غياب الأمن .

9- إن السياسة الأمنية تسعى لبناء دولة حقيقية و تأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي بما يؤمن لها الاستقلال و حرية التصرف في منهجها السياسي وسياستها الخارجية، دون الاعتراف لأي إرادة أخرى بأن تعلو إرادتها و بالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا في إطار الإقليم الذي تهيمن عليه.

10 السياسة الأمنية الفعالة ، تعمل على تحديد الأطر الفكرية و الأساليب العملية بهدف تحقيق التنمية المستديمة، و التي تعني عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه الاستثمارات و التطور التكنولوجي و التعبير المؤسساتي في حالة انسجام ، كما أن عملية التنمية المستديمة تعمل على تقوية

إمكانيات الحاضر و المستقبل لتلبية الحاجات و المتطلبات الإنسانية ، وبالتالي خلق جو من الطمأنينة والراحة في نفوس الساكنة بأقاليم الدولة ، وذلك يعني تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته.

11- حل مشاكل الأمن الإنساني القائمة أو المتوقع حدوثها في المستقبل المنظور، بهدف تأمين إرادة المجتمع و حماية حقوقه، و تحقيق التكامل و التمازج العضوي بين مختلف الأنساق السياسية و الاجتماعية و الثقافية المحددة لهوية الدولة و مقوماتها الأمنية [1].

12- تميل السياسة الأمنية في مراحلها الأولى لأن تعكس درجة القوة و السلطة و النفوذ التي تحظى بها الجماعات و النخب الموجودة داخل المجتمع ، فالتوصل إلى سياسة أمنية ما يحتاج إلى الدخول في سلسلة من الإجراءات المعقدة و المرهقة مثل:التشاور ،التداول، و التفاوض، و المساومة حتى يتسنى في النهاية إلى التراضي والحلول الوسطى التي تتمكن من توفير الحد المطلوب من التوافق بين كل هذا التعارض في الاتجاهات و الدوافع و المصالح[2].

13- لمفهوم السياسة الأمنية علاقة وطيدة و متداخلة بكل من مفهوم :الخطة ،التخطيط ، البرنامج و القانون ، إذ كثيرا ما يتم استعمالها كمترادفات ، إلا أنه هناك فروقات في معانيها ومدلولها ، غير أنها في الأساس تهدف دوما إلى تحقيق غايات وأهداف أمنية مرجوة من قبل المجتمع .

---

[1]- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، المرجع السابق،ص 31.

[2]- السيد عليوة و عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة و صنع القرار، القاهرة : مركز القرار للإستشارة ، 2000، ص 100.

المطلب الرابع : مراحل صنع السياسة الأمنية

إن عملية صنع السياسة الأمنية ، هي عملية في غاية الأهمية، وتمتاز بالدقة والتعقيد، لذا فإنها تمر بعدة خطوات أو مراحل سيتم توضيحها فيما يلي:

أولا: تحديد المشكلة

تعاني المجتمعات المعاصرة من تزايد المشاكل الأمنية ، مما يجعل هذه المرحلة من المراحل التي يجب الاهتمام بها في عملية صنع السياسة الأمنية ،خاصة وأن الحكومة لا تهتم بحل المشاكل، وتحديد المشكلة يتضمن مجموعة من العناصر هي:

1- **تعريف مشاكل السياسة الأمنية :**

يمكن تعريف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو بموقف معين، أو حاجات مطلوبة، وبالتالي هي ظاهرة محددة، لها أغراضها وآثارها المباشرة وغير مباشرة ، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية [1].

ويتم التساؤل هنا من الذي يجعل الحكومة أو صانعوا القرار يهتمون ببعض المشاكل الأمنية دون الأخرى؟، لهذا فإنه لا يتم الاقتصار فقط على المشكل وإنما المشاكل عامة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع وتثير انتباه الحكومة مثل: التلوث البيئي، الجفاف ، الفقر، انخفاض الدخل، البطالة ،الهجرة الريفية ، التسرب المدرسي ،... الخ.

لذا فالمشكلة الأمينة هي التي تدفع صناع السياسة الأمنية للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم الأمنية التي يجب الاستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة الأمنية[2].

2- **خطوات تحليل المشكلة:** تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي:

أ/تعريف المشكلة وتمييزها.

ب/تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها ونتائجها.

ج/إعداد قائمة بالحلول الممكن إتباعها لحل المشكلة.

د/تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل (المهارات المطلوبة، الموارد المادية والبشرية، التكلفة ،الوقت المطلوب ، المخاطر ومراعاة البيئة والقيم).

د/تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.

ه/وضع خطة للتنفيذ.

---

[1]- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مصر : الدار الثقافية ، 2000، ص 25.

[2]- أحمد مصطفى الحسين،تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي: مطابع البيان التجارية ، 1994، ص 250.

و/المتابعة والتقييم: لمعرفة نجاح وفشل التنفيذ[1].

ثانيا: الأجندة السياسية أو جدول الأعمال

تواجه الحكومات العديد من القضايا الأمنية ، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكاناتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب الأمنية الأكثر تأثيرا على المجتمع في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة ، التي تتطلب عملية مناقشة فعلية ، يترتب عنها اتخاذ قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة ، وعليه يتم التمييز بين نوعين من جداول الأعمال ، الأول نظامي والثاني حكومي.

فالأول، يضم المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحيتها واختصاصاتها ، أما الثاني فهو بمثابة جدول للنقاش يكتفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها، وما تجدر الإشارة إليه أن جدول أعمال السياسة يتميز بغياب التفاصيل فيه وعدم الوضوح وموضوعاته محل جدال دائما، أحيانا قد تدرج مشكلة أمنية في الأجندة الحكومية لكن هذا لا يعني انتقالها إلى مراحل أخرى متقدمة في السياسة الأمنية ، وهناك العديد من القضايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة أو تزول بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية وإلحاحا على الساحة[2].

ويرجع عدم استجابة النظم السياسية أو الحكومات للقضايا الأمنية بطريقة سريعة إلى عدة عوامل نوردها على النحو التالي[3]:

- المتطلبات التي يفرضها الدستور،حول معالجة القضايا بطريقة متأنية، والخطوات البيروقراطية، كل هذا يؤثر في حل القضايا المطروحة مما ينعكس سلبا على فعالية الأجندة السياسية.

- في العديد من الحالات، ترتهن أسبقيات الأجندة، في ضوء اعتبارات سياسية أسهم في بلورتها أشخاص فاعلون مثل "المنظمين للقضايا أو المتفتحين للأجندة"، بحيث تتداخل المواقف حول الأسبقيات، مما يؤدي إلى معالجة قضية على حساب قضايا أخرى أكثر أهمية وإلحاحا.

كما أن عامل الوقت يشكل أهمية بارزة في القضايا الأمنية ، لأن تفعيل أو عدم تفعيل الأجندة حيال جدولتها ضمن أعمال السياسة العامة ، قد ينتقص من قيمة القرارات لاحقا .

---

[1]- محمد قاسم القريوتي،رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، الكويت: ردمك ،ص ص. 217 -216.

[2]- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، الأردن: دار المجدلاوي ،2004 ، ص 82 .

[3]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع السابق ،ص ص 241 .240

ثالثا: بلورة وصياغة السياسة الأمنية

بعد تحديد المشاكل من قبل صانعي السياسة الأمنية ووضعها على الأجندة السياسية، لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن إتباعها للتعامل مع المشاكل الأمنية ذات الأولوية، وهذه العملية تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة منها: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآليات للتنفيذ والتسيير مثل : آلية الخطأ والصواب، أو الاعتماد على آلية الخبرة والكفاءة ، أو دور البيئة و القوى المؤثرة داخلها ، ولتنفيذ الحكومة لسياساتها الأمنية لابد من إتباع عدة طرق في ذلك وهي على النحو التالي:

1- **المساومة:** هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية ، وذلك للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهدافهما و ليس بالضرورة أن يكون حل مثاليا[1].

2- **التنافس:** هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، مثل تنافس الأحزاب من أجل كسب الانتخابات، وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية، ويعتمد المتنافس إلى تحقيق مكاسبه فقط دون أدنى أي فائدة للخصم لكن قد يلجأ أحيانا المتنافسان إلى المساومة حفاظا على وجودهما[2].

3- **الصراع:** هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين يفوز أحدهما بما يطمح عليه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف[3].

4- **التعاون والإقناع:** هو أن يستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقفه أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه[4].

5- **الفرض أو الأمر:** يكون توجيه الأمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين، وتوجيههم وحثهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم، مستخدمين بذلك الثواب والعقاب لمن يؤيد أو يخالف[5].

---

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص107.

[2]- كمال المنوفي، "السياسة العامة وأداء النظام السياسي"، في تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، المحرر: علي هلال الدين ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1988 ،ص 26.

[3]- المرجع نفسه، ص. 27

[4]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص. 261 .

[5]- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة ، المرجع السابق، ص. 110 .

رابعا: تبني وإقرار السياسات الأمنية

يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، هذا يعني أن هذه المرحلة تكتفي باختيار أو تفضيل بديل ما فقط بل اختيار قرار حول بديل معين ، وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة في شقها الأمني وليس قرارا روتينيا ،فإقرار القوانين الأمنية يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه، ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليه ، لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد، وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ المفعول .

خامسا: مرحلة تنفيذ السياسة الأمنية

بعد انتهاء مرحلة تبني السياسة تصبح المقترحات مؤهلة ليطلق عنها سياسة أمنية ، وبالرغم من وجود صعوبة في تحديد المرحلة التي تفصل بين العمل التشريعي والتنفيذي، وهنا تعتبر عملية تنفيذ السياسة الأمنية استمرار لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها خاصة الأجهزة الأمنية ، وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين، مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات الأمنية .

كما أن التطبيق الجيد هو الذي يجسد السياسة الأمنية في أرض الواقع، وبناءا على ما تقدم إن نجاح عملية تطبيق السياسة الأمنية يتطلب توفير جملة عوامل متحكمة في التنفيذ:

- رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ.
- دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.
- تحديد الأهداف بدقة وإيضاحها للمسئولين عن التنفيذ.
- إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين.

- الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة و بين السياسات نفسها.

ولا تنفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات الأمنية ، بل تتدخل الأجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وان كانت مهمتها إقرار السياسة الأمنية لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها.

كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح ، كذلك إعتماداتها المالية السنوية لابد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية.

كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كتلك التي تكشف التجاوزات و التلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية.

كل ما سبق ذكره يجعل الاعتقاد بأن الحكومات تحاول أن تكون سياستها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسياسات، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة المنية يتم في ظروف مختلفة يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتها القيادة العليا[1].

سادسا: مرحلة تقويم السياسة الأمنية:

تحوي هذه المرحلة على مجموعة من النشاطات المتسلسلة، فالسياسة الأمنية لا تكون فعالة بعد الانتهاء من إعدادها وتنفيذها، بل لابد من أن تصاحب هاتين العمليتين مرحلة في غاية الأهمية، هي عملية التقويم وسيتم تعريفها وتحديد أنواعها ومعايرها ومستلزماتها.

1- **تعريفها:** عرف التقويم بأنه : "عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية "[2].

إذن فعملية التقويم عملية أساسية وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة الأمنية ، من أجل التوصل إلى معرفة نتائجها، كما يمثل التقويم طريقة نظامية للتعليم واستخدام الدروس

---

[1]- محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، المرجع السابق، ص ص،255-260.

[2]- المرجع نفسه، ص 270.

المستفادة من النشاط الجاري في المستقبل ، من خلال تحليل مختلف مراحل برامج السياسة من خلال ملاءمتها، صياغتها، فعاليتها، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية [1].

2- أنواع التقويم: للتقويم عدة أنواع في السياسة الأمنية ، يمكن اختصارها فيما يلي:

- التقويم السابق للتنفيذ يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.
- التقويم الملازم للتنفيذ ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير وتحسين عملية الأداء.
- التقويم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أم فشل السياسة.
- التقويم الإستراتيجي بهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.
- تقويم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.
- تقويم الكلفة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.
- تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية.

- التقويم الإستراتيجي بهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.
- تقويم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.
- تقويم الكلفة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.
- تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية.

3- **معايير التقويم:** تعد المعايير أمر مهم في عملية التقويم، لأنها وسائل للتحقق من تحقيق السياسة الأمنية لأهدافها وتشمل:

أ/ المعيار الاقتصادي: يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن احتساب زيادة الإنفاق و المنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

ب/ الكفاءة: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة بالمدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

ج/ الفعالية: تقيس المقدار الذي أنجزه من الأهداف.

---

[1]- هبة أحمد نصار،"تقييم السياسة العامة: قضايا للمناقشة، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988 ، ص 180.

د/ العدالة: من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

ه/الشرعية القانونية: من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج[1]

4- مستلزمات التقويم: تتطلب عملية التقويم في السياسة الأمني مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها ويتم ذلك وفق هذه المراحل :

- تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة الأمنية وإدارة البرامج في عملية التقويم.
- تحديد مجال التقويم وأهداف السياسة الأمنية المراد تقييمها.
- تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم.

لكن بالرغم من أهمية عملية التقويم إلا أنه تواجهه العديد من التحديات منها: غموض الأهداف ، ضعف آثار السياسة الأمنية ، عدم استقرار السياسات، صعوبة تعميم نتائج التقويم.

لذا فعملية التقويم تعد مرحلة هامة، ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة الأمنية ، لا يمكن الاستغناء عنها، لأن السياسة الأمنية من خلالها تستطيع أن تتجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء تنفيذها، وبهذا تحقق نتائجها بالصورة التي خطط لها.

[1]- السيد عبد المطلب غانم وآخرون ، تقويم السياسات العامة ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989 ، ص 85 .

الفصل الثاني : محددات السياسة الأمنية في الجزائر

يمتاز عصرنا هذا بالتغيرات السريعة ،ما يضع تحديات على المؤسسات الأمنية في جوانب مهمة من عملها، كالأداء والتغير المستمر والتكيف مع البيئات غير المستقرة ، حيث أصبح لزاما على المؤسسات الأمنية العمل في بيئة مفتوحة ومتغيرة بسرعة ، وعليها التكيف والتماشي مع هذا التغير ، خاصة في ظل العولمة ، فعلى المؤسسات الأمنية أن تتغير لا أن تنتظر التغير بفعل برامج خاصة بذلك ، وهذا يتطلب استحداث مؤسسات مصممة للتغير و مواكبة التغيرات ، لمواجهة المخاطر والتهديدات سريعة الحدوث ، خاصة مع تطور الجريمة وأساليب تطبيقها وإحداثها ، وتتطور وسائل الضغط الحديثة كذلك واستغلالها من طرف الجماهير ، مثل الأنترنات ، خاصة في حالة عدم الرضا على السياسة العامة عموما والسياسة الأمنية خصوصا ، مثلما حدث في : تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا و أوكرانيا وما نتج عنها من إسقاط للأنظمة الحاكمة و انعدام الأمن ، وتأثير ذلك مباشرة على استقرار الإنسان ، والعمل مجددا على إيجاد سياسات أمنية جديدة وبديلة تتماشى والظروف الحاصلة .

هذا الفصل تناولناه في ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ، خاص بفواعل صنع العقيدة الأمنية في الجزائر ن وهم الفواعل الرسمية وغير الرمية ، كما تناولنا فيه سياسة العقيدة الأمنية للجزائر .

أما المبحث الثاني ، فتطرقنا فيه لمحددات السياسة الأمنية في الجزائر ، وهم محددات سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، بيئية .

أما المبحث الثالث ، فتطرقنا فيه لتحديات السياسة الأمنية في الجزائر ، وهي بالأساس التهديدات الأمنية والسياسية والاجتماعية والمعلوماتية والبيئية.

المبحث الأول : فواعل صناعة العقيدة الأمنية الجزائرية

إن السياسة الأمنية محصلة التفاعلات السياسية والديناميكية القائمة بين مختلف الفواعل ، المصنفة إلى فواعل رسمية و غير رسمية ، ذلك ما سيتم التطرق إليه:

المطلب الأول : الفواعل الرسمية

إن الفواعل الرسمية هي الفواعل التي تحتل المراكز السامية في عملية رسم و صنع السياسة الأمنية انطلاقا من الصلاحيات التي تمنحها إياها القوانين الدستورية ، فمساهمتها في هذه العملية يكون بناء على السلطات الدستورية للتصرف و الفعل و اتخاذ القرارات، و تنحصر هذه الفواعل في: الهيئة التشريعية، الهيئة التنفيذية، الهيئة القضائية .

أولا : الهيئة التشريعية.

الهيئة التشريعية أو البرلمان هي مؤسسة من مؤسسات الدولة ، عدد أعضائها متوقف على حجم الدولة وعدد سكانها ، فهي الآلية الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية أو الوطنية ، باعتبارها الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تتكلم باسم الشعب ، ووسيلة للرقابة والمتابعة ، حيث أن انتخاب أعضاء هذه المؤسسة الذي يتم عن طريق التصويت الشعبي يجعلها مسؤولة أمام المواطنين - سياسيا خاصة في النظم الديمقراطية - من جهة ، و مانحة للشرعية من جهة أخرى ، فهي اللعب الأساسي في رسم وصياغة السياسات العامة بما فيها السياسة الأمنية.

يتولى المشرعون (الأعضاء) العاملون في هذه الهيئة ، و انطلاقا من الصلاحيات المخولة لهم و المنصوص عليها في الدستور إصدار التشريعات و رسم السياسات العامة ، فدور المشرعين في صنع السياسة الأمنية مهم و أساسي في الأنظمة الديمقراطية على خلاف الأنظمة الفردية التسلطية ، و قد أكد " جيمس آندرسون" أن دور المشرعين في الأنظمة الرئاسية أكبر منه في الأنظمة البرلمانية و هذا يعني أن طبيعة و شكل النظام السياسي تؤثر في طبيعة الدور الذي يمارسه المشرعين في مجال السياسة العامة، و بالتالي في مضمون هذه السياسات و امتداداتها[1].

الملاحظ ظاهريا أن الهيئة التشريعية في الجزائر تعمل على المشاركة في رسم السياسات العامة ، بما فيها السياسة الأمنية ، وذلك بتنظيم طرق سير عملها في إطار الصلاحيات المخولة لها دستوريا ، و يتم ذلك من خلال سن ووضع نظام داخلي يعمل على تحديد هيكل تنظيمي خاص بها ، يتم فيه توزيع الاختصاصات و الصلاحيات بين مختلف المستويات، و تحديد المسؤوليات ومناقشة كل ما يتعلق بشؤون الدولة بما فيها

[1]- جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة : عامر الكبسي ، عمان : دار المسيرة ، 1999ص 56.

الجانب الأمني ، وذلك بالتنسيق مع مختلف أجهزتها الأجهزة الفرعية(المجالس الشعبية الولائية) ، التي تعتبر بمثابة العيون المراقبة التي تسهر على احترام الحريات الفردية و حماية حقوق المواطن ، ضمانا لأمنه وسلامته ، حيث يتم تقسيم العمل ، الذي يسمح لجماعات متخصصة من المشرعين بتداول القضايا المتعلقة بالجانب الأمني و ذلك بحسب المشكلات الأمنية مع تقديم التوصيات و الاقتراحات حول ما يجب أن تقوم به الهيئة التشريعية بكاملها.

يرى **"كبريال آلموند"** أن اللجان الفرعية في الأنظمة الرئاسية تكون أكثر تأثيرا و نفوذا في العملية التشريعية لما تتميز به من تخصص عالي في مختلف المجالات، الأمر الذي يجعلها مساوية للإدارات التنفيذية في مجال تخصصها و يولد لديها نزعة الهيمنة على هذه العملية ، أما في النظم البرلمانية فتوجد بها لجان متخصصة تعادل الوزارات و تمارس نفوذا و تأثيرا أقل على العملية التشريعية .

يمكن للهيئة التشريعية أن تتدخل في عملية رسم و صنع السياسة الأمنية ، و ذلك انطلاقا من ممارستها للاختصاصات التالية:

1/الاختصاص التشريعي:

إذا ما نظرنا للهيئة التشريعية باعتبارها الممثل للإرادة الشعبية و المجسد لها، فإن هذا يذهب بنا إلى القول أنها الهيئة الوحيدة التي يجب أن تمتلك سلطة سن التشريعات و وضع القوانين العامة لتسيير و تنظيم المجتمع و العمل على تحقيق المصلحة العامة ، خاصة ما تعلق منها بالقوانين الضامنة لأمن وسلامة الأفراد و إذا ما نظرنا للسياسة الأمنية على أنها مجموعة من التشريعات و القوانين ، فإن ذلك يوضح و يبرز لنا الدور المحوري الذي تلعبه هذه الهيئة في عملية سن القوانين والمصادقة عليها أو رفضها وما يمثل ذلك من دور كبير تلعبه في رسم و صنع السياسة الأمنية.

2/الاختصاص المالي:

أي نظام سياسي لكي يستطيع رسم سياساته العامة لتسير شؤون المجتمع ، لابد له من الإنفاق في العديد من المجالات ، خاصة المجال الأمني ، الذي يعد بحق ركيزة أساسية للإستقرار والنمو ، و لتغطية النفقات الأمنية يكون لزاما على النظام جمع الإيرادات التي يتحصل عليها من مصادر مختلفة ، والتي تتم في إطار ما يعرف بالميزانية (الموازنة)العامة ، هذه الأخيرة إذا ما علمنا أنها التعبير و التجسيد المالي و الرقمي الفعلي لمضمون السياسة العامة والتي تدخل فيها النفقات الأمنية ، فإنه لن يبقى لدينا أدنى شك حول أهمية الهيئة التشريعية في وضع و رسم السياسة العامة التي تدخل في ظلها السياسة الأمنية ، لأن موافقة هذه الهيئة على مشروع الميزانية أمر ضروري لامناص منه ، و لأن كل الأنظمة السياسية تخولها حق الموافقة و التعديل ، و حتى رفض مشروع الميزانية ، خاصة إذا كانت نفقات القطاع الأمني جد مرتفعة وعلى حساب باقي القطاعات ، فإن ذلك يمكنها من ممارسة نفوذها في وضع وتنفيذ السياسة الأمنية.

3/الاختصاص الرقابي :

يقصد به الرقابة التي تمارسها الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية من خلال آليات بيان السياسة العامة بما فيها السياسة الأمنية ، و الرقابة عن طريق اللجان الدائمة و المتخصصة و الاستجواب[1].

حيث أن الجهات الحكومية المختصة في الشق الأمني تعمل على تقديم بيان عن سياستها الأمنية للهيئة التشريعية ، هذه الأخيرة تقوم بالتداول حول برنامج عمل الحكومة في المجال الأمني ومناقشته ودراسته بعمق بما يسمح لأعضائها بإدخال بعض التعديلات و التغييرات في توجهات السياسة الأمنية بناءا على النقائص والثغرات القانونية و كذا الانتقادات التي تتوصل إليها ، و في بعض الحالات قد ترفض الهيئة التشريعية الموافقة عليه ، خاصة إذا كان هناك مساس بالحريات الفردية ، أو التسبب في الإخلال بالنظام العام ، مما يمنع دخوله حيز التنفيذ .

كما تعمد الهيئات التشريعية للاستجواب حول القضايا الأمنية و توجيه الأسئلة (الكتابية و الشفهية): من طرف أعضاء الهيئة التشريعية إلى وزير الداخلية خاصة ، كونه يمثل أعلى سلطة أمنية في البلاد أو من ينوب عنه ، وذلك باستفساره حول طرق و آليات تنفيذ و تقويم السياسة الأمنية الأمر الذي يساعد على كشف مواطن الخلل و القصور في مضمون هذه السياسة و يحتم ضرورة إدخال بعض التعديلات أو التغييرات عليها، خاصة أذا ما لمس ممثلي الشعب أي تجاوزات أو خروق أو نقائص أمنية ، قد تمس أو تخل بالنظام العام .

ثانيا : الهيئة التنفيذية

إذا ما أخدنا بعين الاعتبار تعريف السياسة الأمنية على أنها برنامج من برامج العمل الحكومي في القطاع الأمني بصفة دائمة ، أو مجموع القرارات المتخذة استثناء في إقليم وطني معين وذلك لظرف أمن طارئ أو ما يصطلح عليه بأزمة أمنية مفاجئة، فإنه من المنطقي أن تكون السلطة التنفيذية بمختلف أجهزتها الإدارية وآلياتها العملياتية ، أهم و أبرز فاعل سياسي يساهم في عملية وضع وتنفيذ و تطبيق و تقويم السياسة الأمنية .

أكد **جيمس آندرسون** في كتابه صنع السياسات العامة أن المرحلة الحالية هي مرحلة الهيمنة التنفيذية ، حيث تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ السياسة العامة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و في الدول التسلطية يبرز دور هذه السلطة أكثر مما هو عليه في الدول الديمقراطية ، مهما كان نظامها السياسي[2].

---

[1]- محمد عبد المعز نصر، في النظريات و النظم السياسية ، لبنان :دار النهضة العربية،د.ت.ن ،ص. 540

[2]- جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، مرجع سابق ، ص 58

في النظام الرئاسي مثل الحالة الجزائرية ، فإن رئيس الدولة هو الرئيس الفعلي للحكومة ، أما في النظام البرلماني فإن السلطة التنفيذية تتميز بالازدواجية أي أنها تمارس من طرف رئيس الدولة و رئيس الحكومة ، و رغم اختلاف الأنظمة السياسية في كيفية تنظيم السلطة التنفيذية إلا أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما و رياديا في رسم و صنع السياسة الأمنية بمختلف توجهاتها ، و يمكن التعرف على الدور التأثيري لهذه الهيئة في السياسة الأمنية من خلال التطرق للعناصر التالية:

1/دور الهيئة التنفيذية في الشؤون الخارجية والعسكرية و الأمنية [1]: (1)

أ/دور الهيئة التنفيذية في الشؤون الخارجية :

تعمل الهيئة التنفيذية في سياستها الخارجية ، بالاعتماد على الحنكة والخبرة الدبلوماسية وذلك بعقد الاتفاقيات الثنائية و الدولية وتقديم المواثيق وتوقيع المعاهدات الدولية ، بهدف إدارة العلاقات مع الدول وفق منظور الإستراتيجية الأمنية المبنية على العلاقات الدبلوماسية السليمة و القوية مع مراعاة المصالح العليا للدولة ، خاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني ، و التي تتطلب إقامة السفارات، و القنصليات ، وتبادل إرسال البعثات الدبلوماسية إلى الخارج.

ب/ دور الهيئة التنفيذية في الشؤون العسكرية والأمنية :

في الجزائر رئيس الهيئة التنفيذية ممثلا في شخص رئيس الجمهورية ، هو وزير الدفاع و القائد الأعلى للقوات المسلحة ، حيث يجب على الهيئة التنفيذية أن تحصل على موافقة الهيئة التشريعية فيما يتعلق بقوة و تنظيم القوات المسلحة و نفقات الدفاع ، لكن رغم ذلك تبقى الهيئة التنفيذية الهيئة الوحيدة المهيمنة على سياسات الأمن و الدفاع لما يتطلبه هذا النوع من السياسات من درجة عالية من السرية ولحساسية الوضع السياسي في الجزائر.

2/مساهمة و دور الهيئة التنفيذية في المجال التشريعي إلى جانب الهيئة التشريعية :

ويتحدد ذلك من خلال:

ا/التشريع: هناك العديد من الدول التي تبنت ما يمكن وصفه بازدواجية الوظيفة التشريعية، فبعدما كانت السلطة التشريعية حكرا على البرلمان فقط أصبح حاليا للهيئة التنفيذية (الحكومة: رئيس الدولة ،أو رئيس الدولة و رئيس الحكومة) حق التمتع بصلاحيات تشريعية تمكنها من سن القوانين و التشريعات المختلفة ، عن طريق فرض الأوامر و اللوائح و القوانين و العمل على منع انتهاكها إلى جانب السهر و الحرص على تنفيذها .

[1]- محمد عبد المعز نصر ، النظريات والنظم السياسية ، مرجع سابق ، ص 530

هذا ما نلاحظه في الجزائر، فرئيس الجمهورية مخولا دستوريا الحق في التشريع وإصدار القرارات و المراسيم الرئاسية في كل الميادين، بما فيها ما يتعلق بالشق الأمني ، إذا كان ذلك يعمل على الحفاظ على المصالح العليا للدولة ، والمثال على ذلك : السياسة الأمنية المتبعة من قبل كل من الرئيس السابق" ليامين زروال ″و الرئيس الحالي " عبد العزيز بوتفليقة" لاحتواء الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر ساعتها حيث تجسد ذلك ميدانيا في قانون الرحمة ، و الوئام المدني وكذا المصالحة الوطنية.

ب/دعوة الهيئة التشريعية للانعقاد:

تستند بعض الدساتير على منح الهيئة التنفيذية صلاحية و حق دعوة الهيئة التشريعية للانعقاد أو تأجيل ذلك ، وقد تمتد صلاحياتها إلى حد القيام بحلها، إذا تعلق ذلك بالجانب الأمني في الحالات الطارئة التي تعيشها البلاد و بذلك تتمكن الهيئة التنفيذية من التحكم في الهيئة التشريعية ، فيفسح لها مجال التأثير المطلق في السياسة العامة .

ففي الجزائر يخول الدستور لرئيس الجمهورية تلك الصلاحيات المشار إليها آنفا ن كما أن له الحق في إعلان قانون الأحكام العرفية في أي إقليم من الأقاليم الوطنية ، في حال وقوع أحداث تمس أساسا بالأمن العام ، وهذا كسياسة أمنية تعلم على الحفاظ على الوحدة الترابية للبلاد.

د/القدرات المهنية و الإمكانات الفنية المتوافرة لدى الجهاز التنفيذي:

هذه القدرات تسمح له بالوقوف على ما تم انجازه من سياسات أمنية ومدى السهر على ضمان تطبيقها في ظل احترام القوانين ، و تساعده على مراجعة و تقويم السياسات الأمنية بشكل يجعله قادرا على إعادة تشكيلها أو التراجع عن البعض منها.

ه/ صلاحية إصدار لوائح ووضع تشريعات إضافية وقوانين إدارية وأوامر تنفيذية:

هذه الصلاحيات تساعد على دعم القوانين و السياسات الأمنية التي تعمل على و ضعها، و ذلك من خلال اللوائح و التنظيمات التفصيلية.

3/توجيه الرأي العام:

للرأي العام دور كبير في إقرار أي سياسة بما فيها السياسة الأمنية ، لذلك تعمل الهيئة التنفيذية على تشكيل الرأي العام بما يتماشى و ما تطرحه من سياسات عامة، و ذلك من خلال ما تمارسه من تأثير مباشر و غير مباشر على الأجهزة و الوسائل الإعلامية : كالصحافة، الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام التي تلعب الدور الأكبر في التوعية و التهيئة النفسية خاصة في الجانب الأمني بكل أبعاده ومستوياته[1].

[1]- حسن أبشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات،القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ،200 ،ص127.

ثالثا : الهيئة القضائية

إن استقلالية القضاء تعتبر من المبادئ أو الركائز الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون ، و المقصود بالاستقلالية هنا حياد هذه السلطة القضائية في أدائها للمهام و الوظائف الموكلة لها ، و عدم تدخل كل من السلطة التنفيذية و التشريعية في سير أعمالها ، انطلاقا من مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة ، فالدستور الجزائري تضمن نصوصا توضيحية تؤكد على أنه لا يحق لأي سلطة أو جهة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في العدالة أو أن تؤثر بالسلب في عمل القضاة، و إلى جانب ذلك تنص على مجموعة من الضمانات و الأحكام المتعلقة بكيفية توظيفهم ، و أداء أعمالهم و حتى عزلهم.

فالمحاكم تلعب دورا في صنع السياسة الأمنية ، و تكتسب هذا الدور من خلال سلطاتها القضائية باعتبارها أجهزة و مؤسسات قضائية فعالة ، هذا من جهة ، و لكون المراجعة القضائية من سلطات المحاكم التي يقرر من خلالها دستورية و شرعية النصوص و عدم تعارضها مع القوانين النافذة من جهة أخرى ، حيث أن حرصها الصارم على تنفيذ القانون بشفافية وعدالة حقيقية ، يدخل مباشرة في مهام الحفاظ على الأمن بكل مستوياته وتعزيز الطمأنينة في النفوس وتجسيد دولة القانون التي تتخذ شعارها " القانون فوق الجميع " وبالتالي لا يمكن لأحد أن يعلى عليه ، و عليه فإن تدخل السلطة القضائية في العملية السياسية ومن ورائها صنع السياسة الأمنية في الجزائر يعود إلى العوامل الآتية:

1/ بما أن الدستور هو أسمى قوانين الدولة، فإن السلطة القضائية هي السلطة الوحيدة المكلفة بالرقابة على مدى دستورية القوانين و القرارات المتخذة من طرف السلطات الأخرى وعدم مساسها بالأمن العام ، فهي من يقرر إذا كانت القوانين المعبرة عن السياسة الأمنية ، تتماشى و تتوافق مع الدستور أم لا .

ففي كثير من الحالات تتم استشارة السلطة القضائية حول دستورية مسودات أو مشاريع التشريعات المتعلقة بالسياسة الأمنية ، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للقوانين المتعلقة بالحريات الفردية أو قوانين الأحوال الشخصية ، و قد ينجر عن هذه الاستشارة إحداث تعديلات في مضمون هذه السياسة أو إلغائها ، و تغيير الجهات المكلفة بوضعها و تنفيذها .

2/ السلطة القضائية بمثابة رقيب قضائي على تنفيذ السياسة العامة وبالأخص السياسة الأمنية ، لتعلقها مباشرة بالأمن الإنساني ، الذي حمايته من حماية الأمن الوطني ، فهي دائمة المراجعة وبانتظام للقوانين المعبرة عنها لضمان شرعيتها ، و في حال التأكد من عدم دستورية هذه القوانين فإنها تعمل على إيقاف العمل بالسياسات المتعلقة بالشق الأمني ، والحكم بعدم شرعيتها لما لها تجاوزات و تأثير سلبي على الأمن الوطني ، و لابد من الإشارة إلى أن ممارسة السلطة القضائية لهذا الاختصاص لا يتم بمبادرة منها، بل انطلاقا من قيامها بالفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد و الجماعات و بين أجهزة الدولة ، وكذا من خلال خبراتها المكتسبة والتي من خلالها يتم

ضبط وإعادة تعديل القوانين بطلب منها وذلك للفراغات القانونية الموجودة أو بحسب تطور الجريمة .

3/تعاظم دور النظام السياسي و تزايد درجة تدخله في الحياة العامة للمواطنين ، و فشل أو رفض الأجهزة التشريعية و التنفيذية معالجة العديد من المشاكل ، إلى جانب رغبة المحاكم في التدخل إما لتلبية بعض الرغبات أو حماية المتضررين ، كل هذه العوامل ساهمت في توسيع دور السلطة القضائية في المساهمة برسم السياسة الأمنية بشكل تدريجي و مستمر و عليه لم تعد المحاكم تكتفي بمجرد التفسير و إبداء الرأي حول السياسة ألأمنية و النصوص التشريعية التي تضبطها ، بل أصبحت تمتلك هامشا من التدخل في تقرير ما ينبغي أن تفعله أولا تفعله المؤسسات الإدارية إزاء مختلف القضايا.

4/السلطة القضائية هي المكلفة بتفسير الدستور و القوانين ، حيث تتخذ قراراتها بناء على رؤيتها لنية المشرع و الآثار الفعلية المترتبة عن التفسيرات التي ستعمل على اتخاذها ، فقيام السلطة القضائية بعملية التفسير و التوضيح السليم و القانوني للمقصود من السياسات الأمنية ، يجعلها تلعب دور الوسيط بين واضعي السياسة الأمنية و بين مطبقيها ، مثل الحرص على المعاملة الإنسانية للموقوفين في القضايا الجزائية ، وكذا جعلها بمثابة الرقيب على الأجهزة الإدارية مثل اللجان المستقلة لمراقبة الانتخابات التي يشرف عليها مباشرة القضاة ، وهو الشيء الذي يجعلها قادرة على فرض الرقابة المباشرة من جهة ، وتسجيل كل النقائص أو الفراغات القانونية من جهة أخرى ، ما يمنحها القوة و القدرة على المطالبة بإجراء تعديلات و تغييرات في سن القوانين و كذا تغيير الجهات المكلفة بتنفيذ السياسات الأمنية في حال تسجيل أي خروق قانونية ، كما أن لها دور كبير في إحداث تغييرات في مضمون السياسة العامة ككل.

5/ تسهر السلطات القضائية بشكل دائم و مستمر على تنفيذ السياسة الأمنية ، و الحرص على متابعتها و تقييمها ، حفاظا على القانون و ضمانا للصالح العام ، حيث عملت المحاكم مثلا على معالجة العديد من القضايا الأمنية ذات التأثير الكبير في الواقع الأمني الجزائري ، خاصة ما تعلق منها بالإرهاب : كقضية محاولة اغتيال الرئيس عبد "العزيز بوتفليقة" بباتنة سنة 2007، وكذا قضية اختطاف السياح الألمان بالجنوب الجزائري سنة 2003 ، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالجرائم الإقتصادية والمالية مثل : فضيحة الخليفة ، وفضائح مجمع سوناطراك ، بالإضافة إلى قضايا أمنية تمس بالمجتمع الجزائري والتي تتعلق بقضايا اختطاف القصر و الاعتداء عليهم جنسيا أو اغتيالهم .

هذا النوع من الجرائم- الإعتداء على القصر - الوليدة على المجتمع الجزائري والماسة بالأمن الوطني ، حركت الشارع الجزائري ، الذي بدوره ضغط على الجهات القضائية لتطبيق أقصى العقوبات ضد منفذي هذه الجرائم ، و بدورها الجهات القضائية رفعت هذه المطالب إلى

الجهات التشريعية ،لاسصدار قوانين جديدة تصل فيه العقوبة لحد الإعدام ، وهذا يعتبر بمثابة مشاركة في عملية صنع السياسة الأمنية.

انطلاقا من العوامل السالفة الذكر نجد أن للسلطة القضائية دورا في توجيه السياسة الأمنية بكل أبعادها ومستوياتها ، سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، هذا الدور يكون أكثر بروزا في حال تعرض القوانين للخرق من أي جهة ، خاصة الجهاز الإداري ، أو تعرض الأمن وطني ككل للتهديدات ، بسبب تعدد الجرائم وتنوعها وكذا تطورها ، خاصة في ظل العولمة التي مست كل مناحي الحياة .

المطلب الثاني : الفواعل غير الرسمية.

تشارك الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة الأمنية ، من خلال التأثيرات و الضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية انطلاقا من القوة التي تمتلكها - خاصة نفوذها وسط الرأي العام - و ليس من الصلاحيات التي تتمتع بها و تتمثل هذه الفواعل غير الرسمية في: الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح ، الرأي العام ، المؤسسة العسكرية ، الظروف و الأوضاع الدولية .

أولآ : الأحزاب السياسية.

مفهوم الحزب السياسي مفهوم غامض و متعدد الجوانب و الأبعاد.و بالرغم من ذلك يمكن تعريفه من منظورين مختلفين:

المنظور الليبرالي: يرى في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية ، كون الحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ و مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية[1].

المنظور الماركسي: إن المفهوم الماركسي للحزب يرتبط بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية فيكيفي الحزب – باعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع- بأنه تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية، وبعبارة أخرى فإن الحزب هو تعبير عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المقام الأول و تحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة[2].

وبشكل عام ، للحزب السياسي خصائص و وظائف يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1/ خصائص الحزب السياسي[3]

- تنحصر أهم خصائص الحزب السياسي في النقاط التالية:

الحزب السياسي تنظيم مستقر نسبيا إن لم نقل دائم، يعمل على تعبئة الراغبين في المشاركة وممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي وله دور وتأثير في صنع جميع السياسات بما فيها الأمنية .

- الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات و تسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق و سكان البلاد ، فهو نافذة الحكومة على الشعب وفي نفس الوقت وسيلة الجماهير للضغط على النظام.

---

[1]- محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي ، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية ، مصر: منشأة المعارف ، 2000 ص 233.

[2]- أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب سلسلة عالم المعارف ، 1987 ،ص 18.

[3]- نظام بركات و آخرون، مبادئ علم السياسة ، العربية السعودية:مكتبة العبيكان، ط 2،2001 ،ص 244 .

➢ الحزب السياسي حزب يسعى دائما للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ، عند وصول الحزب إلى الحكم يكون في موقع صانع القرار السياسي و صنع السياسات العامة أو على الأقل مشارك في ذلك من خلال السلطة التنفيذية (الحكومة التي يشكلها)، أو السلطة التشريعية ، أما في حالة عدم وصوله لسدة الحكم فإن مشاركته تتم عن طريق تشكيله لجبهة المعارضة.

➢ الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات و تسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق و سكان البلاد ، فهو نافذة الحكومة على الشعب وفي نفس الوقت وسيلة الجماهير للضغط على النظام.

➢ الحزب السياسي تنظيم محلي دائم الحضور و إن كان ذلك ظاهريا، يقوم بالبحث الدائم عن الدعم الشعبي بمختلف الطرق.

➢ تتنوع أدوار الأحزاب السياسية و درجة تأثيرها في السياسة العامة ، تبعا لنوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع.

2/وظائف الأحزاب السياسية في ظل السياسة الأمنية

يمكن تحديدها في العناصر التالية:

أ-تجميع المصالح:

يقصد بتجميع المصالح تحويل المطالب إلى بدائل للسياسات الأمنية وقد عبر البعض عن هذه الوظيفة بمصطلحات أخرى: صياغة القضايا، تنظيم الإرادة وصنع الرأي العام، حيث يعمل الحزب السياسي على ربط وتجميع المصالح من خلال تحويل المطالب المتعددة إزاء موضوع أمني معين إلى مقترحات محددة يمكن التعامل سياسيا معها، و هذا بعدما يتم عزل المصالح و الاختيار و التوفيق بينها.

فالحزب السياسي من الناحية المؤسسية و التنظيمية ذا أهمية حاسمة في تحديد أي المصالح ينبغي تمثيلها سياسيا، و يستطيع الحزب ممارسة هذه المهمة من خلال المؤثرات الحزبية، و تلقي الشكاوى و المطالب، و القيام بعملية الموازنة و المساومة محاولا بذلك التوصل إلى نوع من التسوية للمصالح المختلفة في صورة اقتراحات لسياسات جديدة ، أهمية هذه الوظيفة تكمن في انعكاسها على استقرار الرأي العام و التقليل من حجم التوتر في المجتمع، لأن الحزب يقوم بتحديد الآراء الفردية و تعميقها و العمل على إضفاء الطابع الرسمي و التنظيمي عليها مما يكسبها سلطانا و يقينا، فبدون أحزاب سياسية يبقى الرأي العام متقلبا و متغيرا[1].

[1]- بلقيس أحمد منصور،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي- دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، القاهرة:مكتبة مدبولي، 2004 ، ص74.

ب-التعبير عن المصالح:

الأحزاب السياسية كمؤسسات سياسية لها دور مهم في التعبير عن المصالح و المطالب العامة للمجتمع، و لكل حزب طرقه المختلفة في التعبير، كما أن الحزب السياسي أثناء تعبيره عن المصالح قد تتبدى له أهمية أو حتمية تصفيتها و إخضاعها للغربلة، بهدف حذف البعض منها و الإبقاء على البعض الآخر و التركيز عليها ، فالحزب و انطلاقا من ممارسته لهذه الوظيفة يتمكن من الاطلاع بشكل مباشر على مطالب و احتياجات الأفراد – بما فيها ما يتعلق بالشق الأمني لغرض تنظيمها و ترتيبها ، و العمل لإيصالها و إبلاغه الجهات المعنية.

ج-التجنيد، التنشئة والوساطة:[1]

- وظيفة التجنيد السياسي: يمارسها الحزب السياسي من خلال عملية إدخال الأفراد في الحزب بهدف تقديم البعض منهم فيما بعد كمرشحين و شخصيات سياسية ذات تأثير قوي في الساحة السياسية وعلى سلطات النظام وكذا في عملية صنع السياسة العامة بمختلف توجهاتها ، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية ...إلخ .

- وظيفة التنشئة السياسية : يمارسها الحزب السياسي من خلال نشر قيم المجتمع لضمان دمج المواطنين في النظام السياسي ن ومن ثم المشاركة الفعلية للمواطنين في النظام وتحديد توجهاته وسياساته المختلفة بما فيها السياسة الأمنية .

- وظيفة الوساطة: يلعب الحزب دور الوسيط بين السلطة الحاكمة و المواطنين، ما يجعل من هذه الوساطة الوظيفة المركزية للحزب السياسي لأنها تضمن له واقعيا مساعدة و خدمة المواطنين والتعبير عن آرائهم وانشغالاتهم وتحديد مطالبهم وتحقيق .

د/المشاركة السياسية:

يرى علماء السياسة بأن المشاركة السياسية تتمثل في حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام والانخراط في المنظمات الوسطية.

فالحزب السياسي وما يتمتع به من خصائص مؤسساتية تجعل منه الإطار أو الفضاء الأكثر ملائمة لتنظيم المشاركة السياسية ، بفعل التنامي المتزايد للوعي السياسي لدى المواطنين ، لكن لابد من الإشارة أن مجرد وجود أحزاب سياسية لا يضمن تحقيق مشاركة سياسية فعلية من طرف المواطنين ، لأنه في بعض الحالات تكون الأحزاب السياسية مصدرا لقمع و منع هذه المشاركة.

---

[1]- Dominique Chagnollaud,Science politique. éléments de sociologie politique. paris. Dalloz,2004,p.224.

ثانيا : جماعات المصالح.

مفهوم جماعات المصالح متعلق بالعمليات الحكومية و بالتأثير في صانعي القرارات و السياسات العامة وهو يوحي بوجود مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص عامة، بحيث يكون تجمعهم و توجههم إلى اتخاذ موقف أو اتجاه موحد حول موضوع معين على أساس أنهم أصحاب مصلحة فيه،و هذا ما يميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى في المجتمع و يحدد سلوكهم[1].

عرف **بيردو** جماعات المصالح على أنها: "كل جماعة تقوم بالتدخل لدى السلطة مهما كان نوع هذا التدخل و مستواه من أجل تحقيق مصالحها أو حمايتها من اعتداءات السلطة[2].

نظرا لتعدد و تنوع الجماعات داخل المجتمع الواحد ، فإن صناع القرار السياسي و السياسة العامة مجبرين على القيام بموازنة و مواءمة و حتى مساومة المصالح خاصة ما تعلق منها بالشق الأمني ، للتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف و تحقق الصالح العام ، كما أن تأثير هذه الجماعات في رسم السياسات الأمنية متوقف على عوامل قوتها و وسائل عملها.

1/قوة جماعات المصالح و وسائل عملها:

أ-عوامل قوة جماعات المصالح :

أكد الفقيه **مينو** على وجود علاقة وطيدة بين طريقة عمل أي نظام سياسي و بين طريقة الدفاع عن المصالح داخله، فالتغيير في الأول يحدث تغيرا في الثاني، و تتجسد عناصر قوة هذه الجماعات في التالي:[3]

- **المصلحة:** لا يمكن قيام جماعة بدون مصلحة مشتركة بين أعضائها، فالمصلحة هي التي تصنع قوة الجماعة المعبر عنها في مقدار ولاء عناصرها و قابلية تنظيمهم حول هذه المصلحة بغض النظر عن عدد هؤلاء الأعضاء، فكثرة العدد يلعب دورا كبيرا في توجيه وتحديد السياسة الأمنية المتبعة من قبل النظام ، مثل عملية الاستثمار الخاص وما يتطلبه ذلك من توفير لجميع الضمانات للمستثمرين لمساندة و تنفيذ وتجسيد الخطط والبرامج الحكومية .
- **التنظيم:** كلما كانت الجماعة أكثر تنظيما كلما كانت أكثر قوة ، و في هذا الإطار فإن قادتها يلعبون دورا مهما في هذا المجال ، لاسيما من خلال قدرتهم على التأثير وتوجيه السلوك.

---

[1]- علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2004 ص 66.

[2]- فاروق حميدشي ، الجماعات الضاغطة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 ، ص 43.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 98-102.

➢ **المركز و الموقع:** يرتبط بطبيعة نشاطها، و يكون للجماعة مركز قوي و استراتيجي عندما تكون قادرة على إحداث أزمة إقتصادية مثلا بسحبها التعامل مع الحكومة.

➢ **الموارد المالية:** و التي تعتبر ضرورية حتى تتمكن جماعات المصالح من القيام بمهامها، و على رأسها مهمة الضغط على السلطات السياسية و الرأي العام و العمل على بلورته.

➢ حضور أو غياب الجماعات المعارضة و المنافسة لجماعة ضغط ما إلى جانب مواقف المواطنين من مطالبها ، قد يعرقلها عن القيام بمهامها.

ب- وسائل عمل جماعات المصالح :

عندما تسعى هذه الجماعات للتأثير في السياسات الأمنية فإنها تعتمد على جملة من الوسائل، و التي يمكن حصرها في التالي:

➢ التفاوض و المساومة مع السلطة السياسية من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية.

➢ التهديد من خلال تكثيف الدعاية ، و توجيه الانتقادات لأصحاب السلطة و الضغط عليهم باستخدام الرأي العام .

➢ التأثير في السلطة التنفيذية و الجهاز الإداري للدولة ، من خلال تقديم معلومات دقيقة وتفصيلية، مما يجعلها طرفا مؤثرا في عملية صياغة السياسة الأمنية ، فعضوية ممثلي هذه الجماعات في المجالس الإدارية و اللجان الفنية ، يمكنها من المساهمة في وضع بدائل عملية لحل المشاكل الأمنية .

➢ التحريض على الإضرابات و المظاهرات وحتى العصيان المدني للمساس بالنظام العام ، و استعمال هذه الوسائل يتماشى و الظروف السياسية إلى جانب قوة الجماعة و إمكانياتها.

2/تصنيف جماعات المصالح:[1]

توصل الدكتور صالح سليمان الغويل بالاعتماد على ست معايير أساسية إلى وضع تصنيف سداسي لجماعات المصالح و المتمثل في :

أ- معيار المشاركة في الحياة العامة :

➢ **جماعات مصالح كلية :** تنصرف بشكل كامل للمشاركة في العمل السياسي و التأثير في السلطة السياسية وسياساتها المتبعة ، مثل: النقابات العمالية بمختلف توجهاتها.

[1]- سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة:دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس2003 ، ص 195 .

➢ **جماعات مصالح جزئية:** تمارس الضغط على السلطة السياسية بصورة جزئية لكون نشاطاتها متعددة و الضغط لا يمثل سوى جزء بسيطا منها، فكل اتحاد أو نقابة أو جمعية أو منظمة يمكن أن تستعمل الضغط في وقت معين إضافة إلى نشاطات أخرى.

ب- معيار المصالح المدافع عنها:

➢ **جماعات مصالح مهنية:** تسعى لتحقيق أوسع الضمانات و أكبر الامتيازات المادية و المعنوية لأعضائها ، كالجمعيات التي تتألف على أساس الاشتراك في المهنة أو الحرفة أو الدفاع عن مصالح اقتصادية.

➢ **جماعات مصالح عقائدية:** ذات اتجاه إيديولوجي، تهتم بالدفاع عن مثل إنسانية، تعبر عن رغبة أخلاقية أو اتجاهات خيرية مثل : الجماعات الدينية و العلمية و الجمعيات المتخصصة لحماية الأمومة و رعاية الطفولة.

ج- معيار علاقتها بالدولة:

➢ **جماعات مصالح عامة:** هي الهيئات الخاضعة لقانون الدولة، فبعض قطاعات الدولة تشكل جماعات مصالح و ضغط على غيرها من القطاعات، ومن أمثلة ذلك الإدارة العمومية التي تعد من القطاعات العمومية المؤثرة على باقي القطاعات و لها دور كبير في رسم السياسة الأمنية ، كونها أول من يتعامل مباشرة مع مختلف الجهات الطالبة .

➢ **جماعات مصالح خاصة:** هي الجماعات التي تمارس كل النشاطات التي لا تدخل في دائرة قانون الدولة العام، و هي أكثر استعمالا لحق المشاركة في الشؤون العامة.

د- معيار الزمن:

➢ **جماعات مصالح تقليدية :** هي الجماعات القائمة على تقاليد اجتماعية قديمة أو أقليات دينية أو مصالح اقتصادية نخبوية ، مثل:الطوائف، العشائر و القبائل ، حيث أن مساس النظام برموز أو معتقدات أو أماكن وأراضي هذه الجماعات ، يلقى رفضا مباشرا منها ، قد يصل لحد استعمال القوة المتبادل ، وما يكون له من تبعات أمنية ، خاصة إذا كانت مثل هذه الجماعات ذات امتداد وانتشار إقليمي ودولي .

➢ **جماعات مصالح حديثة :** تتمثل هذه الجماعات في الشركات التجارية ، المؤسسات المالية، الكارتيلات الاقتصادية ، لاسيما إذا كانت منتظمة في جمعيات و نقابات و اتحادات خاصة بها كنقابة المهنيين و جمعيات التجار ، التي أصبحت ذات تأثير كبير ، حيث لاحظنا كيف تعمل هذه الجمعيات في كل مرة على خلق وإحداث أزمات اقتصادية مفاجئة ، الشيء الذي يؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن وردة فعل هذا الأخير ، والمثال على ذلك : أزمة السكر والحليب مطلع سنة 2011 وما نتج عنها من أحداث و انزلاقات أمنية خطيرة ، استلزمت على النظام الإسراع في إعادة حساباته مع هذه

الجماعات ، خاصة مع الأحداث المتسارعة التي كانت تمر بها العديد من الدول العربية ، فيما اصطلح عليه : **بثورات الربيع العربي** .

و- معيار البناء الهيكلي:

➢ **جماعات مصالح جماهيرية :** تسعى لضم أكبر عدد من الأفراد لأن مصدر قوتها يكمن في عدد أعضائها، كالنقابات العمالية و المنظمات الفلاحية.

➢ **جماعات مصالح قيادية :** تتكون من طوائف اجتماعية قليلة العدد لكن ذات تأثير قوي،إذ ترى أن قوتها تكمن في محدودية عدد أعضائها عكس النوع السابق ، و من أمثلة ذلك نجد ، جمعيات كبار الشخصيات الوطنية ، الجمعيات الفكرية .

➢ **جماعات مصالح تقنية:** هي تنظيمات تقنية محضة، تندرج في هذه الفئة منظمات اللوبي عندما لا تكرس نفسها للدفاع عن مصالح معينة و تأخذ شكل مكاتب تخصصية للضغط ، بحيث تؤجر خدماتها لمن يطلب ذلك ، مثل : مكاتب الدراسات الأمنية والدراسات الإقتصادية و استعمالهم من قبل وسائل الإعلام للتأثير في تغيير السياسات الأمنية المتبعة ، بناء على الدراسات الإحصائية المقدمة من قبلهم .

هـ/معيار نطاق العمل:

➢ **جماعات مصالح داخلية:** تشمل جميع التنظيمات التي تعمل ضمن الإطار المحدد لإقليم دولة ما بغض النظر عن أهدافها و طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي للدولة التي تعمل في إطارها ، وكيف تعمل وتشارك في رسم السياسة الأمنية .

➢ **جماعات مصالح دولية :** هي الجماعات التي تمتد أهدافها و قوة نفوذها عبر أقاليم الدول مثل: الشركات المتعددة الجنسيات و منظمات الاستخبارات الدولية ، ودرها في التأثير على الإستقرار والأمن في الدول .

ثالثا : الرأي العام.

يمكن تحديد مفهوم الرأي العام من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية، و هي :[1].

- الرأي العام مرادف للإرادة الشعبية و إرادة الأمة و روح المجتمع، أي أنه تعبير عن الحركة الواقعية للمجتمع المحكوم اتجاه ممارسات السلطة الحاكمة.

- الرأي العام هو محصلة تفاعل عدد من العوامل و المتغيرات المختلفة إزاء القضايا المطروحة عل الساحة، و على إثر ذلك ينقسم هذا الرأي إلى أغلبية و أقلية .

- الرأي العام يجد تعبيراته الأساسية في ظاهرة الاقتراع العام و التصويت الانتخابي، و هذه هي النتائج السياسية لعملية صنع الرأي العام و تشكيله.

[1]- حامد عبد الماجد قويس، دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ،2003 ص39.

بين الرأي العام و السياسة الأمنية، علاقة ديناميكية ، قائمة على التأثير المتبادل ، فصحة ومصداقية هذه العلاقة تبرز بشكل جلي إذا ما نظرنا للسياسة الأمنية على أنها برنامج عمل حكومي، يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة تجسيدا للإرادة الشعبية، و بذلك يتحول الرأي العام إلى وسيلة للسياسة الأمنية وهدفها في نفس الوقت ، فاعتماد السياسة ألأمنية على الإنسان و قدرته في التعبير عن آماله و توجهاته ، سواء في تشكيلها أو تنفيذها أو حتى تقويمها يسمح للرأي العام بممارسة تأثير كبير و فعال عليها[1].

/تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية و أشكال هذا التأثير:

تتولد الأهمية السياسية للرأي العام عند تأثيره في السياسة الأمنية، إما من خلال توليده للضغط الشعبي على الحكومة لأجل اتخاذ موقف محدد اتجاه مسألة ما ، أو تأييد زعيم سياسي ما ، أو من خلال توجيه عناية المسؤولين السياسيين إلى المواضيع الأمنية التي تحظى باهتمام واسع لدى المواطنين ، و يأخذ تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية أشكالا مختلفة ، كما تزداد أهمية هذا التأثير في حالات محددة.

أ- أشكال تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية :

تتحدد أشكال تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية في ثلاث نقاط أساسية، و هي التأثير في : الأجندة السياسية، الأطر العامة للسياسة،الخيارات السياسية.

- **التأثير في الأجندة السياسية :** الرأي العام قد يدفع بصانع السياسة الأمنية نحو الاهتمام بقضية ما بواسطة تأثيره في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية ، و من خلال ذلك يعمل الرأي العام على تحديد أجندة السياسة بشكل معين لأنه يساهم في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة .
- **التأثير في الأطر العامة للسياسة:** يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الأمنية في اختيار بدائل معينة بمعنى أنه يحدد له الخيارات الممكنة ، و في حالة تخطي هذا الأخير لهذه الضوابط فإنه سوف يواجه بثورة الرأي العام عليه.
- **التأثير في الخيارات السياسية:** الرأي العام يمكنه التأثير على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الأمنية ، أي أنه يعمل على تحديد السياسات، و غالبا ما يكون للرأي العام دورا أكبر في منع تبني سياسة أمنية ما مقارنة بدوره في الدفع إلى تبني سياسة بديلة

ب- حالات تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية :

يكون للرأي العام تأثيرا أكبر في السياسة الأمنية و القرارات الحكومية، في الحالات التالية:

---

[1]- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، المرجع السابق،ص. .140.

➢ يكون الرأي العام مؤثرا ، إذا كانت هناك أغلبية واضحة تتمسك به(حالة الرأي العام الشامل)أو أن الفئة أو الجماعة التي يخصها قوية و منظمة و متداخلة مع باقي الفئات و الجماعات في الدولة(حالة الرأي العام الجزئي).

➢ مجالات تأثير الرأي العام تكون أقوى في المواقف التي تشعر فيها الحكومة أن تجاهلها للرأي العام سيؤدي إلى استياء الشعب و حتى تكوين مواقف معادية لها، مما قد يفقدها شرعيتها و بالتالي شرعية السياسة ألأمنية التي ستعمل على وضعها ، خصوصا إذا كان هماك مساس بالحريات الفردية والشخصية مثلا .

➢ تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية ، يكون أكبر إذا ما تعلق الأمر بمبادئ الإجماع العام في المجتمع .

2/محدودية تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية :

هناك العديد من العوامل التي تحد من تأثير الرأي العام في السياسة العامة ،و رغم ذلك يمكننا التطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

أ- طبيعة النظام السياسي :

درجة تأثير الرأي العام في السياسة الأمنية ، متوقف بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية يكون مجال التعبير عن الرأي العام مفتوحا عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري ، مما يسمح للرأي العام بممارسة ضغط أكبر على الفواعل السياسية المعنية برسم السياسة العامة ، أما في النظم غير الديمقراطية،أو النظم الحديثة العهد بالديمقراطية مثل : الجزائر فإن مجال التعبير عن الرأي العام يضيق إلى الحد الأدنى بسبب احتكار الفواعل السياسية لوسائل الإعلام الجماهيري و العمل على تسخيرها و جعلها بمثابة آلية للتعبئة فقط.

ب- صعوبة ترجمة الرأي العام إلى سياسة أمنية : و مرد ذلك هو صعوبة التعرف على حقيقة الرأي العام اتجاه مسألة ما، بل أكثر من ذلك فقد يصعب التعرف عليه في الوقت الملائم و بالشكل المناسب مما يفقده أهميته بالنسبة لصانعي القرارات السياسية أو الفواعل السياسة المكلفة برسم السياسة الأمنية .

ج- تعذر وصول المعلومات الدقيقة عن توجهات الرأي العام : و يعود السبب في ذلك إلى:

➢ تحيز الصحافة ووسائل الإعلام لجهة معينة أو سلطة ما، مما يؤدي إلى تغييب الحقيقة .

➢ السعي المتواصل للفواعل السياسية كالأحزاب السياسية و جماعات المصالح للتأكيد على أنها تتكلم باسم الشعب أو أغلبيته.

➢ عادة المعلومات المتعلقة بتوجهات الرأي العام لا يتم وصولها بشكل مباشر إلى الفواعل السياسية المكلفة بوضع السياسة الأمنية و اتخاذ القرارات السياسية ، بل بشكل غير مباشر عبر قنوات الاتصال التي لها قواعدها و إجراءاتها ، و التي في حالة تطبيقها من شأنها أن تعطل تدفق رأي عام حر و مؤثر[1].

والمثال على ذلك : أزمة **غرداية** ، والظروف الاستثنائية التي جاءت فيها ، ونقصد بذلك ، مرض الرئيس/عبد العزيز بوتفليقة ، وكذا الانتخابات الرئاسية 17/04/2014 وكيف تم النظر للرأي العام المحلي و الوطني حول هذه الأزمة و تداوله سياسيا و إعلاميا وكذا طريقة التعامل معها أمنيا حيث لاحظنا أن مطالب الرأي العام المتمثلة في السماح بتدخل الجيش الوطني الشعبي لاحتواء الأزمة - بعد عجز مختلف الأجهزة الأمنية من التعامل معها - لم تتم إلا بعد نهاية الانتخابات الرئاسية ، مما يبين بأن النظام السياسي هو من غلب رأيه ونظرته لهذه الأزمة على حساب الرأي العام ، كون في رأيه أن التهويل الإعلامي المحلي والدولي كان السبب المباشر في تضخيم الأزمة إعلاميا فقط.

د- طبيعة القضايا المثارة: تلعب طبيعة القضايا المثارة و المطروحة للنقاش، دورا كبيرا في تحديد درجة تأثير الرأي العام في عملية صنع السياسة الأمنية ، فبعض القضايا على درجة عالية من الأهمية و الحساسية لكونها متعلقة بالأمور الأساسية في المجتمع كقضايا الإرهاب و المفقودين واختطاف القصر ، مما يسمح لها بإحداث انقلاب فعلي في توجهات الرأي العام بشكل سريع و مباشر ، في حين أن القضايا الأخرى الأقل أهمية ، كقضايا الفساد الإداري و جرائم الاختلاسات المالية ، قد لا يكون لها تأثير كبير و سريع .

و- تزايد رغبات و طموحات المواطنين بشكل كبير و التي تعمل اتجاهات الرأي العام بعكسها و تجسيدها، تشكل في مجموعها و جوهرها إحدى قوى الضغط على الحكومة لوضع سياسة أمنية جديدة تستجيب لهذه الرغبات و المطامح و الآمال ، مثل الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن المجتمعي ككل.

هـ- انعدام أو ضعف الدراسات المسبقة للقضايا العامة و الهامة، توقع الأزمات ، فمناقشة الحلول تساعد هذه الدراسات على التعرف الجيد لردود أفعال الجماهير و توجهات الرأي العام اتجاه هذه القضايا، وردود الفعل و مجموع التوجهات هذه تعتبر بمثابة الدعامة التي ترتكز عليها الفواعل السياسية في رسم و صنع السياسة الأمنية .

---

[1]- أحمد بدر، الرأي العام : طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة، القاهرة: دار قباء،1998 ،ص303.

رابعا : المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية مؤسسة من مؤسسات الدولة شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات مما يجعلها جزء من الكيان السياسي للدولة ككل، وهناك من ينظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها جماعة مهنية نظامية قومية ذات سمات و خصائص بنيوية ووظيفية تجعلها ذات مكانة متميزة داخل المجتمع ، فطبيعة النظام السياسي و التركيب الطبقي للدولة يلعب تأثيرا كبيرا في تحديد طبيعة الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية داخل المجتمع ، ففي النظم الديمقراطية المتقدمة تكون هذه المؤسسة أكثر حيادا واحترافية ،أما في النظم غير الديمقراطية فإن دورها يكون أكبر، و أسباب تدخلها تتعدد، و أشكال تأثيرها تتراوح بين السلب والإيجاب.و سيتم تناول هذه العناصر تباعا.

فالجيش هو مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة ، فهو مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة ن شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى ، القضاء أو رئاسة الدولة : في النظام الجمهوري الديمقراطي والنظام الملكي الدستوري أو البرلماني، ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي ، ومحايدا في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع ، لا يمكن أن يدرك هذا الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة – بوصفه نصابا مستقلا ومحايدا ومتعاليا عن تناقضات البنية الاجتماعية والصراعات في الحقل السياسي– إلا متى أمكن إدراك الفارق بين الدولة والسلطة ووعي التمايز التفاضلي بين المفهومين[1].

1/ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بين الشرعية و اللاشرعية:

هناك اختلاف كبير حول مشروعية تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية و القضايا المجتمعية في الجزائر ، والدوافع الحقيقية لهذا التدخل ومبرراته و يمكن رصد اتجاهين أساسين في هذا المجال :

- **الإتجاه الأول :** ينفي هذا الاتجاه أي مشروعية لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و توجيهها بدعوى حيادها و اقتصار وظيفتها على الدفاع عن التراب الوطني، و حماية الشرعية الدستورية، و مساندة القوة المسيطرة على جهاز الدولة لبسط الأمن والإستقرار.
- **الإتجاه الثاني :** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية أمرا مشروعا على أساس أن المهمة الأساسية لهذه المؤسسة هو الحفاظ على المصالح الوطنية حتى و لو اقتضى الأمر الإطاحة بالنظام السياسي القائم، كما أن اعتبار العسكريين جماعة مهنية يعني أنهم يشكلون جماعة مصلحة، و بالتالي فليس من المستبعد اهتمامهم بالمسائل السياسية التي تخدم مصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك لكون الوظيفة المحورية للنظام السياسي و جوهر العملية السياسية بوجه عام هو توزيع القيم ، و

[1]- أحمد ولد داداه ، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 57.

المنافع، و السلع، و الخدمات بين الأفراد و الجماعات و بما أن هذه المؤسسة هي جماعة مصلحة فإنه يحق لها التمتع بنصيب من هذه التوزيعات و المطالبة بها و الدفاع عنها دون التردد في اقتحام المجال السياسي دفاعا عن مصالحها و تحقيقا للعدالة التوزيعية بين كافة الجماعات و القطاعات[1].

بعد استعراضنا لهذين الاتجاهين ، يمكن القول بأن إلغاء مشروعية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية أو منحها الأحقية في التدخل باعتبارها جماعة مصلحة تسعى للدفاع عن مصالحها أمام مصالح الجماعات الأخرى ليس بالأمر الصحيح لأن خير الأمور أوسطها ، بمعنى أنه لا مانع من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشرط أن يكون مجال التدخل محدودا، و إلا تحولت هذه المؤسسة إلى قوة مهيمنة و مسيطرة مما يخل باستقرار النظام السياسي، مع العلم أن هذا التدخل غالبا ما يكون نابعا من دوافع و أسباب مختلفة.

2/دوافع و أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في ديناميكية العملية السياسية :[2]

تعددت دوافع و أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة الأمنية بتعدد وجهات النظر في دور هذه المؤسسة ، و يمكن التطرق إلى أهم هذه الدوافع و الأسباب فيما يلي:

أ- خصوصية النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية و تطورها في المجتمع ، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه تلك المؤسسة من طاقات بشرية و إمكانيات مادية على درجة عالية من التقدم العلمي و التقني .

ب- معطيات البيئة المحلية و الدولية المحيطة بالمؤسسة العسكرية وما لهذه المعطيات من تأثير سلبي أو إيجابي في ديناميات المجتمع السياسي المحلي و فعاليات المؤسسة العسكرية على حد سواء.

ج- تهم الفساد وسوء الإدارة الموجهة إلى الحكم المدني و عجزه عن إدارة شؤون المجتمع.

د- انتشار الاعتقاد بأن السيطرة العسكرية الفعالة تستطيع أن تجد حلا أسرع للصراعات و المشاكل .

و- الزعامة العسكرية التي تبرز خاصة في وقت الأزمات.

---

[1]- فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1998،ص 201.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة- الطبقة...القوة...الصفوة- ، المرجع السابق، ص275.

هـ- البيروقراطية الحزبية التي منعت الشباب الطموح من بلوغ المراكز في الحكومة المدنية، مما جعل الجيش أحد البدائل أمام هذا الشباب الطموح للوصول إلى السلطة و المراكز السامية و تحقيق المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية.

3/أشكال تأثير المؤسسة العسكرية في السياسة الأمنية :[1]

تتبع المؤسسة العسكرية، إستراتيجيتين أساسيتين بهدف المساهمة في وضع و رسم السياسة الأمنية و هما:

- **إستراتيجية التدخل المباشر:**

إن انتهاج هذه الإستراتيجية لا يتم إلا عن طريق الاستيلاء على السلطة فتتحول بذلك السلطة المدنية إلى سلطة عسكرية ، فالاستيلاء على السلطة المدنية من طرف المؤسسة العسكرية عادة ما يكون إثر انقلاب عسكري ، بهدف الحفاظ على الثوابت الوطنية ودرأ الأخطار المحدقة بالدولة ، لكن فيما بعد يتحول إلى الاستئثار بالسلطة و البقاء فيها أكبر وقت ممكن كهدف رئيسي،و هكذا تتحول هذه المؤسسة من جماعة ضغط على السلطة لتصبح المالكة الوحيدة للسلطة السياسية في البلاد.

والمثال على ذلك ما شاهدته الجزائر في بداية تسعينيات القرن الماضي من انقلاب على الشرعية الدستورية ، بسبب الابتعاد عن مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة و بدعوى الحفاظ على المصلحة العامة و حماية البلاد و السيادة الوطنية من الأخطار الداخلية والتهديدات الخارجية ، من التوجهات الإيديولوجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك والتي كانت راديكالية ومتطرفة بحسب سياسة المؤسسة العسكرية، ومن ثم كانت لهذه تأثيرات كبيرة على السياسة الأمنية في الجزائر.

- **إستراتيجية التدخل غير المباشر:**

تختلف هذه الإستراتيجية عن سابقتها لكون المؤسسة العسكرية لا تستولي على السلطة و لا تعمل على حيازتها، كما أن السلطة المدنية لا يتم استبدالها بالسلطة العسكرية ، فتأثير المؤسسة العسكرية في هذه الحالة على السياسة الأمنية يتم بصفتها قوة أو جماعة ضغط ، تعمل على ممارسة و فرض توجهاتها على السلطة الحاكمة و صانعي السياسة الأمنية خدمة و حفاظا على مصالحها المتعددة ،كما سبق و أن ذكرنا فالمؤسسة العسكرية تتأثر بالتركيب الطبقي و السياسي للمجتمع مما ينعكس على دورها ووظائفها، لاسيما في المجال السياسي و بالتحديد في عملية رسم ووضع السياسة العامة للدولة وبخاصة السياسة الأمنية ، فغالبا ما تكون طرفا في اللعبة السياسية باعتبارها فاعل من بين الفواعل غير الرسمية المشاركة أو المساهمة في العملية السياسية.

---

[1]- أحمد ولد داداه ، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، المرجع السابق ،ص 90 .

خامسا : المواطن كصانع للسياسة الأمنية[1]

إن لمصالح الأفراد و رغباتهم تأثير في إعداد السياسات الأمنية و إقراراها في النظم السياسية المختلفة، بما في ذلك النظم التسلطية الديكتاتورية .

بحيث تهدف الأنظمة لسياسية من وراء عنايتها بمطالب المواطنين إلى الرفع من درجة ارتياحهم ، و عليه فإنه من الخطأ إغفال أو إهمال دور المواطن كفاعل غير رسمي يساهم و يشارك في عملية رسم و صنع السياسة الأمنية - حتى و لو أن الممارسة السياسية للفرد لا تزال محدودة في أكثر الدول ديمقراطية - فالمواطن قد يتدخل في العملية بشكل مباشر في حالة إجراء استفتاء شعبي حول القضايا الأمنية الجوهرية مثل : التصويت على الدستور الذي يعتبر صمام الأمان والركيزة الأولى في صناعة السياسة الأمنية ، أو التصويت على قضايا جد هامة ومصيرية ، مثلما هو الحال في الدول الأوروبية الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، حيث أن ذلك يتم بالرجوع إلى الإرادة الشعبية ، عن طريق الانتخابات ، خاصة وأن إنظمام أي دولة قد شهد سجالا بين مختلف التيارات السياسية ، والتي ترى اليمينية منها والمتطرفة بأن توحيد أوروبا ، إنما هو في الأصل تهديد لأمن واستقرار دولها من جميع النواحي ، خاصة الأكثر تقدما منها كبريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا .

وفي الجزائر نجد أن مثل هذه السياسة قد تجسدت فعلا من خلال تصويت المواطنين الجزائريين على مقترحات السياسة الأمنية المتعلقة **بالمصالحة الوطنية** بنسبة فاقت التسعين بالمائة ، قبل أن يتم إقراراها ، وذلك كتعبير منهم ورغبة شديدة في تغيير الواقع الأمني المعاش آنذاك ، والدي مس الأمن بكل أبعاده ومستوياته ، من أجل جعل النظام يغير من سياسته الأمنية المتبعة خلال هذه الأزمة الأمنية الممتدة لأكثر من عشرية من الزمن وما نتج عنها من انعكاسات سلبية أثرت على أمن الإنسان الجزائري مباشرة .

و من الأمور التي تزيد من قوة و فاعلية تدخل المواطن في العملية السياسية في النظم الديمقراطية هو قدرتهم على اختيار صناع السياسة العامة و متخذي القرارات عن طريق الانتخابات على اعتبار أن اختيار المواطنين لممثليهم في الانتخابات يؤدي إلى منحهم فرصة اختيار سياسة عامة و أمنية هادفة ، لتتحول بذلك ميولا تهم إلى قاعدة أساسية يتم على إثرها صنع السياسة الأمنية من قبل ممثليهم والتي تتجاوب وتطلعاتهم وآمالهم .

[1]- جيمس أندرسون ،صنع السياسات العامة ، مرجع سابق ، ص67 -69.

ولأجل كل ذلك فإنه ينبغي على الحكومة أو السلطة الحاكمة أن تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات و رغبات المواطنين و السعي إلى ترجمتها إلى سياسة أمنية عامة، في ظل ما تمتلكه من إمكانيات و موارد مادية و مالية و السهر على تنفيذها بفاعلية [1].

سادسا : الظروف و الأوضاع الدولية.

السياسة الأمنية بمثابة تجسيد للاستقلال السياسي ،و لأنها نابعة عن الأيديولوجية السياسية للدولة و نسقها الفكري فهي مؤشر على هويتها و فلسفة حكمها ، حدث تغير في مفهوم السيادة في ظل زمن العولمة و الاعتماد المتبادل، إذ أصبح من غير الممكن أن تعيش أي دولة بمعزل عن الدول الأخرى، أو الأحداث، و المعطيات الدولية لأنها تتأثر سلبا و إيجابا بمجريات و تيارات عوامل القوة السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و حتى الثقافية المتواجدة في المحيط الدولي[2].

تؤثر القوى الدولية في رسم السياسة الأمنية ،فالمناخ العام للشؤون الدولية يعتبر بمثابة الوسط الذي يقع فيه فعل الدولة و تدار فيه سياستها الأمنية ، أي أنه مصدر تأثير كبير وواسع لما يطلق عليه معطيات أو مسلمات السياسة الأمنية ، فدول العالم الثالث أفضل دليل على تأثير القوى الدولية و تدخلها في رسم سياساتها الأمنية ، فهذه الدول وجدت نفسها قابعة في نطاق التبعية للقوى الدولية الكبرى من كل النواحي:الاقتصادية، السياسية،العسكرية و حتى الثقافية، فبعد حصولها على استقلالها وجدت نفسها محكومة بواقع التبعية في قلب نظام دولي هيمن عليه مجموعة من الدول و الشركات و المنظمات العالمية ، و أخضعت بفعل ذلك إلى قواعد لعبة حددت خارجا عنها و فرضت عليها[3].

إن التأثير الدولي على قرارات و سياسيات الدول قد يكون مباشرا أو غير مباشر،كما أنه قد يأخذ عدة اتجاهات و أشكال يمكن الاستدلال عليها في التالي :[4]

- تلجأ بعض الدول إلى اتخاذ بعض السياسات الأمنية أو القرارات السياسية كرد فعل لقرارات و سياسات دولية مثلا :اتخاذ الدول العربية لسياسة حظر بيع النفط على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعم هذه الأخيرة المطلق لإسرائيل ضد الفلسطينيين.

---

[1]- فهمي خليفة الفهدوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص 226-228.

[2]- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات ،المرجع السابق،ص. 152

[3]- بيرتراند بادي ،التنمية السياسية ،ترجمة:محمد نوري المهدوي ، ليبيا،تالة للطباعة و النشر، 2001،ص 170.

[4]- جمال مجاهد ، الرأي العام وقياسه: الأسس النظرية والمنهجية ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2004 ، ص ص، 148-149 .

➢ يتم أحيانا اتخاذ سياسات و قرارات من طرف الدول لمواجهة الدول الكبرى التي تحاول السيطرة أو استعادة السيطرة عليها، سواء تم ذلك بشكل مباشر كالتدخل العسكري ، أو بشكل غير مباشر كالمساعدات، الإعانات، القروض و ما يتولد عنها من مديونية ، مثل : تأميم المحروقات ن قبل الدولة الجزائرية في سبعينيات القرن الماضي ، كسياسة أمنية إقتصادية بالأساس للنظام الجزائري ، تهدف إلى تأمين مصادر مالية للتحرر من التبعية للاقتصاد الفرنسي .

➢ سعي القوى الكبرى إلى غرس و إنشاء أجهزة إدارية متخصصة في الدول الضعيفة لتشكل مراكز بيروقراطية فيها،بهدف إحكام سيطرتها على هذه الدول و توجيه سياساتها بما يتماشى و أهدافها ، بل أكثر من ذلك فقد تكون في حالات كثيرة وراء تعين أعضاء النخبة الحاكمة من الأعضاء الموالين لها و المدعمين لسياستها ، و بذلك تضمن التطابق بين سياساتها و سياسات هذه الدول .

وفي الجزائر لا يزال المواطن يعاني من سياسة بيروقراطية التسيير الإداري الموروثة عن العهد الاستعماري الفرنسي ، رغم المحاولات المستمرة للنظام كسياسة منه لتطوير الإدارة والتحرر من مركزيتها وبيروقراطياتها وتأمين خدمات أفضل للمواطن ، والمثال على ذلك الإصلاحات الأخيرة على مستوى الحالة المدنية بالبلديات بتقليل عدد الوثائق اللازمة لاستخراج جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية .... و الأحوال الشخصية بالمحاكم بخصوص طلب الجنسية والسوابق العدلية ن مع السعة في الإنجاز.

➢ القوى الدولية قد تشكل قوى ضغط على صانعي السياسة العامة كما يمكنها أن تكون مصدرا لتعبئة الرأي العام العالمي ، مما يدفع بالدول الضعيفة المسيطر عليها إلى انتهاج نماذج و سياسات تتوافق مع توجهات الرأي العام العالمي.

نخلص من عرضنا للفواعل الأساسية السابقة المتدخلة في صنع و رسم السياسات العامة إلى التأكيد على أن درجة مساهمة و تأثير الفواعل السياسية في مثل هذه السياسات يختلف حجمه و مداه من فاعل لآخر ، ويعد هذا الاختلاف انعكاسا مباشرا و فعليا للاختلاف و التباين في أسباب و دوافع تدخل كل فاعل سياسي، و أيضا أساليب التدخل الممنوحة للفاعل و مدى قدرته على استخدامها و توظيفها. كما يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي الذي يعتبر المحدد الفعلي لحجم و قوة أي فاعل سياسي في عملية رسم و صنع السياسة العامة ، ففي النظم المتبنية للديمقراطية بشكل فعلي تشهد مشاركة من أغلب الفواعل السياسية في هذه العملية و لو كان ذلك بدرجات متباينة، أما في النظم غير الديمقراطية فإن المشاركة تقتصر على فاعل أو بعض الفواعل السياسية في ظل .ميش الفواعل الأخرى و منعها من القيام بذلك، كما سنرى.

المطلب الثالث : سياسة العقيدة الأمنية للجزائر

إن العقيدة الأمنية للدولة تعني عموما مجموع الأفكار و الآراء و الاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة والمبنية على السياسة الأمنية ، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا الأمنية الحالية أو المتوقع حدوثها ، بناءا على معطيات تاريخية ومستجدات راهنة ، كما تمكن العقيدة من تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني ، وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الآلية والأداة التي تقوم من خلالها الدول بالتعرف على التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها ومن ثم تعريفها لتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة للتعامل معها ، وعليه فإن الإختلانف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الإختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها ن ومن تعدد السياسات الأمنية للدول.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها ، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصانع القرار فيها . كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة ف المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[1].

تكتسي العقيدة الأمنية الجزائرية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي ، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الداخلية والخارجية ، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية ، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة المتوسطة والبعيدة)[2].

يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والايدولوجيا ، كان لها تأثير واضح على هذه سياسة العقيدة الأمنية منذ الأيام الأولى للاستقلال ، كونها نابعة من قيم ومبادئ ثورة نوفمبر المجيدة ، القائمة أساسا على مبدأ الحفاظ على أمن الدولة بعيدا عن أي تدخل في شؤون الدول والشعوب ، وعليه كانت السياسة الأمنية منذ الاستقلال تعمل على تحقيق الأمن الداخلي والخارجي معا وبالتوازي في ظل نشاط الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام ، وفقا للمؤشرات الجيوسياسية المتداخلة داخليا وخارجيا.

---

[1]- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا ، الحلف الأطلسي ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ولتوزيع ، 2005 ، ص 1.

[2]- امحند برقوق ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية ، محاضرة غير منشورة ، الجزائر 2012

وبعد استقلال الجزائر ومع تكون وتطور الدولة في كل الميادين ، بدأت تظهر متغيرات جديدة على الساحة السياسية بالخصوص ، حيث كان لزاما على الفاعلين الأمنيين إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر ، لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة والتي أعقبها بروز ظاهرة عنف جد خطير لم ترى الجزائر له مثيلا منذ الاستقلال ، وهي ظاهرة الإرهاب .

فقد مثل ذلك العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة ،تهديدات حقيقيا للأمن القومي الجزائري ، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة ، فظاهرة العنف و الإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات ، وكذا الجريمة المنظمة ، ساهمت كلمها في إعادة تشكيل هذه العقيدة الأمنية وفق مدركات التهديد الجديدة ، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور لمحاصرة هذه المخاطر و التهديدات الجديدة[1].

فالعقيدة الأمنية الجزائرية تستمد توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين ، والتي ذكرناها سابقا ، وهو ما لاحظنه في التحرك الجزائري إزاء الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو ، وهي الرؤيا التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، خاصة بعد التبعات الأمنية الخطيرة التي أفرزتها الأزمة الليبية بعد سقوط أركان ودعائم النظام وغياب القانون .

فالسياسة الأمنية الجزائرية تصنع في فضائها الجيوسياسي خاصة الإفريقي ، في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها دول الجوار و الساحل وغياب الإستقرار السياسي المهدد للأمن بكل أبعاده ومستوياته ، على طول حدود مقدرة بـ: 6343 كلم ، وأكبر مثال على ذلك حادثة الإعتداء الإرهابي الدولي على المجمع الصناعي البترولي الغازي **بتيقنتورين** بأقصى الجنوب الجزائري في جانفي 2012 وما شكله ذلك من تهديد على الأمن الاقتصادي الوطني و الدولي ، كونه حاول ضرب أهم مقوم من مقومات الأمن وهو الطاقة .

حيث كان لابد على الفاعلين الأمنيين بالجزائر ، التحرك لإنها تلك المشكلة الأمنية ، التي أطلق عليها - وفقا للخبراء الأمنيين والسياسيين الدوليين وكذا الإعلام العالمي- **أزمة تيقنتورين** ، أين كان احتوائها في ظرف جد قياسي ، حيث لاق ذلك ردود فعل وطنية و دولية مشجعة ومهنئة على الشجاعة التي تحلت بها السلطات في البلاد وطريقة التعامل مع الإرهابيين ، وكل ذلك راجع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية الرافضة للتفاوض مع الإرهابيين أو دفع الفدية لهم ، كونها تجرم أصلا قانونيا دفع الفدية وتدعوا لتجريمها دوليا

[1]- منعم العمار ، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ص 48.

كما أن أزمة الساحل الأمنية ، مرتبطة بعدد من المعضلات الأمنية ، أهمها خمسة معضلات كبرى تتمل أساسا في :[1]

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة .
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية .
- البنى الإقتصادية الهشة ، وهو ما يشكل تهديدات متعددة الجوانب يمكن تصديرها للجزائر.
- ضعف الأداء السياسي .
- إنتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي مانسبته 30 %على 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ،كما أنها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة ، وتشير تقديرات تقرير مسح لأسلحة الخفيفة لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق على أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر تعبر مالي والنيجر.

فسياسة العقيدة الأمنية للجزائر، عينها على استقرار أمنها القومي في كل النواحي ، وهي التي خاضت حربا عويصة إستنزافية ضد الإرهاب لمدة فاقت العشر سنوات والتي يطلق عليها في قاموس المصطلح السياسي الجزائري " العشرية السوداء" وعينها الثانية على محيطها الإقليمي خاصة دول الساحل الإفريقي ، ذات البنى السياسية والاقتصادية الهشة ، التي من شأنها نقل جميع أنواع الفشل الأمني عبر حدودها ، مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

يمكن القول أن سياسة العقيدة الأمنية الجزائرية على العموم ، تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق مع الأفكار ، يساعد على تحقيق الأهداف في مجال أمنها الوطني والقومي .

[1]- رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، لبنان ، 2008 ص 18.

المبحث الثاني : محددات السياسة الأمنية في الجزائر

إن السياسة الأمنية الناجحة والهادفة لتحقيق خططها وبرامجها المسطرة ، تتجسد في ظل توافر مجموعة متكاملة ومتناسقة من العوامل المحددة لها والتي يتم في ظلها تطوير أداء الفاعلين الأمنيين سواء السياسيين أو خبراء الأمن ، من أجل تحقيق الأمن الإنساني والبشري على حد سواء ، وبالتالي ضمان بقاء العنصر البشري وتقوية مسببات وجوده واستمراره .

فالنظام السياسي الجزائري يعمل كغيره من الأنظمة في مختلف الدول على تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته وضمان استمراره ، آخذا في ذلك مجموعة من المحددات ، التي من خلالها يرى الفاعلون الرسميون وغير الرسميون ، بأنها فعلا دعائم قوية لتحقيق سياسة أمنية فاعلة وهادفة ، وهي المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، والتي سوف نبينها بالتفصيل كل على حدا في مجموع المطالب التالية .

المطلب الأول : المحددات السياسية

من المهم أن نشير إلى أن الدراسات الأمنية الحالية عادة ما تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع ، بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام ،وبقدر ما تنحوا الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة و الشفافية والمساءلة والمحاسبة ، بقدر ما تكون بصدد التمكين لمضمون أعمق لآمنها وهو الأمن المجتمعي [1].

عادة ما نكون أمام وضعيات معينة تميز الأنظمة التسلطية ، وهي تحول النظام إلى تهديد أمني للمجتمع ، وذلك في الحالات التي يمر فيها هذا النظام بأزمات حادة ن حيث يلجأ إلى اعتماد سياسات أمنية تكون انعكاساتها خطيرة على أمن المجتمع ،لاسيما في الحالات التي يتم فيها انغلاق النظام السياسي وتحجيم قواعد التنافس السياسي والمشاركة السياسية ،وخير مثال حي يعيشه العالم هو :الأزمة السورية.

فمشاركة السياسيين في رسم و صنع السياسة الأمنية إنما يقوم أكثر على الدعاية ، التي ينظر إليها من الناحية النظرية في النظم الديمقراطية على أنها كيان مستقل عن مهام القيادة الأخرى وهناك دائما شعور بالخجل من ممارسة النشاط الدعائي ، من ناحية أخرى استخدام الدعاية في الدول الشمولية مقبول ، وتعكس الدعاية أهداف النظام وتعمل كوسيلة للسيطرة الاجتماعية و المحافظة على النفوذ والسلطة ، وهي مرتبطة بالقهر بدرجات مختلفة ، كذلك هناك ارتباط قوي بين الدعاية والإيديولوجية أو بين الكلمات والأفعال ومن المستحيل في أحيان كثيرة فصل الإقناع عن القهر [2].

---

[1]- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري – الجزائر ،أوروبا ،الحلف الأطلسي ،الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،**2005** ، ص **88**.

[2]- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر (تاريخي – سياسي) ، مصر : مؤسسة شباب الجامعة ، **2009** ، ص **243**.

إن الممارسة السياسية الديمقراطية الحقيقية و التداول السلمي على السلطة في ظل وجود معارضة قوية ، هي بالطبع محددات لها دور كبير في رسم معالم الخارطة الأمنية في أي بلد وإسقاطها على أرض الواقع ، وبالتالي تحدد كيفية تعامل مختلف الفاعلين الأمنيين مع الحالة الأمنية العامة.

يكفي ان نسمع في قنوات الأخبار استقالة مسئولين كبار في النظام بسبب أزمة أو مشكلة أمنية ، خاصة إذا كان هناك ردود فعل سلبية من طرف الرأي العام ، وهذا ما لا نجده في أغلب الأنظمة غير الديمقراطية ، خاصة في الدول العربية ، ففي الجزائر لم يحدث وأن استقال أي وزير أو مسؤول ، رغم كل الأزمات الأمنية والفضائح الإقتصادية و الإجتماعية التي عاشتها وتعيشها البلاد مما يعكس النظرة الاستخفافية للمسؤولين اتجاه الواقع الأمني في الجزائر.

في الجزائر تبنى السياسة الأمنية على الدعاية الإعلامية السلبية أكثر منها على الممارسة السياسية الديمقراطية الحقيقية ، حيث نعيش ذلك مع كل حدث وطني خاصة في الانتخابات الرئاسية ، أين تتم الدعاية دائما لشخصية واحدة ، يتم إظهارها بالملهمة و الكاريزمية ، آخرها كان في الانتخابات الرئاسية **17/04/2014** ، أين كان أداء السياسين والسلطات منصب على التخويف الأمني والتذكير بسنوات العشرية السوداء والتحذير من ضياع سنوات الأمن والاستقرار .

إن سيطرة أحزاب النظام وأحزاب الموالاة على كل مناحي الممارسة السياسية ، و تهميش المعارضة وتقزيمها أو تعمد تغييبها والتقليل من حجمها وإضعاف قوتها ، أثر سلبا في الأداء السياسي وغيب المعارضة التي بإمكانها المشاركة ببرامج سياسية حقيقية ، تساهم بالقول و الفعل في صياغة الخارطة الأمنية للجزائر والتخطيط لإستراتيجية أمنية على كل المستويات والأبعاد الأمنية .

فقناعة الشعب الجزائري بأن همه الوحيد هو توفير الأمن وفقط ، جعل من النظام الحاكم يستثمر في هذا المعطى و يثمن إنجازاته الأمنية على كل الأصعدة ، خاصة مع التأييد الغربي للسياسة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب واتخاذها كمرجعية دولية ، في ظل تنامي التهديدات الإرهابية من قبل تنظيم القاعدة وغياب الاستقرار السياسي والأمني في الساحل ودول الشرق الأوسط.

إن المحددات السياسية في الجزائر ، ترتبط أكثر بالأمن أساسا ، فكلما كان هناك حالة من الخوف واللأمن ، زادت قوة النظام السياسي وأدى ذلك إلى استقراره أكثر وزيادة نسبة التأييد له من قبل الرأي العام الوطني والدولي ، بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إليه من قبل المعارضة الداخلية و الخارجية ، خاصة الأحزاب الإسلامية والعلمانية .

إن اعتماد الفاعلين الرسميين في النظام السياسي الجزائري سياسة الاستثمار في الجانب الأمني ، يحقق لهم البقاء في السلطة وتحقيق السيطرة ، ومن ثم المحافظة على الحكم ، فالمعطيات السياسة في الجزائر ن من خلالها يتم التخطيط والإعداد للسياسة الأمنية.

المطلب الثاني : المحددات الاجتماعية

يعتبر الاستقرار والسلم الاجتماعي من أكثر المحددات قدرة على التحكم في رسم وتحديد سير السياسة الأمنية ، فاتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني ، كلها عناصر قد تخرب التركيبة الاجتماعية لأي أمة ، ومن ثم تدهور العلاقات الإحتماعية بين الأفراد والجماعات وظهور مختلف الآفات الاجتماعية التي تمس مباشرة بالأمن الإنسان.

إن تنامي ظاهرة الفقر وتأزمها أكثر يؤدي إلى الحرمان المادي للأفراد ، ما يضطر بعض الفاءت من مختلف الشرائح والطبقات المجتمعية إلى البحث عن طرق وأساليب مخالفة للقانون والماسة بالأمن العام ،حتى تتمكن من كسب عائدات مالية تؤمن بها حياتها.

كما أن الانفجار الديموغرافي ، الذي يتماشى عكس النمو الاقتصادي ، بدوره يؤثر مباشرة على السلم والأمن في أي دولة ، ففي الوقت الذي ترفع فيه المنظمات الدولية شعار الحرب ضد الفقر ،وتتعهد بتقليص عدد الفقراء ، تقف التوقعات حول الزيادة السكانية والبطالة والهجرة كتحديات أخرى ،حيث تشير إلى وصول سكان الأرض إلى تسع مليارات نسمة بحلول العام **2050** ،أي بزيادة قدرها **50 %** ، ويفيد تقرير صندوق السكان والتنمية إلى أن **49** بلدا من البلدان الأقل نموا ولاسيما الفقيرة منها سوف يتضاعف عدد السكان فيها ثلاث مرات وسوف تواجه صعوبات في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية[1].

وعليه يعتبر الواقع الاجتماعي من بين المحددات القوية للسياسة الأمنية ، حيث أن الفاعلين الأمنيين ومن خلفهم القادة السياسيين ، في صناعتهم للسياسة الأمنية الناجحة لابد وأن تكون لديهم مؤشرات تنموية قوية تجعلهم يرتكزون عليها لدعم خططهم وبرامجهم ونحقيق أهدافهم ، كما أن تدني معدلات الفقر والبطالة والأمية و ارتفاع مستوى الدخل الفردي كلها مؤشرات تساعد على الاستقرار الاجتماعي ، الذي بدوره يساعد على رؤى إستشرافية متفائلة أكثر ، تعمل على طمأنة الفاعلين الرسميين، وبالتالي جعل التخطيط الأمني يتماشى وهذه الرؤى.

وفي الجزائر ، يرى أغلب المحللين السياسيين والخبراء الأمنيين ، بأن السياسة الأمنية في الجزائر لا تتماشى و المحدد الاجتماعي ، كون عوامل الاستقرار الاجتماعي هشة ، حيث أن السلم الاجتماعي يتم شراؤه بالريع البترولي ، وهذا مؤشر غير سار ، بحيث يجعل القادة السياسيين والشركاء الأمنيين يتنبئون دائما بالأسوأ ، خاصة أمام الاحتجاجات الاجتماعية اليومية التي تصل إلى حد الانتحار حرقا وذلك بمعدل خمس حالات في الشهر عبر كامل التراب الوطني ، وكذا ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب التي وصلت **15 %** ، حسب مراكز دراسات مستقلة وطنية وأجنبية.

[1]- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،لبنان ، **2008** ،ص **18**.

المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية

إن ما يميز البيئة الإقتصادية هو عنصر المنافسة وعدم اليقين ، هذان العنصران يوصفان في المجال الاقتصادي بالمخاطر العادية أو التهديدات العادية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التمييز بين التهديدات العادية والتهديدات الاستثنائية في البيئة الاقتصادية ، فهناك من التهديدات الاقتصادية التي عادة ما لا تدركها الدولة على أنها تهديدات للأمن ، من بينها التلاعب بالأسعار ، التخلف عن تسديد الديون ، مراقبة العملات وغيرها من المعاملات الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر مع الاقتصاد الوطني[1]

لقد أدت قواعد التجارة الدولية المتمثلة بشكل رئيسي بفتح الحدود وتحرير القطاعات الصناعية والخدماتية والزراعية ، أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار بدون قيود جمركية ، إلى الأضرار وإحداث الاضطراب في الصناعات المحلية ، والمؤسسات التجارية للدول النامية ، لأن قطاعات هذه الدول ومنتجاتها الوطنية في إطار السوق المفتوحة ، غالبا ما تتصف بحجم صغير ومتوسط ، مما لا يسمح لها بالمنافسة الكونية مع الصناعات الأجنبية للدول الصناعية المتطورة ،أو مواجهة الاستيراد والمنتجات الرخيصة وفقا للمعايير الدولية ، وبالطبع هذا الوضع سيهدد الوظائف وسبل عيش الناس[2].

يمكن أن تكون بعض أنواع الاستثمار غير مفيدة ويمكن أن تخفي سياسة معينة في طياتها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الاقتصاد الوطني والدليل على ذلك ، أن نظام الاستثمار العالمي قد سلب حق الدولة في الانتقاء من بين المشاريع الاستثمارية وتنظيمها طبقا لأهدافها وأولوياتها القومية وخاصة في قطاع الإنتاج الصناعي الموجه نحو التصدير ، ما أعاق التنمية وعرض الإستقرار الاقتصادي للخطر[3].

إن المحددات الاقتصادية ، تعمل بطبيعة الحال على تحديد الطرق العريضة ، التي من خلالها يمكن للفاعلين الرسميين وغير الرسميين من التأثير على البيئة الأمنية ، كون الاقتصاد بكل مكوناته يساهم مساهمة فعالة في رسم وتحديد معالم السياسة الأمنية ، فكلما كان الاقتصاد متكامل والأداء جيد ، ساهم ذلك مباشرة في إرساء دعائم الأمن والاستقرار ، و كانت السياسة الأمنية أكثر قوة ، والفاعلين الرسميين أكثر ثقة بالنفس و صدقا وشفافية في رسم السياسة الأمنية وتحديد معالمها ، وكلما كان الاقتصاد هشا أدى ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني ، ضعف السياسات الأمنية ، ومن ثم زيادة ضغط الفاعلين الرسميين ، ومشاركتهم أكثر في رسم السياسة الأمنية .

---

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، **2011** ، ص **23** .

[2]- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، مرجع سابق،ص **24**.

[3]- المرجع نفسه ، ص **25**.

فلاشك أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية القوية ، التي يعمل من خلالها الفاعلون الرسميون على تحديد وتوجيه السياسة الأمنية ورسم خططها ، وذلك بناء على المعطيات الإقتصادية المتوفرة ، و القوة الإقتصادية تمثل عنصر هام من عناصر رسم السياسة الأمنية ، وهي تظهر من خلال عدة مؤشرات وعناصر نبينها كما يلي :

- حجم الناتج الإجمالي.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .
- حجم القاعدة الصناعية للدولة .
- معدل النمو السنوي للإنتاج .
- حجم إنتاج مصادر الطاقة .
- حجم احتياطي مصادر الطاقة .
- المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منها .
- نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان.
- حجم الأراضي الصالحة للزراعة بآلاف الهكتارات .
- المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ونصيب الفرد منها.
- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية.
- حجم إنتاج المعادن الإستراتيجية .
- نسبة ألأراضي المروية من المساحة الزراعية .

والدارس للاقتصاد الوطني الجزائري ، يرى بأنه لا يزال بعيدا عن تحقيق غايات الأمن وأن السياسة الأمنية المبنية عليه ، إنما تعتمد على الريع البترولي ، كون **98** بالمئة من الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات ، كما أن القاعدة الصناعية ضعيفة وهشة وغير متنوعة وتفتقر للصناعات الثقيلة الإستراتيجية ، التي تؤمن للدولة احتياجاتها واستقلاليتها عن الاستيراد ، كما أن السياسة الأمنية للدولة من الجانب الاقتصادي ، تعتمد على سياسة العصا والجزرة في تعاملها مع الإضرابات العمالية والاحتجاجات الشعبية، والتي دائما ما يسارع القادة السياسيون إلى استغلال المعلومات الأمنية المتوفرة أو التعامل مع أي أزمة أمنية طارئة ،باعتماد أساليب الرفع من الأجور لشراء الأمن والسلم .

إذا المحددات الاقتصادية ، تبقى عنصر هام في رسم السياسات الأمنية في الجزائر وفي كل البلدان ، ويجب أن تؤخذ هذه المحددات بعين الاعتبار ، وأنه على الفاعلين الرسميين التعامل بجدية أكثر مع مقومات الاقتصاد الوطني ، حتى يساعد ذلك أكثر على استتباب ألأمن في كل المستويات، ومن ثم نجاح السياسات الأمنية ، بتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها المسطرة.

المطلب الرابع: المحددات الثقافية

تعتبر العوامل الثقافية – كل ما يتصل بالأفكار والقيم – وكذا عوامل الشخصية القومية **National Character** من أهم محددا السلوك على المستوى الاجتماعي ، ومن ثم من العوامل الموجهة للسلوك السياسي الذي يعمل من خلاله القادة السياسيون على صنع السياسة الأمنية واتخاذ القرارات الأمنية الصائبة .

ويقصد بالشخصية القومية ، ذلك النمط العام من أنماط الشخصية أو الخصائص التي يشترك فيها غالبية سكان هذه الدولة ، وقد أثبتت البحوث والدراسات أن مواطني أي دولة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكوينا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى[1].

فالنخبة التي تشارك في عملية صنع السياسة الأمنية واتخاذ القرارات الأمنية في أي دولة تتأثر بحكم انتمائها إلى شعب الدولة وتميزها بنفس خصائصه النفسية والثقافية ومكونات هويته ، وكذا بنفس مقومات الشخصية الوطنية ، ومن ثم فإن الفهم العميق للسياسة الأمنية لدولة ما ، يتعين عليه أن يأخذ بالاعتبار أثر العوامل الثقافية المؤثرة في تكوين الشخصيات الوطنية ، كون فهم هذه الأخيرة ، يتيح إمكانية التنبؤ بردود أفعال متخذي القرار في مواقف معينة لدولة ما وكذا ردود أفعال شعبها ، خاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني ، والذي يعتبر عنصر جد حساس ومتحكم في المسار العام للسياسة العامة المتبعة من قبل سلطات النظام في أي دولة.

حيث أنه لا يمكن إلغاء البعد الثقافي لصانعي السياسة الأمنية ، بل يجب التأكد من مدى حرصهم على حفظ الهوية الثقافية للدولة التي ينتمون إليها ، ودرجة اعتزازهم وفخرهم بالإنتماء إلى شعبهم وكذا مدى استعدادهم للتضحية حتى بأنفسهم من أجل صون الهوية الوطنية ومكوناتها الثقافية ، فمتى تمتع القادة السياسيون بالروح الوطنية كان ذلك عامل مساعد على توجيه السياسة الأمنية نحو تحقيق الأهداف المسطرة لها وجعلها أكثر واقعية وتعامل بجد مع كل المستجدات والتوقعات الأمنية ، فالبعد الثقافي له دور كبير في رسم معالم السياسة الأمنية .

كما يمكن من خلال الفهم الصحيح للخصائص السيكولوجية لشعب ، ما اختيار الأسلوب الأمثل للتعامل معه فيما يتعلق بخيارات السياسة الأمنية ، ويمكن أن يطبق هذا الأسلوب على المستوى الفردي من خلال دراسة شخصية متخذ القرار ذاته ، بحيث يكون في استطاعة الفاعلين غير الرسميين التنبؤ بصورة دقيقة بقراراته وكذا ردود أفعاله ، بل وأحيانا القيام بما يشبه عملية التحكم عن بعد في توجيهه.

[1]- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر (تاريخي – سياسي) ، مرجع سابق ، ص **211**.

فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الهوية الثقافية تلعب دور في تحديد سمات صناع السياسة الأمنية ، ومن أبرزها الدراسة التي قام بها الفرنسي " أندريه سيقفريد" حيث استطاع تحديد السمات العامة للشخصية الوطنية لبعض الشعوب ومن أبرزها:[1]

أن الشخصية القومية الألمانية ، تتسم بالإحساس بالقوة المرتبطة بالقسوة وكذلك الصرامة والتسلط وبصفات النظام والجدية والمثابرة والتكاتف والشعور بالجماعة.

أما الشعوب اللاتينية ، فتتسم بالتفكير العقلاني والمنطقي ، وكذلك بصفات الكبرياء والأنفة والزهو والعاطفة ، والارتباط بالأرض والأسرة وحب النقد وروح التضحية والروح الثورية ، والحرص على المال.

أما الشعب البريطاني ، فيتسم بالتفكير العملي والعناد ، والشعور بالمسؤولية والانضباط والطاعة والمحافظة.

فيما الشعب الأمريكي ، فيتسم بالتفكير المادي وروح المنافسة والكرم والشعور بالقوة وبالقدرة على التحكم في الأحداث.

فالمحددات الثقافية تلعب دور كبير في توجيه و رسم الإرادة السياسية لدى الفاعلين الرسميين ، وتحدد طبيعة السياسة الأمنية وكذا الأحكام المسبقة التي يمكن أن تصدر بخصوصها من قبل الرأي العام.

فالجزائر في تركيبتها الثقافية المتعددة والمترابطة في نفس الوقت ، جعلها تحدد سمات القادة السياسيين وطريقة أدائهم وطبيعة قراراتهم ، التي تعتبر ذات بعد إسلامي ، عربي ، إفريقي ، غير منسلخة عن الهوية الحقيقية للأمة المغاربية ككل ، وهي الهوية الأمزيغية.

إن العرق الأمازيغي معروف بحريته وشجاعته وعدم تقبله لأي عدوان أو أي تسلط ورفض التدخل في شؤون الشعوب والأمم الأخرى ، بدليل أن التاريخ يشهد على عدم عدوانية الأمة الأمازيغية ، كون هذا الشعب ليس من ثقافته استعمار الأمم الأخرى .

كما أن روح التسامح التي يتصف بها الشعب الجزائري كثقافة راسخة في مكونات هويته ، أعانت وساعدت ومكنت القادة السياسيين على رسم السياسة الأمنية للجزائر بعد العشرية الدموية التي مرت بها البلاد ، فيكفي أن المصالحة الوطنية هي نتاج هذه السياسة الأمنية ، التي بفضلها عاد الأمن و الإستقرار إلى ربوع البلاد.

وعليه يمكن القول أن الخصائص المشتركة للشعب الجزائري في ثقافته وهويته هي من بين العناصر المحددة للسياسة الأمنية في الجزائر.

[1]- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي(تاريخي – سياسي) ، مرجع سابق، ص **213**.

المطلب الخامس: المحددات البيئية

تعد المحددات البيئية عامل اخرمن العوامل المحددة للسياسة الأمنية ، والمقصود هنا بالمحددات البيئية هو العوامل الطبيعية والجغرافية ومختلف الظواهر و المشكلات المتعلقة بالبيئة ، إذ أن البيئة في وقتنا الحالي أصبحت ذات قيمة ومكانة جد مهمة في أولويات السياسات العامة ن فيكفي أن نشير بأن الدول المتقدمة الآن تعتمد سياسة الاقتصاد الصديق للبيئة ، وهذا حماية للبيئة من كل الأخطار ،خاصة التلوث ، وفي نفس الوقت الحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

عقب انتهاء الحرب الباردة عرفت الدول والأفراد والمجتمعات أبعاد جديدة من السياسات الأمنية ، المتعلقة بالبيئة ،نتيجة ما لحق به من تدهور وما تبعها من تغيرات مناخية ، وإتلاف للأراضي ، وتهديد للحياة المائية والبرية والجوية ،الشيء الذي حمل تداعيات و انزلاقات خطيرة على استمرارية الحياة على كوكب الأرض ومن ثم أصبح الأمن الإنساني مهددا نتيجة التدهور البيئي الذي تسبب فيه الإنسان نفسه، لاستغلاله المفرط للطبيعة وتخريبها .

فالدول الصناعية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات والطبقة الحاكمة الفاسدة في الدول النامية ،هي المسبب الرئيسي للتدهور البيئي في القرن العشرين ،عصر الثورة الصناعية الثانية والتطور التقني ، حيث استغلت الإمكانيات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال الموارد الطبيعية فأسلوب التنمية لقديم الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن ، كان له إنعكاست سلبية على البيئة والبشر ، ومن أعظم المشكلات البيئية ، ظاهرة الاحتباس الحراري ، تآكل طبقة الأوزون ، ظاهرة التصحر ، ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي ، ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والآثار ،مشكلة النفايات الصناعية ، المشعة والكيماوية ،وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات ، تلوث البيئة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات ، تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات ، الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة [1].

والجزائر كغيرها من الدول معنية بهذه المشكلة وظواهرها المختلفة ، حيث تعاني من مشكل التصحر وقلة المياه بسبب التذبذب المناخي ، وتلوث سواحلها وكذا الإنبعاثات الغازية خاصة في المناطق الصناعية بالشمال أو بالجنوب ، ومخلفات التجارب النووية الفرنسية بأكثر من منطقة صحراوية الشيء الذي يشكل خطرا على أمن وسلامة البشر والحيوان والنبات، خاصة مع انتشار الأمراض والأوبئة الغير معروفة سابقا في المجتمع الجزائري ، حيث استدعى ذلك تضافر الجهود وتكاتفها من قبل الفاعلين الرسمين وغير الرسميين ، للخروج بسياسات بيئية آمنة.

[1]- وهبة صالح ، قضايا عالمية معاصرة ، مصر: دار الفكر ، 2001 ، ص 97

المبحث الثالث : تحديات السياسة الأمنية في الجزائر

إن السياسة ألأمنية في الجزائر رغم أن صانعيها ومنفذيها يعملون على تجسيد خططها وتحقيق أهدافها إلا أن هناك مجموعة من العوامل تحول دون التحقيق الكلي لهذه الإستراتيجية وتتمثل في مجموعة من التحديات خاصة الأمنية والسياسية .

المطلب ألأول : التهديدات الأمنية :

لقد شهدت العقود ألأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين احتضارا في الديمقراطية وحقوق الإنسان وانتشار واسع للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ،ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وهي تتوزع بنسب متفاوتة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية و أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، هذه التحديات طرحت أسئلة حول مصير الأمن الجماعي ، وقد أكد تقرير التوازن العسكري (1999- 2000) الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن ، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتصدر قائمة الدول بالنسبة لسوق السلاح ،حيث لا زالت التوترات سائدة ، حيث أن المستفيد الأول من تجارة السلاح هي الشركات المتعددة الجنسيات ، النشطة جدا في قطاع الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة و الاتصالات العسكرية ، وهذه التجارة لازالت تغذي النزاعات المختلفة في العديد من مناطق العالم ، التي تؤثر على الأمن والسلم الدوليين

ويزداد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب ، الذي أصبح ظاهرة عالمية ، ترافقت مع ظواهر العنف والجريمة المنظمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم أساليب العمل والأهداف مع إيجاد بؤر عالمية مواتية في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانحدار القيم الاجتماعية والإنسانية وطغيان العولمة المادية وتفاقم النزاعات الأهلية والدولية ، ولكن ألإرهاب ليس ظاهرة لصيقة بالعالم العربي والإسلامي حصرا ،إذ إنه ينتشر في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا و إفريقيا منها حركة الألوية الحمراء الإيطالية ، الجيش الأحمر الياباني ، منظمة إيتا الباسكية الإسبانية والميليشيات الطائفية في إيرلاندا والمليشيات المسلحة في أمريكا الوسطى والجنوبية والمرتبطة بكارتيلات المخدرات في كولومبيا والبرازيل[1].

والجزائر دولة وشعب من أكثر الأمم تضررا بظاهرة الإرهاب و الأدرى بخطورته ودرجة تهديده للأمن والسلم الوطنيين والدوليين ، فقد عن الجزائريون من غياب الأمن لأكثر من عقد من الزمن وعايشوا كل مآسيه وتبعاته ، وكيف أن الإرهاب استطاع أن يعرقل عجلة التقدم والتطور و يغيب ألأمن كليا وعلى كل المستويات والأبعاد ، بداية من الأمن البشري إلى الأمن السياسي والأمن الاقتصادي وكذا الأمن الاجتماعي والثقافي والأمن البيئي ...إلخ .

[1]- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2008 ،ص 29، 30

إن المخاطر الأمنية غير التقليدية زادت في هذا العصر ، فالتهديدات الأمنية لم تعد من الجواسيس و الجيوش والدول ، بل من الأفراد والجماعات ، ولم تعد الحروب بالجيوش ، بل بالمعلوماتية وشبكة الأنترنات ، فمجموعة إجرامية مختصة في المعلوماتية قادرة على تخريب شبكات المعلوماتية و تعطيل ملاين الحواسيب و تعطيل مهام الإدارات واختلاس الملايين من الحسابات البنكية .

لذلك نجد بأن السلطات الجزائرية رفقة كالم الشركاء الأمنيين ، تجدهم في سياستهم الأمنية يولون أهمية جد بالغة للأمن من كل النواحي ، وذلك بالإحاطة بكل مسببات أللأمن والاستقرار، و حصر مشكلاته ولعمل على إيجاد الطرق والوسائل والأساليب الأنجع للحفاظ على الأمن .

كما أن مجموعة إرهابية مكونة من عدد قليل من الأشخاص ، قادرة على تدمير بنايات كبرى وقتل الآلاف من ألأشخاص ، كما حصل في أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة ألأمريكية ، حيث أن كل شبكات الجواسيس والترسانة العسكرية القوية والمتطورة ، وكل الإجراءات الأمنية الجد معقدة المعتمدة أحدث التقنيات ، لم تتمكن من كشف هذا المخطط الإرهابي ، حيث عاد ذلك بالنقد للسياسة الأمنية المتبعة ، والتشكيك في قدرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين مواطنيها من هكذا أخطار وتهديدات أمنية.

كما أن شخصا واحد قادر على فضح أسرار أمنية خطيرة لدولة ما قد تعرض مصالحها للخطر ، وقد تثير الرأي العام العالمي عليها والحكومات والدول ، وحتى تعريض مصالح وأمن الدول للخطر المباشر ، مثل قضيتي "ويكيليكس" و "سنودن" ، أين تم عرض برامج معلوماتية أمريكية غاية في السرية عبر شبكة الأنترنات ، تتضمن ملفات وتقارير حول قضايا دولية ساخنة ، ومعلومات إستخباراتية تجسسية ، و كيف أثار ذلك حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية من تصرفات "سنودن" الذي يعد من بين أكبر المطلوبين للعدالة الأمريكية ، كونه كشف عن أسرار جد خطيرة ، قد تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر ، وما نتج عن ذلك من ردود أفعال دولية منتقدة للولايات المتحدة الأمريكية ، حول سياستها الخداعية ، خاصة من قبل الدول الغربية الحليفة لها ، لما في ذلك من تجس على مصالحها وتهديد لأمنها واستقرارها .

لذا فإن فاعلوا السياسة الأمنية في الجزائر ، يعون تماما متى حجم الأخطار المختلفة من اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وبيئية وعولمة ومعلوماتية ....إلخ المهددة للأمن ، حيث أ، كل مخططات التنمية في إطار السياسة العامة ، تأخذ بعين الاعتبار شتى أنواع المخاطر المهددة للأمن ، سواء داخليا أو إقليما ن حيث نجد ذلك في الخطابات الرسمية للقادة السياسيين وأجندات عملهم ، وكذا في التحركات العملية للقادة الأمنيين ، فالسياسة الأمنية الجزائرية مبنية على مجموعة من الضوابط القانونية و الاتفاقيات الأمنية المشتركة لدرأ كل الأخطار الأمنية التي قد تؤثر على تنفيذ خطط وبرامج السياسة العامة والتي من بين مكوناتها السياسة الأمنية طبعا.

المطلب الثاني : التهديدات السياسية

من المهم أن نشير هنا إلى أن الدراسات ألأمنية الحديثة عادة ما تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع ، بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام ،بقدر ما تنحوا الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة والشفافية والمسائلة والمحاسبة بقدر ما تكون بصدد التمكين لمضمون أعمق لأمنها وهو الأمن المجتمعي.

مع العلم أن الأنظمة التسلطية عندما تمر بأزمات سياسية حادة ، عادة تتحول إلى أنظمة مهددة للأمن المجتمعي ، حيث يتم اللجوء إلى إجراءات أمنية تكون انعكاساتها خطيرة على أمن المجتمع ، سيما في الحالات التي يتم فيها انغلاق النظام السياسي وتحجيم قواعد التنافس السياسي والمشاركة السياسية.

فقد أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال التسعينات من القرن الماضي إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له ، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ، خاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة ، وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس ألأمنية للجزائر ، ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة ، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، إلا أن هدا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر التي لازالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل ، فلازالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية ن إن حل معضلة هذه الشرعية ، يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الإستبعاد والمشاركة ، ومن هنا فإن استمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا مادامت هذه الإشكالية قائمة .

المطلب الثالث: التهديدات الاجتماعية:

ما يعاب على السياسة الأمنية في الجزائر هو اهتمامها أكثر بمجال الأمن السياسي والتهديدات الأمنية وتجاهل مجال الأمن الاجتماعي وفي الحقيقة فان ذلك يرجع إلى ثلاث اعتبارات أساسية :

الأول: هو التركيز على التصدي لظاهرة الإرهاب ونشاط الجماعات الإسلامية المسلحة باعتباره التهديد الأمني الرئيس دون الاهتمام بالتهديدات الأمنية الموازية والتي تجد أسبابها بصورة مباشرة في الواقع الاجتماعي , فالتهديدات الاجتماعية التي تجد مصدرها في الظروف الاجتماعية تعدد من أكبر المخاطر المهددة للأمن ، والتي يتولد منها الإجرام بمختلف أشكاله وأنواعه

الثاني : تركيز الجانب الدعائي في السياسة الأمنية على مجال مكافحة الإرهاب ، فقد اثر ذلك بشكل سلبي في اتجاه دعم الاستقرار الاجتماعي وعدم وجود نظرة مستقبلية عن التهديدات الأمنية الإجتماعية خاصة بعد مرحلة الإرهاب ، والملاحظ أن الخطاب السياسي الرسمي ، قد وظف السياسة الأمنية بشكل دعائي أكثر منه بوجود نظرة واقعية للتهديدات الأمنية في المراحل المستقبلية .

الثالث : أن السياسة الأمنية ومن خلفها السياسة العامة ن قد وظفت الأجهزة الأمنية قلب الصراع السياسي ، حيث اثر ذلك بالسلب على فاعلية الأدوار الاجتماعية لهان خاصة في مجال مكافحة الجرائم التي استفحلت في المجتمع ونخرت الاقتصادي الوطني وأصبحت خطر حقيقي يهدد الأمن الوطني والقومي .

وبالمجمل فان السياسة الأمنية للجزائر في المجال الإجتماعي خاصة في العشرية الحمراء وما بعدها ، قد تعاملت سلبيا مع مجال الأمن الاجتماعي ن الذي صار يشكل المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الأمني ، فالمخزون المجتمعي من العنف الذي وصل إلى اعلي درجات تراكمه في مرحلة الإرهاب قد تبلور في السنوات الأخيرة ، كعنف مجتمعي متعدد الأبعاد والأوجه، باعتباره الوسيلة الأمثل للتعبير عن المطالب الاجتماعية ، وفي الوقع فان السلطة الرسمية التي كانت سياستها الأمنية منصبة على إنهاء كافة التهديدات الإرهابية ، قد وجدت نفسها في مأزق حقيقي للمواجهة المباشرة مع كل التهديدات الإجتماعية ، خاصة بعد انتشار الفقر من جهة ، وظهور طبقة جديدة ذات ثراء فاحش ، نتيجة تبييض ألأموال الوسخة ذات المصادر المشبوهة ن حيث أن السلطة وجدت نفسها أمام مطالب مجتمعية مشروعة ، والتي كان يرجى تحقيق نسبة كبيرة منها من خلال السياسات التنموية المتعاقبة التي عرفت تعطلا أو فشلا في تحقيق الأهداف.

وما يضاف إلى فشل السياسة الأمنية في احتواء التهديدات الأمنية المجتمعية هوعدم وجود أي مؤسسات وسيطة ذات أهمية يستطيع المواطن الاعتماد عليها للتعبير عن مطالبه والتكفل بها

ومن الملفت للانتباه أن المناطق الحضرية والريفية تشترك في ذلك رغم اختلاف طبيعتها على اعتبار أن مجالات ضعف الأمن الاجتماعي تكاد تكون نفسها ، ومن المظاهر المهمة أيضا لسلبية التعامل مع مجال الأمن الاجتماعي هو انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتعبير مناقض للانتماء والولاء للوطن في حين أن الأمن الاجتماعي في بعده الاجتماعي يهتم بشكل مباشر كما ذكرت سابقا بتعزيز الانتماء للهوية الوطنية.

فبالإضافة إلى التهديدات الإرهابية التي أثرت كثيرا على تحقيق أهداف السياسة الأمنية ، تلك المتعلقة بالهوية ، ، فرغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال ن إلا أن إرتباطها ي الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري .

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الإجتماعي والثقافي على الأمن القومي ، فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسوي سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة .

إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي والذي من خلاله يتم انتاج وبلورت تكامل واندماج اجتماعي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا وفعالا من خلا اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكنها أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري ، ويكفي فقط أن نذكر هنا التحدي الذي تفرضه معالجة القضية الأمازيغية للجزائر وضرورة التعاطي منعها بمنهجية تؤدي إلى تحقيق الإستقرار كخطوة لتثبيت أسس عقيدة أمنية متكاملة .

وعليه يمكن القول أن تهديدات الأمن الإجتماعي يمكن إحتوائهامن خلال :

أ- أن مفهوم الأمن الاجتماعي بأبعاده المختلفة يجب أن يكون المحور الأساسي في بناء و تخطيط الاستراتجيات والسياسات الأمنية باعتباره قد صار المجال الأهم لعدم الاستقرار الأمني .

ب- أن تهديدات الأمن الاجتماعي مرتبطة في الغالب بالظروف الاجتماعية غير المستقرة لفئات مجتمعية مختلفة ولذا فان السياسات التنموية يجب أن تركز على الشق اجتماعي دائما للوصول إلى مستوى معقول من الاستقرار الاجتماعي.

ج- إعادة الاعتبار لدور الوسائط الاجتماعية وتحديدا منظمات المجتمع المدني بحيث يضمن من خلالها التعبير السلمي عن المطالب الاجتماعية وتوسيع حجم المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار السياسي بالشكل الذي يؤدي إلى انتفاء وضع الاحتكار الموجود الآن.

د- توسيع الأدوار الاجتماعية للأجهزة الأمنية فمعطيات الصراع السياسي الحاد داخل نظام الحكم والتي كانت منذ الاستقلال ن قد تغيرت في الفترة الراهنة ، ولذا يراهن على الوصول إلى وضع امني – وتحديدا فيما يتعلق بأداء الأجهزة الأمنية – لا يخضع لعامل التسييس وبالمقابل يضمن اكبر قد من الدور لهذه الأجهزة.

المطلب الرابع: التهديدات التكنولوجية و المعلوماتية

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلوماتية وسيلة وهدفا وقيمة عالية في تحقيق أهداف السياسات الأمنية ، ولأن الحصول عليها قد أصبح أسهل وأرخص من أي وقت مضى ، خاصة في ظل التحولات التي يعيشها العالم في ظل العولمة ، ولأن المعلومات ذات قيمة أمنية ، وسياسية ، وإدارية مهمة ، فقد أصبح الحصول عليها بالطرق المقبولة وغير المقبولة عملية مهمة ، نجم عنها التفكير بحمايتها ، إذا كانت ذات قيمة عالية وذلك بحسب المجال المعني بها ،خاصة وأن العالم اليوم أصبح قرية صغيرة ، واعتماد الدول والأنظمة لسياسة ما يعرف بالحكومة الإلكترونية ، التي تعطيك كامل المعلومات والخدمات في ظرف وجيز وقياسي ، ولذلك وجب حماية هذه المعلومات من خطر استهدافها وتدميرها ومن ثم تعطيل مصالح الدول وإلحاق الأضرار بها ، وهذه الحماية طبعا ، تكون بتجنيد كل الطاقات البشرية والمقومات والوسائل التكنولوجية ،وعلى رأسها الأجهزة الأمنية التي تعرف كيف تتعامل مثل هذه الأخطار والتهديدات.

لذا بدأ الحديث عن البناء التحتي المعلوماتي، وسميت بعض المكونات المهمة في هذا البناء ، بالبناء التحتي المعلوماتي الحساس ، والذي يؤدي تعطيله أو تدميره إلى وضع المجتمع في حالة فوضى في وصول الخدمات الأساسية (كالماء والكهرباء...ألخ.) وقد استدعى هذا اهتمام الحكومات لتوفير السبل الكفيلة بحمايته ، وظهر العديد من الخطط لصيانته وبحث البدائل الدفاعية اللازمة وقت الحروب والسلم ، فحتى الحروب أصبحت حروب معلومات ، جيوشها الدخلاء والقراصنة والهواة الجواسيس ، ويمكن القول إن الرصاص قد استبدل بالبيانات وبالصفر الواحد ،وأن الجندي قد استبدل بالدخلاء والمتسللين ، والجواسيس وحتى الهواة ولأطفال [1].

من هنا نرى ما يجري من خلال تكنولوجيا المعلومات والتأكيد على دورها في الجانب ألأمني للعملية السياسية ، فالأمن الإلكتروني في هذه الأيام ، أصبح من الهواجس الشائعة جدا في الكثير من الأعمال ، بسبب اعتماد هذه الأعمال على التقنيات الإلكترونية في الكثير من مراحل العمل السياسي ومن جهة أخرى فقد حققت التكنولوجيا تقدما من نواحي أخرى في عمليات المراقبة والعمليات ألأمنية السياسية [2].

فالجزائر كونها جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي وفي إطر العولمة فأنها لا محال اليوم أو غدا ستكون تكنولوجيا المعلوماتية هي أهم ركيزة في تسير وإدارة شؤون مؤسساتها ومواطنيها ، وعليه لابد على كل الفاعلين في ميدان السياسة العامة أن يأخذوا تهديدات المعلوماتية على محمل الجد ، وأن يتم الاستعداد لذلك جيدا ، في إطار سياسة أمنية حقيقة ، تبنى على العنصر

---

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، العربية السعودية : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011 ، ص ص 36 - 39.

[2]- رو اء زكي الطويل ، الأمن الولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012 ، ص 194 .

البشري المؤهل وتجنيد الوسائل والآليات الكفيلة بحماية الأمن الوطني من هكذا تهديد ،وذلك بإشراك كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

وعليه بدأ الاهتمام منذ الوهلة الأولى من قبل فواعل السياسة الأمنية بالجزائر ، بإنشاء حماية خاصة بالاقتصاد الإلكتروني مضادة للتجسس الإلكتروني ، وضد خرق الدخلاء لنظام المعلومات ، والحرمان من الخدمات ، كإمطار البريد الإلكتروني بالرسائل غير المرغوب فيها ، خاصة في ظل إطلاق خدمات تكنولوجيا الجيل الرابع للهاتف الثابت والجيل الثالث للهاتف النقال ، فلقد تبدلت المفاهيم الأمنية الكلاسيكية للمعلومات ، وحلت مفاهيم أمنية حديثة للمعلومات ، تتماشى مع البناء التحتي المعلوماتي ،خاصة مع الرقمنة الحديثة لكل الإدارات ومختلف القطاعات ، وكذا العمل تدريجيا على إنشاء الحكومة الإلكترونية ،من خلال مختلف الخدمات الإدارية التي يتم تقديمها للمواطن للتقليل من ظاهرة البيروقراطية الإدارة ، وكمثال على ذلك : الإجراءات الأخيرة المتخذة من قبل عدة هيئات تنفيذية ، كخدمات الحالة المدنية بالبلديات وخدمات البريد وخدمات الأحول الشخصية على مستوى المحاكم .

وكل هذا الكم الهائل من المعلومات يحتاج لحماية أمنية رقمية ، للتصدي للإرهاب الإلكتروني أو الافتراضي ، وجرائم المعلومات ، خاصة أنه أصبح نقل المعلومة من مكان لآخر ، عملية في غاية السهولة واليسر ، ونقل مليارات الدولارات عبر الحيز الفضائي دون الحاجة إلى دخول البنوك ، ودون الحاجة إلى الترتيبات والإجراءات الأمنية المعقدة والطويلة ، كل هذه التغيرات جعلت الأمن في عصر المعلومات مختلفا عنه في ما قبلها ، وكمثال عن حماية خدمات المعلوماتية ، فقد تم إنشاء مركزين وطنيين للمحفوظات الوطنية الخاصة بخدمات الحالة المدنية الأول عملي بالجزائر العاصمة والثاني احتياطي بولاية الأغواط ، يتم الرجوع إليه واستغلاله في حالة تعرض الأول لأي تهديد أمني .

المطلب الخامس : التهديدات البيئية

تعد مشكلة التصحر تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري ، فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية ، فمشكلة التصحر ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المتكاملة للتربة والغطاء النباتي والمياه ن ويشكل تفاقم هده الظاهرة تهديدا ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب ، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش .

بدورها تعد مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر وكذلك بالاستغلال والتسيير الشيء لها ، تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان وحاجات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى المشاريع البنية التحتية للماء ن فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا عن الاحتياجات المائية والأمن المائي في الجزائر[1] .

ولا يفوتنا في نهاية المطاف أن نشير إلى مصادر أخرى لتهديدات الأمنية المتعلقة بالبيئة وهي قضايا التلوث والمخلفات ، وتعد الجزائر من الدول التي تعرف تفاقمنا لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر لتنوع البيولوجي والتي أصبح البعض منها مهددا فعليا ، ففي العديد من المناطق خاصة السياحية يصل التلوث والتدهور البيئي درجة تستدعي اتخاذ إجراءا فورية ،وتعد المخلفات بدورها مشكلة تتفاقم مع مرور الوقت ، إن الضغوط المشتركة الناجمة عن التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية ، يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة ، كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر.

إن التعرض للتهديدات السابقة وإن لم تتم معالجته بشكل أعمق وبتفاصيل أدق نظرا لطبيعة الإشكالية التي تم طرحها في المقام الأول وهو ما يقتضي محاولة الإحاطة بمختلف مصادر تهديد الأمن القومي الجزائري بهدف تبيان مستوى تشعبها وتشابكها واستعصائها .

[1]- مجلة الموارد المائية في الجزائر ، العدد 25 ، 2013 ، ص 03.

من خلال تطرقنا للسياسة الأمنية في الجزائر ، فإنه يتبين بأن صنع هذه الأخيرة مازال معقد وأن الفواعل الرسمية بالخصوص هي من يتولى توجيه ورسم السياسة الأمنية دون إشراك باقي الفواعل ودون الأخذ بعين الاعتبار كل المحددات ، ما نتج عنه نقص في تحقيق الأهداف بسبب مختلف التحديات الأمنية ، وبالتالي فإن السياسة الأمنية الناجحة هي القائمة على مبدأ المشاركة والمساءلة والتقييم.

الفصل الثالث : دور الشرطة الجزائرية في السياسة الأمنية للجزائر

تتفق السياسة العامة في الجزائر ودور الشرطة في جوهر السياسة الأمنية ، فالشرطة كجهاز تنفيذي تابع لوزارة الداخلية ، منظم ومهيكل ،قائم على قوانين تحكمه وتنظمه وإدارة تسيره وتوجهه يهتم بتحديد أهدافه عن طريق الآليات والوسائل التي بها تحقق غايات السياسة الأمنية ، وأهداف الشرطة في أي مجتمع واضحة ، فهي حريصة على الحفاظ على الأمن الوطني ، كما أنها تصون وترعى وتحمي الحريات والأشخاص وتحفظ المواطنين في أعراضهم وأموالهم ، وذلك بالسيطرة على الجريمة ومنعها قبل أن تقع ، من خلال الدور الوقائي ، وما يتطلبه ذلك من توفير الأمن والأمان ، وحماية النظام العام داخل المجتمع ، وذلك بمراعاة الحفاظ على الصحة العامة والسكينة العامة والأمن العام .

والشرطة كجهاز تنفيذي داخل المجتمع الجزائري ، يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق أهداف السياسة الأمنية وتجسيدها على أرض الواقع خدمة للنظام وسلطاته وحفاظا على الانضباط داخل المجتمع فهي اليد التي تنفذ القانون من خلال ميزة الضبطية القضائية ، وأوامر التسخير للقوة العمومية التي تصدر من السلطات التنفيذية والقضائية ، وهي التي تنظم السلوك بفضل قوة الردع التي تمتلكها ، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مجموعة من البرامج المسطرة والخطط المعدة وإستراتيجيات العمل المتبعة والتي تتوافق في أغلبها مع برامج السياسة العامة ومن ورائها السياسة الأمنية .

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الشرطة الجزائرية ودورها البارز بشكل عام في رسم وتنفيذ السياسة الأمنية ، وقد تناولناه في ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : هيكلة جهاز الأمن الوطني، التخطيط والأداء

ذكرنا بأن الشرطة الجزائرية ، هي ذلك النسق التنظيمي القائم على سياسة العمل التخطيطي والمنهج وفقا لأساليب وطرق التسيير الإداري ، فهذا الجهاز التنفيذي ، هو أداة ووسيلة تعمل على التقيد بالقوانين التي تتطلب منه العمل على تنفيذ الخطط والبرامج المعدة والمسطرة في إطار السياسة الأمنية المنبثقة من السياسة العامة والتي هي في الأصل جزء منها ، وسنعمل في هذا المبحث على التطرق إلى الجهاز الشرطي من خلال أربعة مطالب ، وهي على النحو التالي:

المطلب الأول : تنظيم و هيكلة المصالح النشطة

إن الشرطة الجزائرية مؤسسة إدارية قائمة بحد ذاتها وفقا لتنظيم خاص بها ، تتحدد من خلاله جميع المصالح الإدارية سواء المركزية أو غير المركزية ، وكون جهاز الشرطة الجزائرية مهيكل ومنظم وفقا للقانوني الأساسي الخاص بالموظفين المنتميتن للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني المنصوص عليه وفقا للمرسوم التنفيذي رقم : 10-322 المؤرخ في 16 محرم عام 1432 الموافق 22ديسمبر 2010 ، ونظرا لكثرة المصالح والهيئات وتفرعها وتشعبها وذلك بحسب طبيعة النشاط الممارس وكذا نوعية دائرة الاختصاص الإقليمي ، فإنه تجدر الإشارة هنا على مصالح نشطة أي عالمة بالميدان ومصالح غير نشطة يعني إدارية ، ونحن في هذا المبحث سنتناول أهم المصالح النشطة والتي نبينها على النحو التالي:

- مديرية الشرطة القضائية (مصلحة مركزية) ، تتفرع منها مصالح ولائية للشرطة القضائية وفرق للشرطة القضائية وفرق متنقلة للشرطة القضائية ، وفرق البحث والتحري(مصالح غير مركزية): مهمة هذه المديرية وتفرعاتها ، يتمثل بالأساس في محاربة الجريمة وكل الآفات والظواهر الماسة بالقانون والمهددة لأمن وسلامة الأفراد والممتلكات بدوائر الاختصاص ، كما تعمل مباشرة مع السلطة القضائية من خلال محاكمها المنتشرة بقطاعات الاختصاص ، فمهمتها ردعية وقائية.

- مديرية ألأمن العمومي(مصلحة مركزية) ، تتفرع عنها مصالح ولائية للأمن العمومي وفرق الأمن العمومي ، فرق شرطة العمران والبيئة ، وخلايا التدخل السريع ، مهامها الرئيسية هي حفظ النظام العام ، حماية المنشآت الإدارية الحساسة والسفارات والقنصليات و البعثات الدبلوماسية وكذا السهر على تنظيم حركة تنقل المركبات والأفراد ، السهر على توفير الأمن في التظاهرات الثقافية والرياضية ومختلف الأنشطة المسطرة والمنظمة في إطار القانون العام ، فمهمتها وقائية ردعية.

- مديرية وحدات الجمهورية للأمن (مركزية) ، تتفرع عنها وحدات الجمهورية للأمن (غير مركزية)، وهي من أكثر المصالح النشطة والعاملة بالميدان ، مهامها محاربة كل المظاهرات الخارجة على إطار القانون العام وكذا الأعمال التخريبية الماسة بالأمن الوطني ، مهامها تمتد

عبر كامل الترب الوطني وذلك بحسب الحاجة إليها ، تسخر مباشرة من قبل وزير الداخلية أو الوالي المختص إقليميا أو من رئيس أمن الولاية التابعة لدائرة اختصاصه ، بالإضافة لمشاركتها في حفظ النظام العام خاصة في التظاهرات الرياضية الكبرى مثل : مقابلات كرة القدم، فمهمتها ردعية وقائية.

- مديرية الشرطة العامة والتنظيم (مركزية) ،تتفرع عنها مصالح ولائية وفرق للشرطة العامة والتنظيم من أبرز مهامها ، مراقبة النشاطات التجارية ومحاربة مظاهر الغش وتحرير المخالفات ، وكذا محاربة كل أشكال التجارة الفوضوية والأسواق غير قانونية.

- مديرية شرطة الحدود (مصلحة مركزية) ، تتفرع عنها مصالح جهوية لمكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية ، وكذا مصالح تنشط على مستوى المطارات والموانئ و المعابر الحدودية الرسمية ، تعمل على مراقبة حركة خروج ودخول المواطنين ، سواء جزائريين أو أجانب ، مع محاربة كل مظاهر الإجرام ، خاصة المتاجرة بالمخدرات ، والاتجار في البشر ، وكذا تهريب الآثار والثروة الحيوانية المحمية والمهددة بالانقراض ن وكذا محاربة الجرائم العابرة للحدود.

- الوحدة الجوية للأمن الوطني : مصلحة مركزية متواجدة في الجزائر العاصمة فقط ، إنشائها كان حديثا ، و كإرادة سياسية و عمل جبار من قبل القادة الأمنيين، مدعمة بطائرات مروحية ن مهامها المراقبة الجوية لكامل الطرق والمحاور الكبرى ، متابعة التظاهرات الرياضية والثقافية ، خاصة بالعاصمة والولايات المجاورة لها، مع المساهمة في تنظيم وتسهيل حركة المرور ، بالتنسيق مع مراكز العمليات من خلال النقل المباشر لأخطر المخالفات المرورية ، مع متابعة المركبات المشبوهة [1].

- المديرية العامة للاستعلامات (مصلحة مركزية) تتفرع عنها مصالح ولائية وفرق للاستعلامات العامة ، مهامها تنجز بالزي المدني ، تعمل على جمع كل المعلومات الأمنية التي قد تمس بالنظام والأمن العام ، وإرسالها للجهات المختصة لاتخاذ كافة التدابير ، مهمتها وقائية .

هذا باختصار أهم المصالح النشطة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني ، والتي تعمل في إطار التعاون والتنسيق فيما بينها ، للحفاظ على الأمن والسكينة ومحاربة كل أشكال الجريمة أوكل محاولة للإخلال بالنظام العام ، كون العمل بروح الجماعة ، هو من بين الخصال المغروسة في المورد البشري بهذه المديرية .

[1]- مجلة الشرطة الجزائرية ، عدد 120 ، أكتوبر 2013 ، ص 78.

المطلب الثاني : كيفية مشاركة جهاز ألأمن الوطني في رسم السياسة الأمنية

يقوم مجموعة من الخبراء والمختصين في شؤون السياسة الأمنية بالإضافة إلى مجموعة القيادات الأمنية المتميزة بتكوين منظومة علمية أمنية قادرة على الإنتقال بالجوانب والأسس النظرية إلى الميدان العلمي والتطبيقي من خلال تلك المتطلبات والمحددات الآتية:[1]

أ – تحديد الغايات الرئيسية والأهداف البعيدة والقريبة : ان تحديد مجموع الغايات و الأهداف التي تسعى السياسة الأمنية إلى تحقيقها ، من أهم الوسائل التي ينبغي ابتداء و انتهاء ألا تغيب عن أعين الخبراء وصانعو السياسة الأمنية ، و من المتصور ان تبدأ عملية تحديد الإستراتجية للمؤسسة الشرطية بتحليل موقفها المتكون من أمرين أساسيين هما البيئة الداخلية ، البيئة الخارجية ، و يرى مجموعة من الخبراء أهمية القيام بقياس المتغيرات التي تؤثر في الوضع الأمني باعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول الى أفضل المقترحات لمواجهتها ، وهذا ما نستشفه من خلال اللقاءات الدورية العملياتية بالخصوص ، التي من خلالها تتم مناقشة كل المستجدات الأمنية وكذا طرح الانشغالات بخصوص العمل الميداني ، وهذا بإشراك كل الفاعلين في ميدان السياسة الأمنية ، لأن من الشعارات الخاصة بجهاز الأمن الوطني " المواطن هو أساس الأمن الشرطة ما هي إلا الأداة ".

ب- وجود عقلية علمية و منهجية تجمع بين حقائق العلم و حقائق الأخلاق : يعتبر وجود مثل هذه الذهنية العلمية المنهجية القادرة على الربط المحكم و الوثيق بين حقائق العلم و الأخلاق من أهم التقنيات التي يجب إعطائها أولوية خاصة نظرا للنتائج المترتبة عليها، ذلك ان من اخطر ما يسيء للسياسة الأمنية و يعرقل تحقيق الأهداف المنوطة بها ، عدم وجود تلك الرؤية الشاملة التي تتميز بها عقلية القائمين على رسم السياسة الأمنية ، وهذه العقلية هي القادرة على تجاوز مظاهر التخلف الإداري بجهاز الأمن الوطني ، و فهم مجالات التنمية الإدارية الحاضرة و المستقبلية ، و القادرة على الربط بين العلم و بين الأخلاق في منظومة واحدة .

المادة 03 : من القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني تنص على مايلي : " يكون موظفو الشرطة في الخدمة لدى الهياكل الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة للأمن الوطني وكذا لدى المؤسسات العمومية التابعة له " .

و قد يثار التساؤل حول كيفية إيجاد مثل هذه العقلية العلمية و المنهجية ذات الرؤية الشاملة داخل إدارات المؤسسة الأمنية ، و ما هي الطرق الكفيلة باستمرار وجودها و إثراء دورها ؟

[1]- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، مرجع سابق ،ص 87.

و الجواب ، انه على الرغم من صعوبة وجود مثل هذه العقلية من الناحية العملية و بالخصوص عندما تكون مطالب الإدارة كثيرة ، فانه بالإمكان الإشارة لعدد من الخطوات العملية و المنهجية لإيجاد هذه العقلية وهي :

1- تكريم المتميزين و تحفيز الباحثين و تشجيع المختصين في الدراسات الأمنية.

2- ضرورة اهتمام القيادة العليا بإيجاد مناخ علمي و منهجي و إثراء التفكير الابتكاري على مستوى المصالح الإدارية أو النشطة .

3- قيام القيادات العليا الأمنية بالتكوين بمراكز و معاهد عليا تتولى تقديم دورات تدريبية تتحقق في مخرجاتها لهذه العقلية العلمية و المنهجية من خلال ما تتلقاه من معلومات ومهارات ، وذلك انطلاقا من شعار المديرية العامة للأمن الوطني **" تعلم جيدا حتى تحسن الخدمة "**

المادة55: من القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني تنص على مايلي :" تنظم إدارة الأمن الوطني بصفة مستمرة لفائدة موظفي الشرطة دورات التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات بغرض تحسين معارفهم وتحسين مهاراتهم ، وترقيتهم المهنية وتأهيلهم لمهام جديدة ".

المادة 56 : من القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني تنص على مايلي : " يتم تكوين موظفي الشرطة : إما بمبادرة من الإدارة ، وإما بطلب من موظفي الشرطة ، بعد التأكد من توافق ذلك مع حاجة المصلحة".

المادة 57 : من القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني تنص على مايلي :" تتكفل مؤسسات التكوين التابعة للأمن الوطني أو أي مؤسسة أخرى مؤهلة لذلك ، بدورات التكوين المذكورة في المادة 55 من نفس القانون ".

4- وجود قيادة متميزة تشجع الإبداع و الابتكار و تجيد صناعة القرار، فلا يمكن لأحد ان ينكر أهمية و دور القيادة في المساهمة في رسم السياسة الأمنية ، فإذا كانت الإدارة المؤقتة لا يمكن ان تستغني عن القيادة ، فكيف إذا كان الأمر على مستوى تخطيط استراتجي أمني يشمل عددا كبيرا من الأجهزة و الإدارات و يشمل مجموعة من الموارد البشرية و الفنية و يتوسع في مهمته الزمنية حيث يمتد من الحاضر الى عمق المستقبل .

من هذا المنطلق فان وجود قيادة متميزة متفوقة تتصف بالإخلاص في العمل و القدرة على الابتكار و النبوغ هو أمر ضروري جدا لوضع خطط السياسة الأمنية ، حتى انه يمكن القول بان فشل أي خطة إنما يقع على عاتق القيادة وليس من الصعوبة وجود مثل هذه القيادة المتميزة و المخلصة التي تعمل على تغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة ، إذ يمكن عن طريق وضع معايير دقيقة و محددة لا يمكن لأي شخص تجاوزها للوصول الى مرتبة قيادية عالية.

5- وضوح الأهداف و تفعيل الرقابة و المتابعة و التقويم ، لأن الأهداف التي تسعى السياسة الأمنية الى تحقيقها على قدر كبير من الأهمية ، لكن على الرغم من ذلك فقد تغيب تلك الأهداف عن صانعي القرار أو المسؤولين عن رسم السياسة الأمنية خلال عملية التطبيق ، فيكون هذا الغياب سببا في الفوضى التي تصيب مراحل صنع السياسة الأمنية و قد يؤدي الى إيجاد خلل كبير فيه .

و من هذا المنطلق ينبغي على المشرفين الأمنيين ، استحضار الأهداف في كل عملية من عمليات رسم السياسة الأمنية و عند كل مرحلة من مراحلها ، فالهدف اذا كان واضحا و دائم الحضور ينعكس أثره على الوسائل و التقنيات المستخدمة من جانب ، وعلى القرارات المتخذة من جانب آخر فضلا عن دوره في عمليات المتابعة و التقويم و الرقابة و المراجعة .

كذلك ينبغي استمرارية عملية المتابعة و التقويم باعتبارها أدوات لمعرفة حقيقة ما يجري داخل إدارات المؤسسة الأمنية و حقيقة المراحل التي تم الانتهاء منها و حقيقة المراحل المتبقية و كيفية الربط بين الأهداف و الوسائل .

ان هذه المقدرة العلمية تجعل المسؤولين الأمنيين و المشرفين على مراحل صنع السياسة الأمنية ، في موقع السيطرة ، حيث يمكنهم أن يعرفوا أين وصل مشروعهم ألأمني وماذا حقق في تلك الفترة الزمنية التي قطعها؟ وهل يحتاج الأمر الى تعديل الأهداف أو تغيير في الوسائل والتقنيات أو تبديل في الأدوار والأجهزة والإدارات.

لكن كيف بالإمكان إيجاد هذه المقدرة العملية والمعيارية المرتبطة بالمتابعة من جانب والرقابة من جانب ثان والتقويم العملي السليم والهادف من جانب ثالث وما هي الوسائل والآليات والتقنيات الكفيلة بتحقيقها ؟

والجواب انه بإمكان القيادات الأمنية المتسمة بالعملية والمنهجية والمرونة تكوين عدد من اللجان المختصة التي يكون أعضاؤها على درجة عالية من الخبرة والكفاءة والنزاهة ، ويكون اختصاص إحدى هذه اللجان يرتبط بمتابعة ما تم الاتفاق عليه من خطوات علمية ضمن السياسة الأمنية خلال تنفيذها ، بالإضافة إلى تكوين لجنة علمية للتقويم العلمي لمراحل الإعداد والتنفيذ .

و لضمان حسن سير هذه اللجان فإن القيادة العليا للأمن الوطني تقوم بزيارات ميدانية مفاجئة من خلال لجان تفتيش ومراقبة ، للتعرف بنفسها على الخطوات التي تم اتخاذها والمراحل التي تم إنجازها والعقبات التي تواجه المنفذين ، وغير ذلك حيث تلعب الزيارات الميدانية دورا أساسيا في المتابعة والرقابة والتقويم العلمي الهادف والسليم، فضلا عن جميع العاملين وكذلك الجمهور المتعامل مع المشروعات الأمنية ، وإدارتها المختلفة على تقديم الملاحظات وكشف الأخطاء النظرية أو العلمية في السياسة الأمنية ، لتقديمها لقيادات أمنية عليا للعمل على التعديل والاستدراك في المخططات الأمنية واستراتيجيات العمل الميداني ، إذا كانت تلك الملاحظات في المستوى المطلوب .

6- وجود قاعدة بيانات ومركز للمعلومات : ومن الوسائل والتقنيات الأساسية في السياسة الأمنية وجود قاعدة بيانات أو مركز علمي يضم منظومة كبرى من المعلومات العامة الشاملة والمتخصصة ، بناء على المهام العملياتية ، حيث يكون من المستحيل نجاح السياسة الأمنية في تحقيق الأهداف والغايات ضمن الحدود الأمنية و الإمكانيات المتاحة ، إلا إذا ارتكز عملها على قاعدة معلوماتية علمية وإحصائية يتم ترتيبها منهجيا ، حسب نظام علمي متفق عليه ويحقق الغاية المنشودة من وجوده ، ويوفر للإستراتيجية الأمنية كل ما يلزم من بيانات ومعلومات للسرعة المطلوبة والدقة العلمية المنشودة ويمكن القول بأن من الضروري لهذه القاعدة العلمية من بيانات أن تتضمن مايلي :

- إحصاءات وبيانات شاملة عن الأوضاع الميدانية في المجتمع .
- بيانات وإحصاءات شاملة عن القطاع الأمني والجريمة وما في حكمها.
- إحصاءات دقيقة وبيانات عن التركيبة السكانية في المجتمع ، ونسبة المقيمين ومعدلات الوفيات والمواليد والهجرة و الحالة التعليمية وغير ذلك من المتغيرات.
- إحصاءات وبيانات شاملة عن جميع لخطط والبرامج السابقة سواء كانت خططها خاصة بقطاع معين أو تلك الخطط العامة.
- إحصاءات محددة وبيانات عن الأحوال الإقتصادية في المجتمع والبطالة ونسب العاملين من مختلف الجنسيات والموارد وغيرها من الإمكانيات المادية والاقتصادية المتاحة.

7- التعرف الدقيق على كافة المشكلات الراهنة والمتوقعة ، بحيث نعتبر تلك المشكلات وتلك العوائق بمجموعها تحديات عنيفة إن لم يتمكن الخبراء الأمنيين من معرفتها وحصرها ووضع الحلول المناسبة لها ، فقد تؤدي إلى إفشال العمل وإخفاء الخطط والبرامج .

ولكن التساؤل الذي يثار هو كيف يمكن تحقيق مثل هذا الحصر للمشكلات والتحديات والعوائق وما هي الآلية المطلوبة للوصول إلى ذلك ؟

والجواب أنه بإمكان القيادة الأمنية في القطاع المخطط له الالتزام ببعض الخطوات للوصول إلى الغاية المنشودة والمتمثلة بالتعرف الدقيق على كافة العقبات التي يمكن أن تواجه السياسة الأمنية حاضرا ومستقبلا ، ومن هذه الخطوات على سبيل المثال لا الحصر :

- قيام القيادة الأمنية باستطلاعات للرأي من خلال الاستبيانات التي يتم توزيعها على عينات داخل الإدارات الأمنية ن والتي يكون الهدف من بيانات تلك الاستطلاعات الوصول إلى حصر شامل لكافة المشكلات التي يراها أفراد العينة أنها عقبات في طريق السياسة الأمنية ,
- يمكن للقيادة الأمنية الواعية أن تستفيد من الدراسات والأبحاث التي يقدمها رجال الأمن المختصين ، حيث يمكن ان تحتوي هذه الدراسات على كثير من المشكلات الأمنية وحلولها .

- قيام الإدارة الأمنية بإرسال خطابات رسمية إلى جميع الإدارات الأمنية التابعة لها تتضمن تساؤلات عن جميع المشكلات التي تراها تلك الإدارات أنها عقبات في طريق تحقيق وتجسيد أهداف السياسة ألأمنية .

وهكذا تتعدد الطرق التي من خلالها يمكن الوصول إلى أفضل حصر للمشكلات الأمنية سواء الراهنة أو المستقبلية .

8- وجود إدارات متعاونة تستثمر كافة الإمكانات المتاحة كون الإدارة في وقنا الحاضر لها دورا مهما في التوصل إلى تحقيق الأهداف التي تسعى السياسة الأمنية إلى بلوغها ، وخاصة أن الإدارة قد باتت في عصرنا الحاضر الذي يطلق عليه عصر الإدارة كانت عنصرا أساسيا من العناصر المؤسسة أو المنظمة ، ومن المؤكد أن السياسة الأمنية تخضع لإدارات مختلفة وأجهزة إدارية متعددة ، سواء كانت فرعية ، ما يعني أن هذه الإدارات تؤثر تأثيرا كبيرا في عملية صنع السياسة الأمنية ، خاصة بحيث ينبغي أن تكون تلك الإدارات على وعي كامل بالمشكلات الأمنية ، وأن تمتلك القدرة العلمية لمعرفة الإمكانات المتاحة واستثمارها أفضل استثمار وتقديم المعلومات الصحيحة والوافية إلى القيادة العليا المشاركة في مشروع الإعداد للسياسة ألأمنية .

المطلب الثالث : آليات عمل جهاز الأمن الوطني

إن القاعدة الفقهية في الإسلام ترى بأنه لابد من تحقق الأمن لتحقيق الضرورات الخمس للحياة وهي : حفظ الدين والعرض والنسل والمال والعقل .

لقد أكد تقرير وزارة الدفاع البريطانية في المؤتمر الدولي ، حول التطور الدولي ، بعنوان "إصلاح القطاع الأمني وإدارة النفقات العسكرية : مخاطرة كبيرة للمتبرعين ، عائدات كبيرة للتنمية " سنة 2000 ، على مايلي: إن القطاع الأمني المسؤول والمدرب جيدا ، ومحكم البناء يمكن أن يقدم ويساعد في تقديم بيئة آمنة وحماية للفقراء والمجتمعات المحلية ، ولكن العكس عندما يكون القطاع الأمني غير متماسك ، وضعيف الإعداد ، وقمعيا ، فإنه يمكن أن يكون مصدرا رئيسيا من اللأمن ، بفعل العنف ذاته بدلا من حماية الناس من العنف[1].

بناء على ما سبق فإن القيادة العليا لجهاز الأمن الوطني ، تحرص على توفير كل الوسائل والآليات الخاصة بحفظ الأمن وتحقيق السلم والطمأنينة ، على كل المستويات ، سواء الفردية أو الجماعية والمجتمعية ، خاصة وسائل الضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية وكذا الأساليب القانونية ، التي تكفل تطبيق المخططات الأمنية وتنفيذ إستراتيجيات السياسة الأمنية ، في ظل احترام القانون العام ، و دون المساس بحقوق الأفراد والجماعات ، مع مراعاة طابع العمل الجماعي المنسق مع باقي الشركاء الأمنيين والسياسيين الفاعلين في مجال السياسة العامة ككل والسياسة الأمنية خصوصا .

فالأمن مطلب أساسي للنشاطات الإنسانية كافة ، سواء أكان على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع ، لأنه بدون أمن تتعطل الحياة البشرية و لا تكون هناك أي قيمة للوجود و الاستمرار في الحياة ، والقطاع الأمني الوطني هو القادر على تحقيق وإيجاد البيئة المناسبة للتنمية الشاملة والمستديمة ، من خلال إيجاد بدائل الاستقرار المستمر ، في ظل سياسة أمنية هادفة وبتالي تحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم القبول والرضا .

إن جهاز الأمن الوطني ، الذي يعتبر كأداة تنفيذية ، تابع لأكبر سلطة تنفيذية وهي وزارة الداخلية ، يسهر على تطبيق القانون العام والسهر على احترامه ، حفاظا على النظام العام وتحقيقا للأهداف المسطرة من قبل كافة الفاعلين الأمنيين ، ويعمل على تسخير كل الإمكانيات والوسائل المادية والموارد البشرية لتحقيق أهداف السياسة الأمنية.

وانطلاقا من شعار المديرية العامة للأمن الوطني ، المتمثل في : **" المواطن هو أساس الأمن والشرطة ما هي إلا الأداة"** الذي من خلاله يتضح الدور الكبير للمواطن في عملية الحفاظ على أهم عنصر من عناصر المحددة الحياة ولأسباب البقاء و وجود الجنس البشري ، وهو الأمن.

---

[1]- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، العربية السعودية ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011 ، ص23.

يتضح ويتبين مباشرة ، بـأن جهاز الأمن الوطني بكل مقوماته وإمكانياته عبارة عن أداة ووسيلة كبرى ، تعمل من أجل تحقيق الأمن والسهر على توفير الراحة للمواطن وخدمته حيث تتحدد آليات عمله من خلال ثلاثة آليات رئيسية وهي كما يلي :

1- آليات العمل الوقائي :

فكما يقول المثل " الوقاية خير من العلاج " ، نجد بأن جهاز الأمن الوطني ، في إطار تحقيق أهداف السياسة الأمنية ، وخاصة الحفظ على الأمن الإنساني بكل أبعاده ومستوياته ، يعمل من أجل الوقاية مسبقا من كل أشكال الجريمة والفوضى ، وحالات اللأمن ، و ذلك بمحاربتها قبل وقوعها وعدم السماح بارتكابها أو حدوثها لحصرها ووأدها في المهد ، حفاظا على النظام العام ، وتأمين الأفراد والممتلكات ، باعتماد سياسة الاستعداد المتواصل والتأهب اليومي ، بالتواجد في الميدان وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات واستغلالها ، لاستباق وقوع أي مشكلة أمنية قد تمس بالنظام العام وبالتالي قطع الطريق أمام كل محاولات للمساس بالأمن والنظام العام ، المعدة والمخطط لها من قبل الجهات ذات النية المبيتة ، فالعمل الوقائي يعتمد على المعلومات المؤكدة الصحيحة التي يكون مصدرها من القوات العاملة في الميدان ، أو الشركاء الأمنيين ، أو جهات إدارية عامة أو خاصة ، وكذا من قبل المواطنين المتعاونين مع الأجهزة الأمنية ، أو معطيات واقعية.

وكسياسة رشيدة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني ، فإنه من بين الوسائل المتاحة للتعامل بين الشرطة والمواطن دون أي حواجز في تبادل المعلومة الأمنية ، تم استحداث **الخط الأخضر (48-15)** إلى جانب **شرطة النجدة ليلا عبر الخط (17)**، التي من خلالها يتم ترقية الحس الأمني للمواطن حتى يساهم في محاربة الجريمة بمختلف أشكالها ، الشيء الذي يتيح للمواطنين وحتى مختلف الهيئات والأجهزة الإدارية الاتصال والتبليغ عن أي جرم أو إشكال حاصل أوقد يحدث ويمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالأمن والسلامة العامة .

وكمثال عن ذلك : خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 ، تلقت مصالح الشرطة 106320 مكالمة هاتفية عبر الخط الأخضر ، من بينها 1951 مكالمة تخص التبليغ عن وقوع حوادث مرور ، 33834 مكالمة تخص طلب معلومات والتوجيه ،تليها طلبات التدخل بمجموع 16999 مكالمة و 53536 مكالمة تخص مسائل متنوعة مثل : البحث عن عناوين و أرقام هواتف بعض الوكالات التجارية والإدارات العمومية ،والاستفسار عن وضعية الطرقات لتجنب الازدحام[1].

فمثل هذه المكالمات يعتبر مؤشرا واضحا على الانتشار الواسع للخط الأخضر بين المواطنين وهو الأمر الذي تسعى المديرية العامة للأمن الوطني إلى تجسيده كآلية للعمل الوقائي ، من خلال الحملات الإعلامية وتظاهرات الأبواب المفتوحة.

[1]- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد 117 ماي 2013 ص 67 .

- آليات الردع : كون السياسة الأمنية الجزائرية ، المسطرة من قبل كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، تهدف إلى تحقيق الأمن ، عن طريق محاربة كل أنواع الجرائم، وذلك باستعمال آلية الردع المعززة والمدعمة بالنصوص القانونية والتشريعية وكذا الوسائل والآليات المادية والتكنولوجية المسخرة في ذلك ، خاصة مع تطور أشكال الجريمة وتنوعها في ظل العولمة ، الشيء الذي يمس بالأمن والاستقرار الوطني ، وكون المديرية العامة طرف فاعل في تحقيق أهداف السياسة الأمنية وكجهاز تنفيذي ، فقد اعتمدت ضمن آلياتها الردع كأسلوب للتعامل مع مختلف الظواهر الإجرامية .

إذا تعتبر هذه الآلية وسيلة تعتمد بعد وقوع المشكلة الأمنية ، والتي يكون التعامل معها مخطط له سابقا ، بحكم التجربة والخبرات المكتسبة من الميدان ، وذلك بحسب طبيعة الجرائم المعتاد وقوعها : كالسرقات أو جرائم القتل أو الاختلاس وتبييض الأموال ، أو المساس بالمعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية وحقوق المؤلف أو الاعتداء على التراث الثقافي والآثار، أو الجرائم الماسة بالبيئة ، أو جرائم الإخلال بالنظام العام : كأحداث الشغب في الملاعب أو الإعتصامات ، أو غلق الطرقات ، وأخطرها جريمة اختطاف القصر....ألخ .

فهنا يتم مباشرة النزول إلى الميدان ، وتسخير كل الموارد البشرية وكذا الوسائل المادية اللازمة ، بحسب طبيعة المشكلة الأمنية ، من أجل التعامل معها مباشرة بطريقة الردع واستعمال القوة إن استدعى الأمر ذلك ، حيث نشير إلى أن القوة : تكون في حالة الإخلال بالنظام العام ويكون استعمالها بأمر من الوالي المختص إقليميا أو بأمر مباشر من قبل وزير الداخلية .

وكمثال عن دور العمل الردعي : ففي الثلاثي الأول من سنة 2013 ،وفي سياق محاربة الجرائم الماسة بالممتلكات ، تمكنت فرق الضبط القضائي لقوات الشرطة من معالجة 5290 قضية على المستوى الوطني ، تخص جرائم السرقات (بقطاع اختصاص الشرطة) أسفرت على إيقاف 6291 متورطا ، منهم 15 من جنسية أجنبية و 38 امرأة ، قدموا أمام النيابة المحلية المختصة ، بموجب ملفات جزائية موثقة ومرفقة بأدلة الإثبات القاطعة.

ومن أكثر المصالح التي تعتمد أسلوب الردع هي المصالح النشطة ونذكر منها عل وجه الخصوص:

الشرطة القضائية التي يتمثل دورها في : محاربة الجريمة بمختلف أنواعها وأشكالها، خاصة الجرائم المرتكبة ضد القصر ، فمشروع تعديل قانون العقوبات في الجزائر تضمن إجراءات ردعية لحماية الأطفال من مختلف الاعتداءات التي تمس بحقهم في الحياة وحقهم في الرعاية والحماية ، اعترافا من الدولة الجزائرية بأهمية ودور هذه الشريحة في بناء مجتمع سليم ومستقر ومتكامل[1].

[1]- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد122 مارس 2014 ص36.

-الأمن العمومي : محاربة كل الظواهر والأفعال المخالفة لقانون المرور، نتيجة جنوح سواق المركبات وتهورهم.

- الشرطة العامة والتنظيم : محاربة كل المخالفات والجنح المتعلقة بممارسة النشاط التجاري والإقامة غير الشرعية للأجانب في التراب الوطني.

- وحدات الجمهورية للأمن الوطني : محاربة الأحداث الماسة بالنظام العام.

- شرطة الحدود : محاربة كل الجرائم الماسة بأمن الدولة ، والتي تتخذ من البوابات الحدودية والمطارات والموانئ ، منفذا لها للتوغل إلى أعماق المجتمع الجزائري.

3- آلية العمل الجواري: من بين الآليات المستحدثة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني هو العمل الجواري ، وذلك لخلق ثقافة الاتصال و التواصل والتقارب بين الشرطة والمواطن ، وكسر حاجز الخوف وتغيير الصورة السلبية المأخوذة عن جهاز الشرطة ، خاصة أثناء العشرية السوداء وما نتج عنها من تبعات نفسية للمواطن الجزائري ، حيث تعمل المديرية العامة على ترسيخ ثقافة الحوار المتواصل والمباشر بينها وبين المجتمع ، وذلك انطلاقا من شعار **"الشرطة في خدمة المواطن "**

فالعمل الجواري يتماشى وإرادة القيادة السياسية في الدولة ، كعمل متكامل بين مختلف الفاعلين في رسم السياسة الأمنية ،بما فيهم المجتمع المدني ، حيث أن جهاز الأمن الوطني يعد شريك أساسي في النشاط الجواري للمجتمع المدني [1].

إن الهدف من وراء ذلك هو تقريب الإدارة بمختلف مؤسساتها من المواطن ، وجعله يحس بالثقة والأمان وكسر الحاجز النفسي الناتج عن بيروقراطية الإدارة .

العمل الجواري ، نجده يتجسد في مختلف التظاهرات والنشاطات و اللقاءات والندوات المنظمة في إطار الأبواب المفتوحة و المنظمة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني لصالح المواطنين لفتح المجال أمامهم للإطلاع أكثر على دور ومهام الشرطة ، وبالأرقام تم تسجيل سنة 2013:[2]

4419 لقاء داخليا تحسيسي محلي و جهوي تم تنظيمه عبر التراب الوطني ، وتمحور حول مواضيع أخلاقيات المهنة ، حسن التعامل واستقبال المواطنين ، التعامل وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والإصغاء والتكفل الجيد بانشغالات المواطن من جهة وموظفي الشرطة من جهة أخرى.

592 ندوة ولقاء صحفي تم تنشيطها من طرف رؤساء وإطارات مختلف مصالح الشرطة .

[1]- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد122 مارس 2014 ص 64.
[2]- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد 120 أكتوبر2013 ص 46 .

1732 طلب ورد إلى إدارة الإعلام والعلاقات العامة تمت الاستجابة لها وتوجيه وسائل الإعلام في إطار إنجاز التحقيقات ، الخرجات الميدانية لتغطية نشاطات ومبادرات الشرطة، ومرافقتهم ليلا أو نهارا عبر كامل اختصاص الإقليم الوطني .

1154نشاط اتصاليا مشترك تم تنظيمه مع مختلف الشركاء وممثلي المجتمع المدني الفاعلين في مجال العمل الوقائي ، في سبيل نشر السياسة الجوارية المسطرة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني .

443 زيارة بيداغوجية لمختلف هياكل الشرطة تم تنظيمها لفائدة الطلبة والمتمدرسين بهدف إطلاعهم على مهام ونشاطات جهاز الأمن الوطني في إطار مجهوداته الرامية إلى محاربة الإجرام بكل أشكاله وبكل الوسائل المتاحة بدءا بالتوعية الأمنية الوقائية.

المبحث الثاني: صعوبات أداء جهاز الشرطة لمهامه

إن المجهودات الكبيرة والجبارة التي تبذلها المديرية العامة للأمن الوطني ، لجعل أجهزتها الأمنية تواكب كل التطورات وتتماشى والسياسات الأمنية المتبعة من قبل كل الفاعلين ، قد استطاعت أن تحقق الكثير من الأهداف المسطرة في هذا المجال و بالخص تأمين المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم والحفاظ تعلى النظام العام ، غير أن أداء جهاز الأمن الوطني لا يخلوا من النقائص بسبب مختلف الصعوبات التي يتصادف معها في أرض الواقع ، والتي بإمكانها أن تقلل من حجم تعامله ومعالجته لمختلف الجرائم ويشجع مرتكبي هذه الأخيرة على الإفلات من العقاب القانوني ، الشيء الذي ينتج عنه غياب أو تدهور الأمن ، وهو ما يرجع بالسلب على مخرجات السياسة الأمنية ، كمدخلات ، تتمثل في تذمر الرأي العام من جهة وقوة المعارضة من جهة أخرى ، و التي بدورها تستغل هذه الفرص للتقليل من أهمية وعجز السلطات الرسمية والأنظمة الحاكمة لتحقيق أهدافها ولو على حساب الأمن العام ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أبرز الصعوبات التي نرى بأنها تعرقل جهز الشرطة الجزائرية عن القيام بدوره الحقيقي وأداء مهامه على أكمل وجه .

المطلب الأول : تسييس أداء الأجهزة الأمنية

إن السياسة الأمنية في الجزائر مرتبطة أيما ارتباط بنظام الحكم ، وقد استدعت ظروف ممارسة الحكم في الجزائر إلى إدارة صراع سياسي خفي و حاد بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية ، خاصة من حيث إظهار كل طرف الولاء لأعلى هرم السلطة في الدولة ، بزعم التمكين لمؤسسات الدولة من أداء دور أوسع داخل نظام الحكم .

إذا كان من الناحية السياسية قد تم السيطرة على الإدارة كمجال عام حيوي يعمل على تنفيذ الإرادة السياسية ، حتى وان كان ذلك عبر آليات جهوية ، فان نفس المسار تم تطبيقه في الجانب الأمني ، من خلال تسييس أداء الأجهزة الأمنية ، وذلك بجعل الجهاز الأمني بطريقة غير مباشرة وبدون تصريح من أي مسؤول سامي ، يعلن الولاء الكامل لمؤسسات الدولة ، ومن ورائها كبار القادة السياسيون، وقد تم ذلك عبر وزارة الداخلية ، التي تلحق بها مباشرة المديرية العامة للأمن الوطني.

لقد تم التحكم في كافة أجهزة الشرطة ، من قبل ألأجهزة السياسية ، وذلك بتسخير قوات الشرطة للحفاظ على النظام العام ، ضد أي محاولة لإزعاج السلطات من قبل المعارضة أو حتى من طرف المواطن البسيط ، حيث أن الشرطة ونظرا لتسييسها ، فقد حادت عن واجبها ودورها الأساسي وهو محاربة الجريمة بكل أنواعها ، بما في ذلك الجريمة السياسية ، وتحويلها إلى أداة في يد النظام وإداراته تحرك بحسب الأهداف السياسية ودرجة الخطر المهدد لاستقرار واستمرارية النظام .

ونظرا للسيطرة المطلقة للأجهزة السياسية على جهاز الأمن الوطني فقد تم حرمان منتسبيه حتى من أبسط الحقوق المكرسة قانونا ، وهو الحق في الإضراب ، خاصة إذا ما علمنا بأن الشرطة ، تصنف ضمن خانة الوظيف العمومي ، الذي من حق كل منتسبيه ممارسة هذا الحق .

المادة 57 : من القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني تنص على مايلي :"طبقا للمادة 43 من القانون رقم 90-02 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق لـ 6 فبراير سنة 1990 والمذكور أعلاه ، فإن اللجوء إلى الإضراب أو إلى أي شكل من أشكال التوقف المدبر عن العمل ، ممنوع منعا قاطعا على موظفي الشرطة ، ويعاقب على أي فعل جماعي مخل بالانضباط طبقا لأحكام المادة 112 من قانون العقوبات ن دون الإخلال بالعقوبات التأديبية " .

المادة 112: من قانون العقوبات الجزائري تنص على مايلي :" إذا اتخذت إجراءات مخالفة للقوانين وكان تدبيرها عن طريق اجتماع أفراد أو هيئات تتولى أي قدر من السلطة العمومية أن عن طريق رسل أو مراسلات فيعاقب الجناة بالحبس من شهر إلى ستة أشهر . ويجوز علاوة على

ذلك أن يقضي بحرمانهم من حق أو أكثر من الحقوق المبينة في المادة 14 ومن تولي أي وظيفة أو خدمة عمومية لمدة عشر سنوات على الأكثر".

فوزارة الداخلية كجهاز تنفيذي ، تجد نفسها ملزمة بالسهر على تطبيق كل ما يضمن استمرارية النظام من خلال الممارسات التي تعكس حاجة هذا النظام إلى جهاز امني يعلن الولاء الكامل للقائمين على تسيير مؤسسات الدولة ، حيث طرحت فكرة إنشاء جهاز امن قومي يكون بيد السلطة السياسية ، ثم تم التراجع عن ذلك ن على اعتبار انه كان سيدفع إلى صراع حاد بين مختلف الأجهزة الأمنية وهو ما كان سيؤثر تأثيرا كبيرا على توازن ممارسة الحكم .

ومع ذلك فان عامل التسييس كما هو في الوضع الحالي مع وزارة الداخلية ، لا يزال يلقي بتأثيراته السلبية ، ومن ذلك أنه قد اثر في اتجاه الأداء الأمني الجيد لموظفي جهاز الأمن الوطني وكذلك أيضا في التركيز على الجانب الكمي في إدماج عناصر الشرطة ، حيث أطلعتنا نشرات الأخبار والجرائد الوطنية أكثر من مرة نقلا عن وزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني بأن سياسة المديرية في إطار تحقيق كافة الأجندات السياسية ، فإن هدفها هو بلوغ تعداد مائتي ألف(200.000) شرطي بحلول العام 2015 .

ونتيجة لهذا التجاذب السياسي حول الدور الحقيقي للشرطة ودفعها بعيدا عن مهامها الأصلية فقد أثر ذلك سلبا على الأداء المهني ، كون كما ذكرنا أن الدور الحقيقي للشرطة هو مكافحة الجريمة بكل أنواعها والحفاظ على الأرواح والممتلكات و الأمن و الاستقرار ، وليس دورها حماية النظام.

المطلب الثاني : غياب التشريعات وآليات الضبط الاجتماعي

على خلاف الجرائم التقليدية والتي تتسم بوجود النصوص التشريعية التي تجدد الأركان الثلاثة للجريمة ، والمتمثلة في الركن الشرعي والمادي والمعنوي والتي تبين النص القانوني الذي يحدد الأفعال المنهي عنها ويقرر عدم مشروعيتها ويحدد الجزاء والعقاب لمن يقترفها وكذلك أيضا ما هي الأفعال المادية المكونة للجريمة والنتيجة الإجرامية المترتبة عليها ورابطة السببية بينها ، و أخيرا القصد الجنائي لمرتكبيها من حيث علمهم بطبيعة الفعل المرتكب واتجاه إرادتهم إلى القيام به .

نجد أن كل الجرائم المستجدة أو الغالبية منها، لم يتم حتى الآن وضع النصوص التشريعية التي تجرمها ، وتحديد نوع العقاب القاني لمرتكبيها ، وذلك لحداثة هذه الجرائم من ناحية ، ولصعوبة تحديد الأفعال المادية المكونة لها ولعدم دراية الغالبية من المشرعين بطبيعتها ، وجهل أليات توقيعها خاصة في ظل التكنولوجيات الحديثة ، التي تستوجب تضافر جهود المشرعين القانونيين والخبراء التقنيين و القادة السياسين والشركاء الأمنيين ، وذلك لتحديد ما هيه الأفعال الإجرامية التي تشمل كل أنماطها ، والتي يجب النص عليها بالنصوص التشريعية ، وما هو الجزاء والعقاب الواجب وضعه لمرتكبيها وكل المشاركين في أي جريمة .

وبمعنى آخر فإنه نظرا للاختلاف الكبير بين الجرائم التقليدية التي تتسم بوضوح ألأفعال والقصد و المستجدة التي لم يتم التعرف على مضمونها والأفعال المكونة لها سواء المادية ، أما المعنوية فإن المشرعون لم يقوموا حتى الآن بوضع التوصيف القانوني لها المحدد لطبيعة كال منها وأفعالها المادية والمعنوية والعقاب المقرر لها[1] .

ولعل هذا لغياب التشريعي هو الذي يضاعف من خطورة هذه الجرائم ويساعد على انتشارها وانتقالها دون وجود ما يكفل من الناحية القانونية التصدي لها و مواجهتها كما يؤدي ولعلم مرتكبيها بعدم وجود النصوص العقابية لمثل هذه الجرائم إلى العمل على تطويرها مما يصعب من المهمة التشريعية في وضع النصوص التي تشملها من كافة النواحي والأوجه [2].

إضافة إلى ما سبق فإن غياب النصوص التشريعية وعدم وضوح الرؤية القانونية لدى المجتمع بشأن هذه الجرائم أدى إلى عدم التعرف الصحيح على هيكلها البنائي والتنظيمي والسلوك الإجرامي لمرتكبيها وطبيعة الخلل الاجتماعي المصاحب لصورها المختلفة .

لذلك كله بات من الصعب وضع ألآليات المناسبة لتحقيق الضبط الاجتماعي الرسمي سواء للوقاية من هذه الجرائم أم مكافحتها.

بناء على كل ما سبق ذكره ن فإنه يمكن لكل قارئ أن يفهم وبوضوح أن غياب التشريعات وآليات الضبط الاجتماعي في مثل هكذا جرائم ، والتي هي حديثة وغير منصوص أو معاقب

---

[1]- محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ،2004، ص 75.
[2]- شريف عتلم ، القانون الدولي الإنساني ، مصر : دار المستقبل العربي ،2004 ، ص 125.

عليها ، يجعل من قوات الشرطة تقف عاجزة في كيفية التعامل معها وكيفية محاربتها ، خاصة إذا كان مرتكبي الجرائم من النوع المثقف والمتمكن من القانون ومن التكنولوجيات الحديثة ، حيث يكون في موقع قوة ويمارس إجرامه من باب المتأكد بعدم العقاب ، كل ذلك سيؤثر على أداء الشرطة ، ويمس بأمن الأفراد ويهدد الأمن الوطني ككل ، ويعيق تحقيق أهداف السياسة الأمنية ، الشيء الذي سينجر عنه عدم الرضا وعدم القبول من طرف الرأي العام ، وبالتالي عدم الثقة في المسؤولين وسلطات النظام ، خاصة أمام عجز هذا الأخير في التحرك لاستدراك الثغرات القانونية .

المطلب الثالث: صعوبة التمكن من التكنولوجيات الحديثة

رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل المديرية العامة ومن ووراءها القيادة السياسية في الدولة لتحديث وتطوير جهاز الأمن الوطني ، وبالرغم من الإمكانيات المتوفرة لحد الآن ، فإن الشرطة الجزائرية ، لا تزال تواجه مشكل عويص وهو صعوبة الوصول إلى التقنيات والتكنولوجيات الحديثة وآليات العمل المتطور ، خاصة في ظل العولمة وتطور الجريمة بمختلف أنواعها واتساع رقعة التهديدات الأمنية وتشعبها وظهور تهديدات أمنية جديدة .

إن نقص الوسائل والآليات الحديثة و المتطورة ، جعل من تحقيق أهداف السياسة الأمنية يتعطل نوعا ما ، فالتطورات السريعة للجريمة التي يشهدها العالم ، و عدم تمكن الشرطة الجزائرية من مواكبة آليات العمل الحديث لمحاصرة الجريمة والقضاء على مسببات تطورها ، سيسهم لا محالة في بروز تهديدات جديدة للأمن القومي الجزائرية ، خاصة إذا ما علمنا أن الجزائر الآن تحضر نفسها للإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الشيء الذي يجعل من هذه التهديدات تمس كل مؤسسات الدولة وكذلك أفراد المجتمع ، وهو ما يضع الشرطة الجزائرية أمام المحك ، كما أن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج التكوينية أحيان وعدم مسايرتها للتسيير الحديث ن واستفحال حالة التسيب وانعدام الجدية في بعض الحالات ، والتي كما قملنا يواكبها تطور تكنولوجي متنامي في الدول المتقدمة ، وديناميكية الجريمة، فإن ذلك يؤثر سلبا على حسن الأداء لدى أجهزة الشرطة الجزائرية .

إن الجرائم المعلوماتية والإلكترونية تعد صنفا جديدا من الجرائم ، و تتخذ أشكالا متعددة ، لعل من أبرزها ، جرائم التزوير واستعمال المزور إلكترونيا في هويات الأفراد والأشخاص ،حتى يتسنى للمجرمين العبور والمرور دوليا وبشكل طبيعي ، كما يوجد جرائم الاختراقات للمواقع الإلكترونية الرسمية والشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات ، وهناك أيضا الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية ، سيما السياسية منها ،التي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية ،لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي ومواطنيه إضافة إلى كل هذا هناك جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع ، والمعروفة بجرائم الاعتداء على الملكية الفكرية والأدبية ، ويمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم استثمارها للتجسس على الدولة ، وهناك أخيرا وليس آخرا ما يعرف حاليا بالإرهاب الإلكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الإلكتروني والحكومات الإلكترونية[1].

[1]- شيماء عطاء الله ، خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية ، مصر : دار النهضة العربية للطباعة النشر والتوزيع ، 2009 ، ص 198.

ولعل من أبرز تداعيات قلة التكنولوجيات والوسائل الحديثة وعدم مواكبة التسيير الحديث ، مشكلات تعيق تطبيق برامج وأهداف السياسة الأمنية ، وتؤدي بالضرورة إلى خلق أزمات أمنية

أمام كل هذه المعضلات الإجرامية والتطور الهائل لها في ظل العولمة وعصر المعلوماتية ، فإن الشرطة الجزائرية لا تزال تسير بخطى محتشمة في ميدان محاربة ومكافحة مثل هذه الظواهر الإجرامية التي أصبحت بالفعل خطرا يتهدد الأمن الوطني سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ثقافيا ، أخلاقيا وبيئيا ، كون الإشكال الأكبر يتمثل في صعوبة الحصول على التكنولوجيات والوسائل والتقنيات الحديثة لمحاربة هذه الجرائم ، ومن جهة أخرى قلة الخبرة لاستعمالها والتحكم فيها.

غير أن المديرية العامة للأمن الوطني تظل تبذل مجهودات جبارة لتطوير قطاع الشرطة وتمكينه من وسائل العمل المتطور ، ومن بين أهم إنجازاتها ، إنشاء الوحدة الجوية للأمن الوطني ونظام التعرف الآلي على البصمات .

المطلب الرابع: الانعكاسات السلبية للعولمة على الأمن الوطني

من المعلوم أن المجرم في وقتنا الحالي أصبح يختلف اختلافا كبيرا إن لم يكن كليا عن المجرم التقليدي أو الذي عايشناه لفترات زمنية طويلة والذي مازلنا نشاهده في الكثير من الأفلام والمسلسلات التليفزيونية , فمجرم اليوم أصبح يتميز بالذكاء الشديد والمعرفة الواسعة عن كثير من مناحي الحياة بفضل ما أتاحته له الوسائل الإعلامية الفضائية المتعددة من الكثير من البرامج المعرفية والتكنولوجية والفنية واللقاءات العملية التي تضم العلماء والمختصين و الخبراء في الكثير من المجالات سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو المالية أو الأمنية و ايضا سهلت هذه الوسائل للمجرم الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بصناعة الإلكترونيات ومصادر الحصول على مستلزمات انتاجها و أماكن تصنيعها و ايضا كل ما يتعلق بالبيانات الخاصة بالأسلحة و المتفجرات وان لم يكن ايضا المواد النووية وذلك من جلال اللقاءات المتكررة مع الخبراء العسكريين والتقنيين والفنيين في مجالا ت التصنيع والابتكار لها [1].

إضافة الى ما يرد بالكثير من الصحف و المجلات والدوائر و الموسوعات العملية عنها وأخيرا ما أتاحته شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) من كافة سبل العلم و المعرفة في كل الدروب وبأدق التفاصيل عن كل ما يقع بالعالم من حوادث يومية وأيضا المشكلات المختلفة التي تتعرض لها الكثير من الدول و الصعوبات التي تواجهها وحركة رؤوس الأموال في كل دولة من العالم وبين بعضها البعض والوضع الاقتصادي بكل منها وحركة الأسواق المالية المختلفة بها.
وكذلك درجة الاستقرار أو التوتر الأمني بها والهواجس الأمنية التي تتعرض لها ومدي إمكانية وكفاءة الأجهزة الشرطية العاملة بها في التعامل مع كافة الظروف و المواقف الأمنية المختلفة التي تكون نتاجا مستمر للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأخيرا الأمر المتعلق بالجريمة ومرتكبيها وما هي الأنواع المستجدة منها وأسباب ظهورها ودرجة انتشارها إضافة على الأنماط المعتادة من الجرائم التقليدية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات

ومعني ما سبق ان المجرم المعاصر اصبح يملك الكثير من المقومات التي تجعله أكثر قدرة على ارتكاب جرائمه بحنك واحترافية فهو أكثر حظا في التعليم و التعلم من قرينه التقليدي كما ان مظاهر المعرفة و الحضارة التي يجدها فيكل جانب حوله الآن جعلته أكثر إدراك ومعرفة وان لم يكن البعض او الكثير منها يلمسه بصورة مادية مباشرة في حياته اليومية او حوله او بالقرب منه بمكان معيشته فلقد أتاح له العالم الافتراضي او التخيلي الذي هيأته التقنيات الحديثة وشبكات الاتصال المعلوماتية الدولية والمحطات التليفزيونية الفضائية ان يعرف ويكون مدركا تماما لمظاهر هذه الحياة و متأثر بها بدرجة كبيرة [2].

---

[1]- سوزان أبو ريه ، قوى العولمة سلاح ذو حدين من سياتل إلى جنوة ، مقالة منشورة بجريدة الأهرام المصرية ، العدد 29 أوت 2001 ، ص 12.

[2]- حسين إبراهيم ، عولمة الجريمة والفكر الشرطي ، مصر : دار الفكر المعاصر : 2001 ، ص 146.

إن الشرطة الجزائرية أضحت تواجه مجرم متمكن ومتمرس ، يملك من الأدوات و الوسائل التي كانت غير متاحة لزميله القديم وتشمل تلك الأسلحة المتقدمة والمتطورة او التجهيزات التقنية و الفنية عالية الجهوزية وهو ما أتاح له المعرفة و الأدوات المتقدمة و القدرة الهائلة على الاتصال وتبادل المعلومات والبيانات و سرعة الحصول عليها مع البراعة في التفكير و التخطيط و الإعداد للمشروعات الإجرامية المختلفة التي تتسم بالحداثة والتطور، سواء في جانبها الفكري او التخطيط او الإعداد او في الوسائل المرتكبة وطريقة التنفيذ وفي اختيار محل الجريمة وأخيرا في إمكانية الهروب والإفلات من يد الأجهزة الشرطية والقدرة على الاختباء دون تمكن هذه الأجهزة من الوصول إليه.

والمثال على ذلك : قضية سونا طراك ،التي بالرغم من الضجة الإعلامية الكبيرة التي حدثت حولها بسبب الجرائم الإقتصادية التي ارتكبت من أكبر مسؤول على هرمها ، غير ان أجهزة الشرطة وقفت عاجزة عن التحرك ، وذلك بسبب تداخل المصالح وخاصة مصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات ، رغم أن الفضيحة حركت خيوطها من قبل أجهزة أمنية وسلطات قضائية في بعض الدول الآوروبية .

ورغم الاتفاقيات الأمنية الثنائية والدولية التي تربط الشرطة الجزائرية بنظيراتها من الدول وانخراط الجزائر في أكبر منظمة شرطية في العالم وهي الأتربول ، إلا أن الشرطة الجزائرية مازالت تجد إشكال كبير في متابعة المجرمين ، وهذا بفضل الثورة العالمية في مجالات الانتقال بالإضافة الى الجوانب المتعلقة بالاتصال وتكنولوجيا المعلومات للمجرم المعاصر ، فالقدرة الكبيرة على التنقل بين كافة دول العالم في سهولة ويسر ، هو ما أدى إلى تحول كبير في طريقة اختياره لمحل جرائمه فبدلا من قصورها في ظل الحدود والحواجز التي كانت سائدة في العالم قبل عصر العولمة على الواقع المحلي ، أصبح يقوم الآن بانتقاء ضحاياه او فرائسه سواء الشخصية او المادية بعدة دول في ان واحد ، كما أتاحت له السبل الالكترونية القيام بتنفيذ مخططاته الإجرامية عن بعد وعبر مسافات طويلة تفصل بينه وبين ضحاياه ، وبينه وبين الأجهزة الأمنية صاحبة الاختصاص بمكان وقوع الجريمة أو تواجد الضحايا .

ولاشك ان كل هذا قد زاد من نفوذ وسطوة المجرم وغيره من صورة الجريمة وأصبحت لها أشكال وأنماط عديدة فاقد تجاوزت تلك الصور التقليدية منها ، كما تحولت اتجاهات الجريمة من الرغبات و الاتجاهات الفردية إلى طابع الجماعية والتآلف والتحالف بين العديد من العناصر الإجرامية في الفكر والتنفيذ والأهداف وفي حجم الجرائم المرتكبة والخسائر الناتجة عنها سواء البشرية او المادية.

وأكبر مثال على ذلك : الاعتداء الإرهابي المتعدد الجنسيات الذي تعرضت له الجزائر واستهدف واحدة من أكبر منشآتها الإقتصادية وهي المجمع الغازي تيقنتورين بأقصى الجنوب

الشرقي للدولة ، وكيف أن العولمة بوسائلها وتقنياتها وقوانينها، سهلت على المجرمين تنفيذ مخططهم الإجرامي دون أن تتفطن لذلك مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية.

كما أن العولمة أدت ايضا الى زيادة ميكانزمات وديناميكية الجماعات الإجرامية فأصبحت أكثر سرعة وقدرة على استباق الأجهزة الشرطية في التخطيط والتنفيذ للجريمة والهروب عقب ارتكابها وعدم تمكين هذه الأجهزة من ملا حقتها الأمر الذي ألحق بالكثير من المجتمعات في الآونة الأخيرة ولا سيما في العقدين الأخيرين الكثير من الأضرار الجسام ن سواء الاقتصادية او الاجتماعية او البشرية والمادية.

إن صنع السياسة الأمنية في الجزائر ، لا زال بعيدا كل البعد عن تداعيات العولمة وتأثيراتها ، فالأجهزة الشرطية لا تزال تعمل بمنطق رد الفعل بعد حدوث الجريمة وذلك في أغلب القضايا ، إذا استثنينا عامل الصدفة أو التسرب ، ولا تزال غير متطورة من حيث التقنيات الحديثة مقارنة بمثيلاتها في بعض الدول العربية ، كالعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، رغم أن الخطر المهدد للأمن الوطني أكثر منه بكثير في هاتين الدولتين ،خاصة وأن الجزائر اليوم تعيش وسط دوامة إقليمية من العنف وانعدام الإستقرار السياسي وغياب الأمن .

فالشرطة الجزائرية وبالرغم من محاولة النهوض بها ومسايرتها للركب الحضاري ن فإنها لا تزال في بداية طريق الاحترافية ، وعليه يجب تدارك الوقت و الاستفادة من كل هذه التطورات التقنية العلمية وجعل العولمة عامل بناء ، وليس هدام للسياسة الأمنية لخطط وبرامج الإستراتيجية الأمنية خاصة وأن الجزائر لم تنظم رسميا إلى منظمة التجارة العالمية ، ولم تنتشر فيها بعد الجريمة الإقتصادية بشكل كبير وباقي الجرائم المتعلقة بهذا المجال.

المبحث الثالث : تحديات العمل الشرطي بالجزائر في ظل السياسة الأمنية

إن جهاز الشرطة الجزائرية رغم النجاحات الكبيرة التي حققها في إرساء الأمن والحفاظ على النظام العام وفرض احترام القانون ، من قبل الجميع ، وبالرغم أيضا من التطور الكبير الذي حصل بمختلف أجهزته كما ونوعا ،غير أنه وكغيره من الأجهزة الأمنية في العالم ، يبقى دائما يسجل نقائص وتواجهه تحديات كبيرة ، سواء التحديات القانونية (الفراغ القانوي) أو السياسية (قرارات فوقية أو ارتجالية غير مدروسة أمنية من قبل متخذيها) ، وبالأخص الجريمة في تطورها المستمر وتغير أساليب تنفيذها ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التحديات التي يمكن القول بأنه يجب استدراكها من قبل المديرية العامة للأمن الوطني حتى تواكب بأجهزتها الأمنية كل التطورات الحاصلة وبالتالي تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته ومنه تحقيق أهداف واستراتيجيات السياسة الأمنية.

المطلب الأول : عصرنة تسيير الموارد البشرية

إن السياسة الأمنية في الجزائر ، تقتضي من منفذيها الخبرة والجرأة والكفاءة والفاعلية والجهوزية التامة وحسن الأداء ، فالمديرية العامة للأمن الوطني كجهاز تنفيذي و من خلال مديرية الموارد البشرية تعمل جاهدة على عقلنة استغلال مواردها البشرية ، حيث وضعت خطة عمل تعزز هذه الموارد وتقوم أساسا على الاستخدام الرشيد للوظائف والمهارات داخل الجهاز ، للقيام بذلك بدأت عملية مراجعة داخلية منذ نهاية سنة 2010 ، وسمحت هذه العملية بتصحيح أوجه القصور في إدارة شؤون الموظفين بالاعتماد على الوسائل القانونية الكفيلة بضمان المعالجة الناجعة لجملة الإختلالات المسجلة في مجال تسيير المورد البشري[1].

إن تشعب مهام مديرية الموارد البشرية في ظل التزايد المستمر للتعداد البشري ، وإشكالية تسييره وتسخيره ليتمكن من مسايرة تطلعات السياسة الأمنية ، فقد أملى ذلك ضرورة التعجيل بإدخال أنماط التسيير الحديث ، حيث تم وضع الميكانزمات اللازمة وتوفير كل الوسائل الضرورية لتوسيع رقعة شبكة المعلوماتية لتكون في متناول المسيرين ، حيث أصبحت ملفات التوظيف تعالج في ظرف زمني قياسي مقارنة بالسنوات الماضية ، الشيء الذي مكن مديرية الموارد البشرية من تجسيد مخططها للتوظيف في الآجال المحددة له ، تماشيا و والتخطيط الإستراتيجي المعد في ظل السياسة الأمنية ، خاصة مع التحديات الأمنية الراهنة وتزايد أنواع الجريمة وتطورها في ظل انتشار العولمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن تطور التطبيقات المعلوماتية ، يتطلب تحسين المردود وهذا ما تسعى المديرية العامة للأمن الوطني إليه ، وقد تجلى ذلك في مرونة وسرعة تدفق وتحيين المعلومات المرتبطة بتسيير الموارد البشرية ، كما سمح تطوير المنظومة المعلوماتية بتفويض بعض الإجراءات الإدارية للمصالح اللامركزية والتي من شأنها أن ترد في الوقت المناسب على كل الاستفسارات وانشغالات الموظفين ، لاسيما فيما يتعلق بتطور وضعياتهم الإدارية والمالية، وكذا في تسيير بعض الحالات المستعجلة والطارئة .

إن الهدف المقصود من هذه النظرة في عصرنة آليات التسيير هو إرساء قنوات اتصال ناجعة ، تسهل إيصال المعلومة في حينها للمعنيين كما تجنبهم في الوقت ذاته عناء التنقل للمصالح المركزية بغية الحصول على معلومات لا تتعدى التسيير الروتيني ن وكذا جعل المورد البشري أكثر كفاءة وقدرة على تنفيذ مهامه باحترافية ، وجعل تحقيق الأمن من أولويات هاته المهام.

[1]- مجلة الشرطة الجزائرية ، العدد 118 جوان 2013 ، ص 75.

المطلب الثاني : الظروف والمتغيرات الطارئة

لا يمكن لجهاز الشرطة مواكبة خطط السياسة الأمنية وتحقيق أهدافها ن إلا إذا أدرك المسؤولون كامل الظروف المحيطة بالعمل الأمني و المتغيرات و المستجدات الطارئة ، وبالتالي إدراك الآفات الكبرى و المعالم العامة و العوامل المؤثرة التي تحيط بالتخطيط الإستراتيجي للعمل الأمني ، حيث يعتبر هذا الإدراك الواعي للواقع و المستقبل و من أهم المبررات التي تؤدي الى الأخذ بفضل أساليب التخطيط الأمني و حشد الطاقات لإيجاد إستراتجية أمنية بعيدة المدى قابلة للتطبيق محققة للنتائج و الأهداف المنشودة.

فالمتغيرات الطارئة قد تكون إما محلية أو إقليمية أو دولية ونحن هنا سنتطرق إلى المتغيرات المحلية والدولية والتي نبينها على النحو التالي :[1]

1- **المتغيرات المحلية** :

ان العلاقة بين الأمن المحلي و بين الجمهور وتماسك الجبهة الداخلية علاقة وثيقة ، فمادام الجمهور واعيا و الجبهة الداخلية متماسكة في المجتمع فان الأمن يعمل في الإطار وينفذ القرارات ويحقق الأهداف المرجوة من السياسة الأمنية ، فإذا اختلت العلاقة اختل التوازن ، و عموما فان العمل الأمني و هو يأخذ بعين الاعتبار تلك المتغيرات المحلية التي تستهدف جميع شرائح المجتمع من أسرة ومدرسة وبيئة و إعلام وقانون و عادات و أخلاق و معرفة ومؤسسات خاصة و عامة وذات نفع عام ، والبيئة الإنسانية ، ينبغي ان يخضع هذا الأمر لدراسات علمية و استطلاع الرأي ، بهدف التعرف على اتجاهات الجمهور للكشف عن الايجابيات عامة و السلبيات خاصة ، من اجل العمل على التخلص من تلك الأخيرة ، بحيث ينعكس إيجابا ذلك على رسم السياسة الأمنية المستقبلية و القدرة على تطوير الأداء الشرطي وفق المتغيرات ومن ثم تحقيق نتائج جيدة مواكبة لهذه التغيرات والتطورات الحاصلة باستمرار .

2- **المتغيرات العالمية :**

إن السياسة الأمنية كما ذكرنا في موضوعنا هذا لا تبنى وفق المعطيات الداخلية فقط ، وإنما ترسم خططها وتنفذ برامجها بالتوازي مع كل مستجدات البيئة الدولية ، كون الأمن المحلي و الأمن العالمي جزأين لا ينفصلان و بخاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وانتشار العولمة وزيادة الترابط العالمي و الدولي كنتيجة للثورة المعلوماتية و الاتصالات ، خاصة في طل ثورة الأنترنات ، التي جعلت العالم كقرية في ظل العولمة ، ما يعني ان أي اختلال في الأمن العالمي هو اختلال للأمن المحلي و العكس صحيح من الناحية الايجابية ، حيث انم قوة الأمن المحلي يزيد من قوة الأمن العالمي و قوة الأمن العالمي يحافظ علة قوة الامن المحلي .

[1]- مجلة الشرطة الجزائرية ، العدد 121 ، نوفمبر- ديسمبر ، 2013 ، ص 88.

ولاشك ان هذا الترابط بين الأمن المحلي و الأمن العالمي ، ينبغي ان يؤخذ بجدية من صانعي السياسة الأمنية حتي يكون دائما على استعداد للتعامل مع ما يشهده العالم بين الحين و الآخر من تغيرات و التي تؤثر على الأنظمة السياسية و الاقتصادية العالمية ن مما يؤثر على العلاقات المتشابكة بين الدول فقد يحدث ان يتجه النظام العالمي اتجاها سلبيا نحو دولة معينة بسبب ضغوط داخل الدول الكبرى التي تسيطر على هذا النظام العالمي ، مما يؤثر على الأمن بالسلب في داخل تلك الدول المرتبطة بهذا النظام العالمي بحكم العلاقات الضرورية بينهم ، بالتالي عدم تحقيق الغايات المرجوة من السياسة الأمنية و باختصار فان كل تغير في النظام العالمي إنما سيلقي بظلاله على الأمن في العالم و بالتالي على الأمن في جميع تلك الدول المرتبطة بهذا النظام ، و على الأخص الدول الصغيرة التي ينبغي ان تكون أكثر ذكاء في استخدام قدراتها الذاتية لرسم سياسات أمنية بعيدة المدى بناء على الدراسات الإستشرافية.[1]

[1]- سوزان أبو ريه ، قوى العولمة سلاح ذو حدين من سياتل إلى جنوة ، مرجع سابق ، ص 17 ,

المطلب الثالث : درجة الإستقرار في المجتمع والتنبؤ بالمستقبل

ان الاستقرار في كل مجتمع هو أساس الانطلاق نحو التنمية الشاملة الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية و الثقافية و الإعلامية ، والتي تعد خططها وتطلق مشاريعها للتجسيد في ظل السياسات العامة فإذا وقع خلل في الاستقرار انعكس ذلك على الأمن وبالتالي على أداء الأجهزة الأمنية ، مما يعني أهمية العلاقة بين الأمن و بين الاستقرار حيث تعمل الأجهزة الأمنية على دعم هذا الاستقرار و تفعيله و استمرار يته ، وهذا ما يسعى لتحقيقه القادة السياسيين و الأمنيين على حد سواء ، من خلال برامج السياسات الأمنية المتبعة .

فكيف يمكن تحقيق مثل هذا الاستقرار الذي ينبغي ان يكون احد أهم أهداف السياسة الأمنية و استراتجياتها في المجتمع ؟

و الجواب هو ان على فواعل السياسة الأمنية ، ان يجعلوا للاستقرار دورا كبيرا في خطط الإستراتجية الأمنية ، وذلك من خلال إدراج عدد من الخطوات التي بموجبها يتحقق الاستقرار في المجتمع ، فالقضاء مثلا على البطالة من خلال توظيف الشباب و ملء أوقاتهم بالعمل والعمل على إصلاح الخلل في التركيبة السكانية ، و تكافؤ الفرص بين الموظفين و حرية التعبير عن الرأي و الارتقاء بالخدمات التي تلتقي مع الجهود الأمنية في الوقاية من الجرائم ومنعها و مكافحة الانحراف بشتى إشكاله في حاضر المجتمع و في مستقبله.[1]

فدرجة الإستقرار في المجتمع ، تعتبر معطى أمني جد هام لتفعيل أداء الأجهزة الأمنية لتحقيق أهدا ف السياسة الأمنية ، وفي الجزائر ، لاحظنا كيف أن عدم الإستقرار الاجتماعي كان ولا يزال عقبة أمام حسن أداء قوات الأمن لمهامها ، فالعشرية السوداء ونضرا لانعدام الأمن ، صرف ذلك قوات الشرطة عن مهامها الحقيقية باتجاه مكافحة الإرهاب ، ما نتج عنه إرهاب جديد ضرب أمن واستقرا المجتمع الجزائري ، و هو استفحال الجريمة وتنوعها وتطورها وصعودها بمنحنيات جد خطيرة ، خاصة الجرائم المسماة بأمن و سلامة الأفراد والاعتداء على ممتلكاتهم ، وكذا إرهاب الطرقات الذي يحصد يوميا عشرات القتلى ومئات الضحايا من حوادث المرور ، بالإضافة إلى الجرائم الإقتصادية والمالية والمعلوماتية وجرائم البيئة و نهب العقار الفلاحي والصناعي ، فكل هذه الجرائم أثرت سلبا على استقرار المجتمع ، وجعل منها تحديا كبيرا ، للشرطة الجزائرية لمحاربتها.

كما ان السياسات الأمنية والعمل الأمني يبنى على التنبؤات وذلك من خلال المعلومات الأمنية التي ترد تبعا من المخبرين أو من خلال ردود فعل المواطنين والرأي العام حول الواقع الأمني و كيفية تعامل النظام معه ، وهذا في حد ذاته تحد كبير لهذه الأجهزة في كيفية التعامل مع الواقع الأمني .

---

[1]- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، العربية السعودية ، 2006 ص 104

فالتنبؤ الأمني هو القدرة على استشعار الأخطار الأمنية و التنبؤ بواقعها قبل حدوثها واقعيا مما يمكن الأجهزة الأمنية من أدائها أو مواجهتها بما يتناسب مع أحداثها الحقيقية ولذلك يعد التنبؤ الأمني إحدى درجات الملاحظة أو الحس الأمني و الذي يشمل القدرة على إدراك الأحداث الأمنية ومدى تطورها أو انحصارها لذلك فالملاحظة أو الحس الأمني تسبق التنبؤ الأمني.[1]

فتنقل البشرية من مرحلة الى مرحلة والتطورات الأمنية التي تحصل في كل مرحلة ، تحمل معها كثيرا من التغيرات والمستجدات ويدعو في الوقت ذاته الي إعادة التفكير والتخطيط الأمني وفق مقتضيات العصر الجديد انطلاقا من أن المجتمعات البشرية تتأثر وتختلف أساليبها ومعاييرها من حقبة الى أخري ومن عصر الى عصر .

و من جانب آخر فان ما يشهده العالم أولا و مجتمعاتنا الجزائري الذي هو جزء من هذا العالم ثانيا ، من متغيرات واضحة المعالم كالثورة المعلوماتية الهائلة ممثلة بتكنولوجيا الاتصالات و ما رافق ذلك من مشكلات علمية ضخمة و تقنيات عالية الأداء يمكن للمنظمات الإجرامية استخدامها لمصلحة الجريمة و غير ذلك من المتغيرات و التطورات ،يعتبر من أهم دواعي الاعتماد على التنبؤ بالمستقبل في رسم السياسات الأمنية وتنسيق العمل الأمني مع كل الشركاء والفاعلين في هذا الميدان ، لمواجهة هذه التحديات الكبرى و الاستفادة قدر الإمكان من متغيرات العصر و مستجداته من ابتكارات علمية و مخترعات تكنولوجية .

و من جانب آخر ، فان ما تركته الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات من آثار ونتائج من حيث تسهيل الانتقال و التبادل وتدفق المعلومات ، تحول معها المجتمع الدولي الى قرية صغيرة ، يمكن عن طريق الانترنت أو غيره من المبتكرات الحديثة إرسال أو استقبال رسالة أو إصدار أمر لا يستغرق أكثر من ثواني للقيام بعملية إجرامية بعد ظهور منظمات كبرى ترعى الجريمة ، الأمر الذي يدعو الى الارتقاء بمفاهيم الأمن و نظرياته و ان يكون على مستوى الأحداث بكل أبعادها ، كي تكون الجريمة تحت السيطرة.

وعليه نجد أن المديرية العامة للأمن الوطني وكمواكبة منها لكل هذه التطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع ، تعمل على تطوير قدراتها و إمكانياتها ، بناء على التنبؤات المستقبلية ، خاصة ما تعلق بالمورد البشري وجعله أكثر مقدرة على مسايرة و مواكبة خطط السياسة الأمنية في الجزائر بخصوص كل التغيرات و التطورات التي يشهدها المجتمع ككل.

---

[1]- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، الحس والتنبؤ الأمني ، الإمارات العربية المتحدة :مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة ، 2003 ، ص 221.

المطلب الرابع : تزايد الجرائم ونوعيتها

هناك العديد من المتغيرات و المستجدات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ، و ايضا العديد من المجالات التنموية المتعلقة مباشرة بعامل الأمن و نتيجة لعدم تحقيق السياسة الأمنية لبعض أهدافها وسوء التسيير أحيانا و غير ذلك من العوامل ، فقد أفرزت واقعا سلبيا في بعض الجوانب مشجعا على انتشار الجريمة و تزايد أسباب نموها ، فالبطالة و تدني المستوى الاقتصادي لبعض الشرائح الاجتماعية في المجتمعات المختلفة ، و الهجرة غير الشرعية ، التي أفرزتها الحروب أو النزاعات الإقليمية ، أدى كل ذلك الى وجود واقع يتحدى الأجهزة الأمنية ، و يفرض عليها نوعا من المواجهة غير العادلة لنقص الإمكانيات وعدم الاستعداد القانوني والبشري والمادي لمثل هذه التغيرات ، نتيجة تطور الجريمة وتطوير أساليبها من قبل المجرمين ، خاصة ما تعلق منها بالجرائم الماسة بالمعالجة الآلية للمعطيات ، وجرائم الصرف والجريمة العابرة للحدود الوطنية وتهريب المخدرات ، فكلها جرائم تفرض على كل الفاعلين في المجال الأمني مواكبتها والتعامل معها بحزم .[1]

وعليه نجد أن جهاز الشرطة الجزائرية ومن ورائه قادته ، عملوا منذ الوهلة الأولى على إعادة النظر في أهداف وغايات السياسة الأمنية وكذا وسائل وتقنيات تحقيقها ، و بالتالي في خططه الأمنية و استراتجياته ، بحيث يساهم القطاع الأمني ليس فقط في منع الجريمة ، و إنما ايضا في تحقيق التوافق بين نظم منع الجريمة و العدالة الجنائية من ناحية و بين مبادئ العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى، وذلك بناء على مختلف التقارير والندوات والملتقيات المنظمة من قبل الأجهزة الأمنية مع مختلف فاعلي السياسة الأمنية لدراسة كل أنواع وأشكال الجريمة بداية من مسبباتها وصولا إلى آليات معالجتها .

من خلال كل ما تناولناه في هذا الفصل حول الشرطة الجزائرية لتنفيذ أجندات السياسة الأمنية ، فإن ما نستشفه من كل هذا ، هو أن الآليات والصعوبات والتحديات كلها مجتمعة وإن أثرت على نوعية الأداء ،فإنها ليست بالعوامل المحبطة للعزائم والقاهرة للإرادات ، بل هي في الواقع عناصر محفزة و دافعة نحو الأمام من أجل العمل الدؤوب والإرادة القوية على تحدي الصعاب وكسر شوكة المجرمين وحفظ أموال وأعراض الناس ، وصون الأمن الوطني داخليا وحتى خارجيا وبالتالي المساهمة الفعلية الدائمة والمستمرة في وضع خطط وبرامج السياسات الأمنية وتحقيق أهدافها ، وفقا للسياسات العامة والأجندات السياسية المسطرة من قبل النظام وسلطاته ، كما أن الديناميكية والحيوية التي تتميز بها الشرطة الجزائرية والإرادة القوية للمنتسبين لجهاز الأمني الوطني ، هي بمثابة الدافع الحقيقي نحو مواجهة هذه التحديات ،

1- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 105

والتصدي لكل ما من شأنه أن يقلق أمن وراحة أبناء هذا الوطن ، فما دام شعار المديرية العامة للأمن الوطني هو رفع التحدي لتطوير المورد البشري فإن دل ذلك على شيء إنما يدل على أن الشرطة الجزائرية تسير على السكة الصحيحة وبطرق ثابتة وآمال واعدة ، وأن عملها لا يخرج بتاتا عن الإرادة الشعبية والجماعية لأبناء هذا الوطن ومختلف مكوناته.

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا الفصل فإنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الشرطة الجزائرية لتنفيذ أجندات السياسات الأمنية إلا أن تحقيق أهداف هذه الأخيرة تبقى رهينة الإرادة السياسية الحقيقية وكذا الإصلاح في كل الميادين وعلى رأسها العدالة لمواكبة الجرائم بالتشريع ، مع العمل على تحديث الشرطة الجزائرية بأحدث التقنيات والوسائل وفي نفس الوقت تطوير العنصر البشري وجعل هذه الأخيرة تعمل بعيدا عن أي ضغوطات سياسية لأن أساس تواجدها هو الحفاظ على الأمن القومي الذي هو حق كل جزائري .

خـــــــــــاتمة :

من خلال كل ما تم تناوله و التطرق إليه في هذه الدراسة ، نصل إلى فكرة ، لابد أن يقتنع بها كل شخص ، وهي أن السياسة الأمنية الناجحة لأي دولة هي مفتاح نجاحها وإرساء الأمن ودافع قوي نحو تحقيق تنمية دائمة ومستدامة .

وعليه فإن هناك تحديات أمنية واضحة ، ومستجدات إجرامية حديثة في الجزائر ، فرضت نفسها على الساحة الأمنية ، مما يتطلب إعادة النظر في طرق وآليات صنع ورسم السياسة الأمنية وكذا تحديد الإستراتجيات الأمنية و بحث سبل تطبيقها وفقا للواقع المجتمعي والأمني .

فالسياسة الأمنية في الجزائر عموما استطاعت أن توفق ، كونها دائما كانت تنجح في إدراة مختلف أزماتها الداخلية بعيدا عن أي تدخل أجنبي ، كما ظلت محل إحترام وتقدير من قبل الرأي العام الدولي ، كونها دائما ضد فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغليب سياسة الحوار على أي حل أمني .

كما أن السياسة الأمنية الداخلية للجزائر ، كانت دائما تنسج وتسطر وتتبع مراحل تجسيدها وتحيينها وفقا للمستجدات الخارجية ، لأنه من غير الممكن الفصل بين السياستين ، أو عزلهما عن بعضهما.

فبناء السياسة الأمنية على مبدأ تحقيق الأمن ، شرط أساسي لتحقيق أمن الدولة ، فالدولة التي تجعل من سياتها الأمنية مركزة على هدر مقدراتها بالإنفاق على التسلح والقمع الداخلي ، سيأتي اليوم الذي لا تجد فيه الشعب الذي تدعي الدفاع عنه ، حيث يكون قد أعياه الجوع ، والمرض والأمية والفقر وأصبح مجتمعا خائفا وجائعا ، ومريضا ، بحاجة إلى الرعاية الحثيثة ، وعندها تفقد الدولة أهم مقوماتها (الإنسان)

إن تغول السلطات الأمنية وتحول مؤسسات المجتمع إلى مجتمع أمني ، وتسلطها على حقوق المواطن وانتهاكها لها ، وقمع حرية الرأي ضد ممارسات وسياسات الدولة الجائرة ، تجعل المجتمع في حالة خوف مستمر ، مما يعيق تحقيق التنمية البشرية ، والأمن الوطني ، فالمواطن المتحرر من الخوف والجوع ، ومن التهديدات التي تعيق توسيع خياراته ، والقدرات والفرص المتاحة هو المواطن الأكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة مسئولة ومتجاوبة في حماية مصالح الناس .

وعليه لابد للفاعلين في مجال السياسة الأمنية أن يجعلوا هدفهم الرئيسي هو تحقيق الأمن البشري ، وجعل جهاز الشرطة بمثابة الحريص على تحقيق هذه الأهداف ، وجعل المواطن هو أساس الأمن من خلال إشراكه في مشروع السياسة الأمنية .

المراجـــــــع

كتب باللغة العربية

1- أحمد بدر، الرأي العام : طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة، القاهرة: دار قباء 1998 .
2- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، دبي: مطابع البيان التجارية ، 1994.
3- أحمد ولد داداه ، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .
4- أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب سلسلة عالم المعارف ، 1987 .
5- السيد عبد المطلب غانم وآخرون ، تقويم السياسات العامة ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989 .
6- السيد عليوة و عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة و صنع القرار، القاهرة : مركز القرار للإستشارة ، 2000.
7- الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 : بين التصور ألإيديولوجي والممارسة السياسية ج1، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2007 .
8- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2008 .
9- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، لبنان ، 2008 .
10- بلقيس أحمد منصور،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي- دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، القاهرة:مكتبة مدبولي، 2004 .
11- بيرتراند بادي ،التنمية السياسية ،ترجمة:محمد نوري المهدوي ، ليبيا،تالة للطباعة و النشر، 2001.
12- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجدلاوي 2004 .
13- جمال مجاهد ، الرأي العام وقياسه: الأسس النظرية والمنهجية ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004 .
14- حامد عبد الماجد قويس، دراسات في الرأي العام- مقاربة سياسية ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2003.
15- حسن أبشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات،مصر:الدار الثقافية للنشر ،2000.
16- حسين إبراهيم ، عولمة الجريمة والفكر الشرطي ، مصر : دار الفكر المعاصر : 2001.
17- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، العربية السعودية : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011 .
18- رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، لبنان ، 2008.

19- رو اء زكي الطويل ، الأمن الوطني واستراتيجيات التغيير والإصلاح ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012 .
20- سليمان صالح الغويل ، ديمقراطية الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة : دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة، ليبيا ، منشورات جامعة قار يونس ، 2003 ،.
21- شريف عثلم ، القانون الدولي الإنساني ، مصر : دار المستقبل العربي ،2004.
22- شيماء عطاء الله ، خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية ، مصر : دار النهضة العربية للطباعة النشر والتوزيع ، 2009.
23- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة ،الأردن : دار المسيرة ، 1999 .
24- عامر الكبيسي، في صنع السياسات العامة، الأردن: دار المجدلاوي ، 2004 .
25- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، العربية السعودية ، 2006
26- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري – الجزائر ، أوروبا ، الحلف الأطلسي الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005.
27- علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2004.
28- فاروق حميدشي ، الجماعات الضاغطة ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 .
29- كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية ، مصر: وكالة المطبوعات ، 2006.
30- كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة- قضايا نظرية ومنهجية، المحرر: علي هلال الدين ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1988.

31- محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011.
32- محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ،2004.
33- محمد زاهي بشير المغيربي، السياسة المقارنة - إطار نظري- ليبيا: منشورات جامعة قار يونس ،1996 .
34- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة – قضايا منهاجية و مداخل نظرية- ليبيا:منشورات جامعة قار يونس، ط 2 ، 1998.
35- محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي ، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية ، مصر: منشأة المعارف ، 2000.
36- محمد عبد المعز نصر، في النظريات و النظم السياسية ، لبنان :دار النهضة العربية،د.ت.ن .
37- محمد قاسم القريوتي،رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، الكويت: ردمك.
38- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، الحس والتنبؤ الأمني ، الإمارات العربية المتحدة :مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة ، 2003.
39 - منعم العمار ، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996.
40- نصر محمد مهنا ، علم السياسة ، مصر: دار غريب للطباعة والنشر ، 1994 .

41- هبة أحمد نصار،"تقييم السياسة العامة: قضايا للمناقشة، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
42- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر (تاريخي – سياسي) ، مصر : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .
43- وهبة صالح ، قضايا عالمية معاصرة ، مصر: دار الفكر ، 2001 .
44- فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة - منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن : دار المسيرة ،2001.
45- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ،مصر ، القاهرة ، الطبعة 02 ،2000 ،
46- ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي ، الأردن :دار البازوري للنشر والتوزيع ، 2001.
46- نظام بركات و آخرون، مبادئ علم السياسة ، العربية السعودية:مكتبة العبيكان، 2001.
47- الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 : بين التصور ألإيديولوجي والممارسة السياسية ، ج1، الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ، 2007 .
48- جون بيليس ، وستيف سميث ، السياسة العالمية ، الإمرارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004 .
49- إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2008 .
50-هشام محمودالأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي ، الأسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .
50- فهد بن محمد الشقحاء ، الأمن الوطني تصور شامل ، العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2004.
51- خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني : المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، العربية السعودية : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009
52- جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي ، عمان:دار المسيرة ، 1999 .
53- جبريال ألموند ، وآخرون ، السياسة المقارنة : إطار نظري، ترمجمة محمد زاهي بشير المغيربي ، ليبيا ، منش ورات جامعة قار يونس ، 1996 .
54- حسن أبشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات ، القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ، 2000 .
55- السيد عليوة و عبد الكريم درويش ، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ، القاهرة ،مركز القرارا للإستشارة ، 2000 .
56- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011.
57- عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2007.
58- رو اء زكي الطويل ، الأمن الوطني واستراتيجيات التغيير والإصلاح ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012 .
59- صالح زياتـــي ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، الجزائر : دار الفكر ، 2010.

60- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا ، الحلف الأطلسي، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.
61- عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، العربية السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2006.
62-هايل عبد المولى طشطوش ،الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 .

63-علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 ، ط 3.
64- بطرس بطرس غالي ، المدخل إلى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1976 ، ط 5 .
65- إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1985 .
جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة : عامر الكبسي ، عمان : دار المسيرة ، 1999.
66- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، العربية السعودية ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011.
67- صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث العلمي للجامعيين ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

68- هايل عبد المولى طشطوش ،الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 .

المجلات والجرائد

1- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد 120 أكتوبر2013.
2- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد122 مارس 2014.
3- مجلة الشرطة الجزائرية ، العدد 121 ، نوفمبر- ديسمبر ، 2013.
4- مجلة الشرطة الجزائرية : العدد 117 ماي 2013 .
5- مجلة الشرطة الجزائرية ، العدد 118 جوان 2013.
6- مجلة الموارد المائية في الجزائر ، العدد 25 ، 2013 .
7- - سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،عدد 14 ، 2008 .
8- - نبيل عبد الفتاح ، السياسة الأمنية بين التسلطية والديمقراطية ، جريدة الأهرام اليومي، مصر ، العدد 220 ، 23/08/2012 .

المقالات

1- سوزان أبو ريه ، قوى العولمة سلاح ذو حدين من سياتل إلى جنوة ، مقالة منشورة بجريدة الأهرام المصرية ، العدد 29 ،أوت 2001.

رسائل الماجيستر

1- العايب أحسن : تحت إشراف د . إسماعيل دبش ، البعد الأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، الجزائر : جامعة الجزائر (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، ماي 1992.
2- خير الدين العايب ، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، جامعة الجزائر : كلية العلوم والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1995 .

مواقع الأنترنات

1- محمد فاضل نعمة ، مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية ،من الموقع الإلكتروني : http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=153066

كتب باللغة الأجنبية

1-Serge Arnaud , Nicolas Boudville ,Evaluer des politiques et programmes publics ,paris , edditin de la performance , 2004 , p9
2-Dominique Chagnollaud,Science politique. éléments de sociologie politique. paris. Dalloz,2004,p.224.

مراجع أخـــرى

1- مأخوذة من محاضرات قدمت لطلبة العلوم السياسة ، السنة الثانية ماستر ، جامعة بسكرة ، 2013.
2- أحمد سعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، لبنان: مكتبة لبنان،2004.
3- امحند برقوق ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية ، محاضرة غير منشورة ، الجزائر 2012 .